الأمم المتحدة

A/65/499

الجمعية العامة

Distr.: General
11 October 2010
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والستون

البند ٢٢ (أ) من جدول الأعمال

العولمة والاعتماد المتبادل: دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل

رسالة مؤرخة ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لليونان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أقدم لكم تقرير الاجتماع الثالث للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، الذي عُقد في أثينا في الفترة من ٢ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ (انظر المرفق).

وطبقا لقرار الجمعية العامة ٦٢/٢٧٠، أكون ممتنا إذا ما تسنى تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٢٢ (أ) من جدول الأعمال.

(توقيع) ديميتريس **كاراميتسوس – تزيراس**

القائم بالأعمال بالنيابة

221110 191110 10-57773 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٠ الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لليونان لدى الأمم المتحدة

المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية
أثينا ٢٠٠٩

المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية
الاجتماع الثالث

أثينا، ٢-٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩

دمج سياسات الهجرة ضمن الاستراتيجيات الإنمائية لمصلحة الجميع

تقرير الوقائع

أعدّ هذا التقرير فرقة العمل التي أنشأتها الحكومة اليونانية من أجل التحضير للاجتماع الثالث للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، في تشاور وثيق مع الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون الهجرة الدولية والتنمية. وتعكس هذه الوثيقة المناقشات التي عُقدت خلال الاجتماع الثالث للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، والأنشطة المتصلة به، ولكنها لا تعبِّر بالضرورة عن آراء منظمي المنتدى ولا عن الحكومات أو المنظمات المشاركة في الاجتماع. وبما أن المنتدى العالمي المذكور يمثل عملية غير رسمية وغير ملزمة، فإن الوثيقة لا تنطوي أيضاً على أي التزام من جانب أي من الأطراف المشاركة في مناقشات المنتدى، وينبغي لاستنساخ هذه الوثيقة جزئياً أو كلياً أن يذكر المصدر.

شكر وتقدير

يعكس هذا التقرير المناقشات والنتائج التي شهدها المنتدى العالمي الثالث المعني بالهجرة والتنمية، وتولت تنظيمه واستضافته الجمهورية اليونانية في أثينا في الفترة من ٢ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وهو يوضح مرة أخرى أن بإمكان الحكومات أن تجتمع على أساس حوار دولي غير رسمي وتشاركي وشامل وهو ما تم ترسيخه بصورة عميقة بوصفه عملية المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية.

على أن هذا التلاقي بين الأفكار إنما يتطلب استعدادات مكثَّفة ودعماً من جانب عدد كبير من الأفراد ما بين الفنيين إلى السياسيين ومن المنظمين إلى المستشارين. ويشمل ذلك الحكومات والمجتمع المدني والمؤسسات الدولية والأكاديميين وغيرهم ممن يقدمون بسخاء دعمهم من خلال مساهمات طوعية سواء كانت مالية أو عينية أو فكرية أو غيرها، كما يشمل كذلك عدداً كبيراً من الجهود العملية والفكرية غير المنظورة التي تعمل جاهدة بما يكفل لهذا الحدث أن يمضي في طريقه المرسوم بأكثر الأساليب الممكنة سلاسة.

ولم يكن اجتماع المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية في أثينا استثناءً في هذا المضمار، فليس من السهل تنظيم اجتماع يتعلق بمسألة معقدة وحساسة مثل الهجرة والتنمية ويضم أكثر من ٩٠٠ مشارك من جميع أنحاء العالم.

وتعرب الرئاسة اليونانية بعمق عن امتنانها للجهود التي بذلها عدد كبير من الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات الأخرى، فضلاً عما قام به مسؤولوها وممثلوها، وكذلك لجميع المشاركين العديدين الذين أسهموا في التحضير للاجتماع الثالث للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية.

وثمة كلمة تقدير خاصة للأمين العام للأمم المتحدة، سعادة السيد بان كي - مون الذي ما زال يولي للمنتدى اهتماماً عميقاً بما يضفي عليه المشروعية بوصفه عملية عالمية، كما أن الدعم والمشورة اللذين قدمهما بغير كلل الممثل الخاص للأمين العام لشؤون الهجرة الدولية والتنمية، السيد بيتر سزرلاند أسهما بدورهما في نجاح اجتماع أثينا للمنتدى العالمي.

ومع ذلك فما كان يتسنى لهذا الاجتماع أن ينعقد بغير حسن الإدارة على نحو ما اضطلع به السفير أنستاسي سكوبيليتس الذي قاد فرقة العمل التابعة للمنتدى من أجل التحضير لهذه الفعالية وإدارتها، وقد ساعده في ذلك قوة العمل المقتدرة التي تألفت من مستشارين يونانيين ودوليين تولوا كذلك تنسيق مناقشات الموائد المستديرة، فضلاً عن فريق تنفيذي كفء استطاع أن ينجز جميع الجوانب التنظيمية من الاجتماع.

كما تستحق تقديراً خاصاً مؤسسة ألكسندر س. أوناسيس للنفع العام على نجاحها في تنظيم اجتماع المجتمع المدني.

وقد يكون من المناسب استخدام كلمة ”ماراثون“ لوصف الاستعدادات الشاقة التي تمت من أجل انعقاد اجتماع أثينا للمنتدى. ولكن، وعلى نحو ما درجنا عليه، فقد ”حققنا الفوز“ هذه المرة لمصلحة أولئك الذين يبذلون جهوداً لتحسين حياتهم وهو ما أصبح محل تأكيد عميق من جانب جميع المشاركين في عملية المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية ومؤيديها على السواء.

ثيودورا تيزاكري
نائبة وزير الداخلية واللامركزية والحوكمة الإلكترونية
المسؤولة عن المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية لعام ٢٠٠٩

المحتويات

الصفحة

١ - موجز ٦

٢ - العملية التحضيرية ١٠

٣ - اجتماع المجتمع المدني (٢-٣ تشرين الثاني/نوفمبر) ١٣

٤ - الاجتماع الحكومي (٤-٥ تشرين الثاني/نوفمبر) ١٥

ألف - الجلسة الافتتاحية العامة (٤ تشرين الثاني/نوفمبر - الساعة ٩/٠٠-١٣/٠٠) ١٥

باء - المائدة المستديرة ١: كيفية وضع محور الهجرة - التنمية في خدمة تحقيق الغايات الإنمائية للألفية ٢٠

جيم - اجتماع المائدة المستديرة ٢: إدماج المهاجرين وإعادة دمجهم وتنقلهم لتحقيق التنمية . . ٣٤

دال - المائدة المستديرة ٣: الاتساق السياساتي والمؤسسي وإقامة الشراكات ٤٥

هاء - المنظور الجنساني ٥٧

واو - الدورة الاستثنائية المعنية بمستقبل المنتدى ٥٩

زاي - الجلسة العامة الختامية (٥ تشرين الثاني/نوفمبر من الساعة ١٧/٠٠ إلى الساعة ١٨/٣٠) ٦٢

٥ - ملاحظة ختامية ٦٣

المرفقات

الأول - المنتدى العالمي الثالث المعني بالهجرة والتنمية: التوصيات وإجراءات المتابعة ٦٥

الثاني - المنتدى العالمي الثالث المعني بالهجرة والتنمية: أفرقة اجتماعات الموائد المستديرة ٧٠

الثالث - ”دمج سياسات الهجرة في استراتيجيات التنمية لمنفعة الجميع“ ٧٣

الرابع - التبرعات المقدمة إلى المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية المعقود في أثينا عام ٢٠٠٩ . ٧٧

الخامس - أيام المجتمع المدني للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية: البرنامج ٧٩

السادس - أيام المجتمع المدني للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية: تقرير ٨٨

السابع - شكر وعرفان ١٠٤

الاجتماع الثالث للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية

أثينا، ٢-٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩

دمج سياسات الهجرة ضمن الاستراتيجيات الإنمائية لصالح الجميع

١ - موجز

استضافت اليونان الاجتماع الثالث للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية في أثينا من ٢ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩: وقد خصص اليومان الأول والثاني لاجتماع المجتمع المدني فيما خصص اليومان التاليان لاجتماع الحكومات. وكان معروضاً على الاجتماع الموضوع الطموح الذي يحمل عنوان ''**دمج سياسات الهجرة ضمن الاستراتيجيات الإنمائية لصالح الجميع**''. وقد استند اختيار هذا الموضوع، سواء إلى خبرات اليونان المتنوعة في مجال الهجرة، أو إلى وعي عالمي متزايد بالحاجة لتحسين الصلة بين الهجرة والتنمية بما يجعلها قوة لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية.

وكما هو الحال في البلدان الأوروبية الأخرى، فقد اجتازت اليونان جميع مراحل دورة الهجرة حيث شهدت أساساً بعض مواطنيها وهم يغادرون إلى الخارج بحثاً عن حياة أفضل. وعندما بدأ اليونانيون الاندماج في مجتمعاتهم الجديدة أصبحت اليونان مستفيداً من التدفقات الكبيرة من التحويلات الاقتصادية والاجتماعية. وبعد انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، شهدت اليونان عودة بعض مغتربيها. وفي الآونة الأخيرة تحولت اليونان لتصبح بلداً مضيفاً. وبحكم موقعها الجغرافي أصبحت أيضاً بلد عبور في هذا المضمار حيث بات اليوم كثير من المهاجرين يستخدمون اليونان كنقطة دخول إلى الاتحاد الأوروبي في إطار بحثهم عن حياة أفضل. ومن خلال هذه التجارب المختلفة أصبحت اليونان تفهم الصلات المتنوعة والمعقدة التي تربط بين الهجرة والتنمية.

وقد تمثَّلت الأهداف الرئيسية للاجتماع الثالث للمنتدى العالمي للهجرة والتنمية فيما يلي:

- إيجاد صلات مفهومية وهيكلية بين الهجرة وبين تحقيق الغايات الإنمائية للألفية التي زادت أهميتها في وقت الأزمة الاقتصادية؛
- دعم جوانب التنمية البشرية في خطاب سياسات الهجرة والتنمية؛
- طرح عدد من التوصيات باتباع سياسات عملية وقابلة للتنفيذ استناداً إلى تحديد ثغرات السياسات والوقوف على الممارسات الجيدة؛

- مواصلة تعزيز عملية المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية من خلال استمرارية النظر في المواضيع المطروحة مع ما سبق من اجتماعات المنتدى المذكور دعماً لهياكله التنفيذية ومواصلة متابعة توصيات المنتدى والآثار الناجمة عن السياسات المطروحة على الصعيدين الوطني والدولي.

وقد جاء اقتراح الرئاسة اليونانية بدمج الهجرة ضمن التخطيط الإنمائي استناداً إلى الاعتقاد بأن الهجرة لا بد وأن تنطلق أكثر من واقع الاختيار وليس من حالة الضرورة. واتباعاً لهذا النهج في التفكير ينبغي للجهود الإنمائية المبذولة على الصعيدين الوطني والدولي أن توسع عملية التنمية البشرية من خلال تحسين مستويات المعيشة وزيادة الخيارات الحياتية. ولا يجوز أن تصبح الهجرة الدولية استراتيجية للبقاء على قيد الحياة، بل ينبغي لها بدلاً من ذلك أن تقوم بصورة متزايدة على أساس الاختيار بمعنى اختيار الهجرة. على أن حرية الحركة بالاختيار إنما تتواكب جنباً إلى جنب مع حُرية أخرى هي حُرية البقاء في الوطن. ومن شأن التنمية البشرية أن توسِّع حُرية الاختيار وحُرية البقاء أو الانتقال، سواء كان ذلك بصورة مؤقتة أو دائمة أو متكررة.

وهذا يتصل كذلك بنتيجة مهمة توصّل إليها تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠٩: إن الآثار الإنمائية الناجمة عن الهجرة أصبحت تعتمد بوضوح على الظروف التي يتحرك البشر في ظلها، بمعنى أن الهجرة بوصفها ''تنمية متحركة'' تعتمد على مستويات ''التنمية الثابتة على الأرض''. وهذا يمثل بدوره جانباً محورياً آخر من جوانب العلاقة الجدلية بين الهجرة والتنمية البشرية وهو ما يعزز بدوره القول بضرورة أن تتم الهجرة على أساس الاختيار.

ولقد أثبت المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، وهو في عامه الثالث حالياً، أنه أكثر من مجرد اجتماع دولي معني بالهجرة والتنمية حيث أصبح بالفعل يشكل الحوار على أسس مهمة شتى، فهو يبني الجسور بين البلدان والمناطق ثم بين القطاعين العام والخاص وبين المهاجرين وأوطانهم ومجتمعاتهم المضيفة، وكذلك بين تشكيلة متنوعة من العناصر التي تنطوي عليها ظواهر الهجرة والتنمية. وقد بدأت السياسات والمواقف تتغيَّر في كثير من البلدان حيث باتت الحكومات تقدِّم تقارير عن سياسات الهجرة الجديدة أو المرتقب اتخاذها بما يولي المزيد من الاعتبار للجوانب الإنمائية. كما أن هناك نُهجاً وآليات وإجراءات جديدة من شأنها تحديد المشاكل والتواصل والارتباط مع المغتربين.

كما تنشأ اتفاقات ثنائية وإقليمية تؤدي إلى تعزيز الهجرة المنتظمة سواء كانت متكررة أو دائمة، وهي تكفل سُبل الحصول على نسبة الاستحقاقات في مجال الضمان الاجتماعي وتيسر توصيل التحويلات وتعزز حماية حقوق المهاجرين المنتظمين وتكافح الهجرة غير المنتظمة فضلاً عن عمليات الاتجار بالبشر وما إليها. وأخيراً وليس آخراً، فهناك من الحكومات ما يعمل بنشاط على تعزيز التجانس السياساتي والمؤسسي في ميادين الهجرة والتنمية ومن ثم فهي تتحوَّل من مستوى الشعارات إلى حيز التنفيذ.

وخلال رئاسة اليونان تحققت بعض النتائج الناجمة عن الاجتماعات التي سبق المنتدى إلى عقدها لكي تؤتي ثمارها وتزيد من تعزيز التجانس المواضيعي بين الاجتماعات السنوية. وهناك مجموعتا عمل، إحداهما غير رسمية والأخرى مرحلية أنشأتهما الحكومات فيما يتعلق بحماية وتمكين المهاجرين وبما يحقق صالح التنمية، وكذلك بشأن تجانس السياسات والبيانات والبحوث. وهذه الجهود كفلت عنصر المتابعة بشأن الدراسات المتعددة التي صدرت التوصية بها في بروكسل ومانيلا مما أثرى حوارات أثينا التي دارت بشأن الدمج وإعادة الدمج ولا سيما في سياق الأشكال الناشئة من الهجرة الدورية المتكررة.

وثمة دراسة استقصائية غير رسمية تمت على مستوى الدول المشاركة فأثبتت وجود قدر من التجانس بين السياسات والمؤسسات الجديدة المذكورة أعلاه؛ ففي آسيا، قام اجتماع لرؤساء العمليات الاستشارية الإقليمية المعنية بالهجرة بمناقشة الأسلوب المتبع لتعزيز تبادل الممارسات الجيدة فيما بينها، إضافة إلى تقييم لمخرجات وآثار العمليات التشاورية المذكورة وهو ما تم طرحه في أثينا.

وقد شهد عام ٢٠٠٩ كذلك بداية ناجحة للعمل في وحدة دعم صغيرة للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية من أجل مساندة الأعمال الإدارية التي يقوم بها المنتدى المذكور ورئاسته.

وفي أثينا أفضت اجتماعات الموائد المستديرة إلى عدد من التوصيات وإلى إجراءات متابعة يمكن اتخاذها من أجل تحسين دمج الهجرة ضمن التخطيط الإنمائي؛ ومن ذلك مثلاً ما يتم باستخدام الأدوات الفعالة والطرق الناجعة لجمع البيانات من أجل التوصل إلى تجانس بين سياسات الهجرة والتنمية. كما طُرحت مقترحات بشأن إجراء المزيد من البحوث والدراسات وإصدار المزيد من الأدلة وإنشاء قواعد البيانات والمؤشرات التقييمية من أجل توعية صانعي السياسات بشأن الأسباب الجذرية للهجرة وبالأدوار والاحتياجات المتصلة بالمغتربين والحماية الاجتماعية الواجب إسباغها على المهاجرين في الخارج، وأثر إعادة دمج المهاجرين فيما يتصل بالتنمية وبالقضايا الجنسانية والشراكات اللازمة للتعامل مع جوانب

الأزمة الاقتصادية فيما يتصل بالهجرة والتنمية. وتم أيضاً تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي، وخاصة في سياق العلاقات الأوثق مع المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، كما وافقت الحكومات على مواصلة اتباع أسلوب تجانس السياسات والمؤسسات المتعلقة بالهجرة والتنمية وإجراء البحوث وتوفير البيانات لتأكيد هذا التساوق[1].

وقد تمثَّلت رؤية المنتدى العالمي الثالث المعني بالهجرة والتنمية في عالَم يتمتع بالمزيد من الحُرية وسُبل الاختيار في سياق الهجرة والتنمية. كما نظر الاجتماع في أمر السياسات التي يمكن أن تهيئ الظروف المفضية إلى ممارسة هذه الحُريات والخيارات. ويحدونا الأمل في أن يكون اجتماع أثينا قد تقدم بنا خطوة أخرى نحو هذا الهدف.

(١) انظر الفصول المتصلة بالموائد المستديرة من هذا التقرير، وكذلك المرفق ١ بشأن التوصيات ومتابعة الإجراءات.

٢ - العملية التحضيرية

بدأت الاستعدادات الإدارية والنظرية لانعقاد اجتماع أثينا للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية في منتصف عام ٢٠٠٨ واضطلعت بها وزارة الداخلية اليونانية التي أنشأت قوة عمل لهذا الغرض. وتم تعيين السفير أنستاسي سكوبليتس رئيساً لهذه الفرقة التي ضمت خبراء وطنيين ودوليين على السواء[٢].

وقد هيأت الحكومة اليونانية التسهيلات الإدارية والترتيبات اللازمة للعملية التحضيرية وللاجتماع ذاته ثم للأعمال الختامية التي تلته على يد قوة العمل. كما أن الموارد المالية لاجتماع أثينا، بما في ذلك عنصره المتمثل في المجتمع المدني، قدمت في معظمها الحكومة اليونانية إضافة إلى عدد من الحكومات الأخرى فضلاً عن مساهمات قدمتها منظمة دولية واحدة ومنظمة خاصة[٣].

والتزم الاجتماع في أثينا بالإطار الهيكلي وطرائق العمل التي سبق وضعها في بروكسل في عام ٢٠٠٧ ثم واصل اعتماده على شبكة جهات الاتصال وعلى أصدقاء المنتدى وعلى المجموعة التوجيهية وعلى المجموعة الثلاثية من أجل تبادل المعلومات والمشاورات مع الحكومات المشاركة والمراقبين المشاركين.

وقدمت المجموعة التوجيهية[٤] الدعم المفاهيمي والسياسي للعملية ولرئاسة الاجتماع، بما في ذلك ما يتعلق بالمسائل المتصلة بهيكل ومستقبل الاجتماع ذاته. وكان يتم استشارة أصدقاء المنتدى في جميع الخطوات بالعملية التحضيرية بما في ذلك مواضيع الموائد المستديرة وجدول أعمال المنتدى. وفي سياق عام ٢٠٠٩ عُقدت في جنيف ثلاثة اجتماعات لأصدقاء المنتدى (نيسان/أبريل وتموز/يوليه وأيلول/سبتمبر) وأربعة اجتماعات للمجموعة التوجيهية (شباط/فبراير ونيسان/أبريل وتموز/يوليه وأيلول/سبتمبر). وثبت أن شبكة جهات الاتصال كانت جوهرية بالنسبة لتيسير التواصل مع الحكومات والمنظمات المعنية. وأخيراً فإن الثلاثية التي ضمت رئاسات الماضي والحاضر والمستقبل للمنتدى (الفلبين واليونان

(٢) للاطلاع على قائمة بأعضاء فرقة العمل انظر المرفق ٧.

(٣) للاطلاع على المساهمات المالية لاجتماع أثينا انظر المرفق ٤.

(٤) ضمت المجموعة التوجيهية كلاً من: الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، إكوادور، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بنغلاديش، تايلند، تونس، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، السنغال، السويد، سويسرا، غانا، الفلبين، قطر، كندا، كينيا، مصر، المغرب، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج الهند، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، واليونان.

والمكسيك) أثبتت قيمتها من حيث تقديم التوجيه الاستراتيجي للعملية وكذلك من خلال الدروس المستفادة.

وقد عولج الموضوع الرئيسي المتعلق بالرئاسة اليونانية في إطار ثلاث موائد مستديرة وفي سبع جلسات بالغة الأهمية لتلك الموائد. وتم كذلك التخطيط لجلسة خاصة إضافية عقدها رؤساء الوفود لمناقشة مستقبل المنتدى. واقترحت مواضيع الموائد المستديرة بما يعبِّر عن أهداف الموضوع الشامل الذي يعنى به المنتدى. واستعرض أصدقاء المنتدى هذه المواضيع، فيما تم البتّ في مواضيع جلسات الموائد المستديرة من خلال دراسة استقصائية تمت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ فيما بين أعضاء المجموعة التوجيهية. وتجدر ملاحظة أن ١٨ حكومة أو ٦٠ في المائة من المجموعة التوجيهية في ذلك الوقت قدمت ردوداً على الاستقصاء.

وعلى أساس هذه الردود، فضلاً عن المناقشات التي جرت في إطار المجموعة الثلاثية وفي اجتماعات الجماعة التوجيهية في شباط/فبراير ٢٠٠٨، وضعت الرئاسة وقوة العمل ورقة مواضيع فكرية، وقُدِّم دعم فني ومدخلات ملموسة من جانب المدير العام لسياسة الهجرة والدمج الاجتماعي في وزارة الداخلية اليونانية. واستندت ورقة المواضيع النظرية إلى بعض النتائج الرئيسية التي تحققت في بروكسل ومانيلا وإن كانت قد سلطت الأضواء كذلك على مسائل جديدة (من قبيل الأسباب الجذرية للهجرة في ضوء الأزمة الاقتصادية الحالية وأهمية دمج المهاجرين وإعادة دمجهم من أجل التنمية) كما جدَّدت التأكيد على دمج الهجرة ضمن التخطيط الإنمائي وعلى دور المهاجرين في ذلك التخطيط.

وعلى نحو ما شهده الاجتماعان السابقان للمنتدى فقد تم التحضير لجلسات الموائد المستديرة على يد أفرقة من الحكومات والمنظمات الدولية وترأّس كل منها حكومتان شريكتان كما تلقت المساعدة من جانب ثلاثة منسقين للمائدة المستديرة جاؤوا من العنصر الدولي لقوة عمل المنتدى بالتشاور مع ثلاثة منسقين من بين الخبراء اليونانيين للمنتدى فضلاً عن المتكلمين في دورات الموائد المستديرة ١/٢ و ٢/٢ و ٢/٣. وتحت إشراف الرئاسة اليونانية أُعدت ورقات المعلومات الأساسية لاجتماعات الموائد المستديرة بواسطة الرؤساء المشاركين ومنسقي الموائد المستديرة وخبراء قوة العمل والخبراء الدوليين. كما ساهم أعضاء أفرقة الموائد المستديرة وأصدقاء المنتدى والمنظمات الدولية بمدخلاتهم في ورقات المعلومات الأساسية.

وعلى مدار العملية التحضيرية ظلت الرئاسة اليونانية تتشاور عن كثب مع السيد بيتر سزرلاند، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون الهجرة الدولية والتنمية، الذي

يجسِّد الصلة بين هذه العملية غير الرسمية وبين الأمم المتحدة. وقد أسدى السيد سزرلاند مساهمة كبيرة إلى كفاءة انعقاد المنتدى بفضل مشورته ودعمه المتواصليْن للعملية ومشاركته في جميع اجتماعات أصدقاء المنتدى وترأّسه الجلسة الخاصة المعنية بمستقبل المنتدى خلال اجتماع أثينا يوم ٥ تشرين الثاني/نوفمبر.

وبدأت وحدة الدعم عملياتها خلال الرئاسة اليونانية، وإن كان ذلك قد تم في مرحلة متأخرة بعض الشيء ضمن العملية التحضيرية بعد أن كانت الرئاسة اليونانية قد أرست بالفعل هياكل دعمها. وساعدت وحدة الدعم الرئاسة في الأمور الإدارية والمالية أثناء الأعمال التحضيرية وخلال إنجاز أعمال المنتدى. ومع حلول وقت اجتماع أثينا كانت الحكومات قد أعلنت عن تبرعات بما يكفل استمرار تشغيل وحدة الدعم في عام ٢٠١٠.

واستمر تعزيز المرحلة التحضيرية والنتائج الناجمة عن الجلسة الخاصة المعنية بمستقبل المنتدى بوصفه عملية تقودها الدول وتتسم بالطابع غير الرسمي وبالصفة العملية والتشاركية. وتم تأكيد دور الهياكل القائمة بما يتسق مع طرائق تشغيل المنتدى. وأشارت الحكومات إلى الحاجة لإجراء مناقشات في المستقبل بشأن السياسة التطلعية مستقبلاً استناداً إلى المدخلات العامة التي قدمها الخبراء، وكذلك من أجل مواصلة متابعة نتائج المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية بما يكفل تحسين تقييم أثر المنتدى على الممارسات والسياسات ذات الصلة.

وخلال الأعمال التحضيرية لانعقاد المنتدى العالمي الثالث المعني بالهجرة والتنمية واصلت الرئاسة اليونانية متابعة النهج الذي يتسم بدرجة كبيرة من التفاعل والتعاون وهو ما يميز هذا المنتدى عن غيره من المنتديات الدولية المماثلة. وتَمثَل هدف الرئاسة في تعزيز هذا الجانب التشاركي من المنتدى وكذلك الهياكل والإجراءات المتصلة به بما يكفل أن تسلِّم اليونان عملية تجمع بين الفعالية والرسوخ للرئاسة التالية وهي المكسيك.

٣ - اجتماع المجتمع المدني (٢-٣ تشرين الثاني/نوفمبر)

تولت تنظيم اجتماع المجتمع المدني مؤسسة إلكسندر س. أوناسيس للنفع العام وجاء مواكباً لاجتماع الحكومات، واجتذب أكثر من ٣٠٠ مشارك ينتمون إلى نطاق واسع من القطاعات من غير الدول عبر ١٠٠ بلد.

أما اللجنة التنظيمية للاجتماع فقد ضمت أكاديميين يونانيين وموظفين من مؤسسة أوناسيس برئاسة أمين مجلس المؤسسة المذكورة. وقد اضطلعوا بجميع الأعمال التنظيمية والإدارية فيما قدمت اللجنة الاستشارية الدولية الدعم الفني والاستراتيجي، وكانت تمثل جماعات المهاجرين والمغتربين والمنظمات الإنمائية والنقابات العمالية والأكاديميين والقطاع الخاص من جميع أنحاء العالم. كما تم إنشاء لجنة لاختيار المندوبين اليونانيين ليمثلوا الجماعات المماثلة في اليونان وترأّس الاجتماع المخرج السينمائي اليوناني الأشهر السيد **كوستا غافراس**.

وبناءً على دعوة منظمي المجتمع المدني، شارك في اليوم الختامي للاجتماع عدد من الوفود من الجانب الحكومي وخاصة في جلسة تفاعلية لكل مائدة مستديرة. ولتيسير التجانس والتفاعل المتبادل بالنسبة للممارسات الجيدة والنتائج ذات الصلة بين الحكومات والمجتمع المدني فقد عكست مواضيع الموائد المستديرة نظيرتها في الاجتماع الحكومي، بالإضافة إلى مائدة مستديرة بشأن ''بناء التحالفات'' ركزت على دور قطاع الأعمال التجارية فضلاً عن مستقبل المنتدى وتوقعات المجتمع المدني ودوره.

وعرض السيد كوستا غافراس، إضافة إلى ثلاثة من ممثلي المجتمع المدني[٥] النتائج والتوصيات الرئيسية في الجلسة الافتتاحية العامة للاجتماع الحكومي. وقد أُخذ الكثير منها في نظر الاعتبار سواء بصورة صريحة أو ضمنية في مناقشات ونتائج الموائد الحكومية المستديرة، وطرحت توصيات محدَّدة من أجل إصدار تصاريح أكثر مرونة للإقامة/للعمل بما يتيح للمهاجرين تغيير أرباب العمل وقطاع الاستخدام فضلاً عن مراكمة الاستحقاقات حتى عندما يبدأون إقامتهم في بلد المقصد وهم يحملون تصريحاً قصير الأجل. ولا بد من إتاحة المزيد من الشفافية في نُظم منح التأشيرات مع تخفيض التكاليف الاستهلالية للهجرة. وتشمل أفضل الممارسات في هذا المجال إصدار تصاريح مرنة مدفوعة بعنصر الطلب في جميع قطاعات سوق العمل (كالسويد مثلاً) ومنح قروض بكلفة منخفضة للمهاجرين وأسرهم استعداداً للرحلة (بنغلاديش مثلاً).

(٥) البروفيسور محمد المهدي الحلو والسيدة مارتينا ليبيش والسيدة دوريس بسكي.

وعمد ممثلو المجتمع المدني وقطاع الأعمال التجارية للإشارة إلى الدور السلبي لمقاولي الباطن في كثير من قطاعات سوق العمل. وأشير إلى ضرورة أن ترصد الحكومات بصورة أوثق ممارسات مقاولي العمالة ووكالات الهجرة الأخرى. وينبغي تطبيق القوانين المناهضة للاستغلال والتمييز وكراهية الأجانب أو الممارسات العنصرية تطبيقاً عملياً على الأرض مع رصد النتائج التي تسفر عنها.

وفي إطار متابعة هذه الأهداف لا بد من توثيق التعاون والتشاور ضمن نطاق الحكومات ومع المجتمع المدني وكذلك مع أرباب العمل. وينبغي إشراك المهاجرين والمغتربين في التخطيط لسياسات الهجرة والتنمية.

وتم النظر إلى الحفاظ على الصلة بين الهجرة والتنمية من خلال الاعتراف بمساهمة الحراك في النمو وفي رفاه البشر (الذين يتحركون فضلاً عن الذين يبقون من ورائهم) وفي رفاه للبلدان (بلدان الإرسال والاستقبال والعبور) بوصفه عنصراً جوهرياً ولا سيما في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية.

كما طرحت رسالة واضحة لمؤتمر كوبنهاغن المعني بتغيُّر المناخ من أجل أن يدرج شواغل واحتياجات المهاجرين الحاليين والمحتملين في موقع مهم في جدول أعمال السياسات الذي يتبعه.

وتم التشديد كذلك على ضرورة زيادة الجهود الرامية للربط بين البيانات والسياسات بصورة أكثر تجانساً مع دمج نتائج البحوث ضمن السياسات المتبعة. على أن التجانس المؤسسي يتطلب المزيد من الحوار بين الدوائر الحكومية وفيما بين الحكومات وأرباب العمل والمجتمع المدني. وينبغي أن يتم بين العمليات الاستشارية الإقليمية تشاور أوثق مع المجتمع المدني مع التعامل بجدية مع النتائج الناجمة في هذا الشأن. كما ينبغي النشر على أوسع نطاق بين صفوف المجتمع المدني للاجتماعات الإقليمية. ويمكن للنبذات التي تصور أحوال الهجرة أن تشكل آلية مفيدة للوقوف على متطلبات وإجراءات البرامج المتصلة بهذا الموضوع إذا ما ارتبطت بصورة أوثق باستراتيجيات الحد من الفقر. وأخيراً يمكن كذلك للتحالفات القائمة بين القطاعين العام والخاص لصالح الهجرة والتنمية أن تقوم على أساس مناقشات تتم بشأن المنافع والقضايا المشتركة بين الجانبين.

ويرد المزيد من التفاصيل بشأن اجتماع المجتمع المدني ونتائجه في تقرير أيام المجتمع المدني في المرفق ٦ وكذلك على الموقع الشبكي للمجتمع المدني المنبثق عن المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية (www.gfmd2009.org).

٤ - الاجتماع الحكومي (٤-٥ تشرين الثاني/نوفمبر)

خلال الاجتماع الحكومي، شارك أكثر من ٥٣٠ من المندوبين الذين يمثلون ١٤٢ من الدول الأعضاء والدول التي تشغل مركز المراقب في الأمم المتحدة، إضافة إلى ٣٠ منظمة دولية فضلاً عن المفوضية الأوروبية في جلستين عامتين وفي سبع مناقشات رئيسية للموائد المستديرة. وبالإضافة إلى ذلك ناقش رؤساء الوفود مستقبل المنتدى العالمي للهجرة والتنمية عصر يوم ٥ تشرين الثاني/نوفمبر.

ألف - الجلسة الافتتاحية العامة (٤ تشرين الثاني/نوفمبر - الساعة ٩/٠٠-١٣/٠٠)

حضر الجلسة الافتتاحية العامة رئيس الجمهورية اليونانية فخامة **السيد كارولوس بابولاس ورئيس الوزراء وزير خارجية الجمهورية اليونانية، سعادة السيد جورج باباندريو، والأمين العام للأمم المتحدة سعادة السيد بان كي - مون، ووزير الداخلية واللامركزية والحوكمة الإلكترونية بالجمهورية اليونانية السيد جيانس راجوسيس** إضافة إلى عدد من أعضاء البرلمان والحكومة اليونانية.

وترأست الجلسة السيدة **ثيودورا تيزاكري**، نائب وزير الداخلية واللامركزية والحوكمة الإلكترونية. وفي ملاحظاتها الاستهلالية أكدت الرئيسة الحاجة إلى اتباع نهج شامل وتعاوني وأمين نحو القضايا المعقدة المتصلة بالهجرة والتنمية، معبّرة عن الأمل في أن يتخذ الاجتماع الثالث للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية خطوة في هذا الاتجاه.

وأكد رئيس الوزراء، وزير خارجية الجمهورية اليونانية، سعادة السيد جورج باباندريو تنوع تجارب اليونان فيما يتعلق بالهجرة: بلد للمنشأ وبلد يتسم بمغتربين ديناميين وبلد يستقبل عودة الهجرات ثم في الآونة الأخيرة بلد للمقصد وللعبور. وقال إنه ينبغي التعامل مع الهجرة من زاوية واسعة ومن خلال أساليب جديدة للتفكير والسياسات بما يكفل مراعاة الفرص والمنافع التي تمثلها الهجرة المنظَّمة بما في ذلك ما يتم لصالح التنمية. وأوضح أن هذه الجلسة تتيح الفرصة أمام الحكومة اليونانية لكي تحدِّد معالم خطتها للعمل بشأن الهجرة بما في ذلك تنقيح نظامها لتصاريح الإقامة وتدابيرها الرامية إلى تعزيز الدمج الاجتماعي من خلال إتاحة فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية بالنسبة للذين يعملون ويعيشون في اليونان، فضلاً عن اتخاذ ما يلزم بما يتيح للجيل الثاني من المهاجرين الحصول على الجنسية اليونانية، مع الدعوة إلى المزيد من المشاركة المنصفة في الأعباء مع بلدان الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بتدفق المهاجرين إلى اليونان.

أما الأمين العام للأمم المتحدة، سعادة السيدة بان – كي مون الذي كان في حضوره الدورة الافتتاحية للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية تكريم جديد للمنتدى مدلّلا بذلك على التزامه المتواصل إزاء العملية وإضفائه مزيداً من المشروعية على مؤسسة عالمية بحق، وقد أكد على أن المنتدى يشكّل الحوار المتصل بالهجرة والتنمية بطرق مهمة، كما يغيِّر الممارسات التي تتم على الأرض. وقال إن حشد قوة الهجرة لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية والحدّ من الفقر واللامساواة يمثل هدفاً مشتركاً، فيما ذكر التحديات الثلاثة التي تواجه المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية وهي:

الأزمة الاقتصادية التي تؤكد على الحاجة لتجنُّب ما يفضي إلى استغلال المهاجرين وجعلهم كبش فداء لما يحدث من فقدان فرص العمل وخفض الأجور. وأوضح أن التنبؤ الذي قدمه البنك الدولي فيما يتعلق بخفض تدفقات التحويلات الخارجية وهي أكثر المنافع الملموسة التي تعود من الهجرة على التنمية إنما يشدد من جديد على الحاجة الماسة إلى تحسين إدارة تدفقات الهجرة. كما أن تغيُّر المناخ يمثل تحدياً رئيسياً آخر إذ يؤثر بالفعل على الملايين الذين تشردوا داخلياً حتى الآن في آسيا وأفريقيا. ومع ذلك فإن الهجرة الدولية من المرجح أن تزيد إذا ما استمر تغيُّر المناخ في طريقه دون أن يتصدى له أحد. ثالثاً يتسم المزيد من التعاون الدولي بالأهمية من أجل معالجة قضية الاتجار بالأشخاص بما في ذلك ما يتم من خلال التصديق على بروتوكول الأمم المتحدة لمنع الاتجار بالأشخاص وقمعه والمعاقبة عليه وخاصة النساء والأطفال.

وأخيراً أشار الأمين العام إلى أن الهجرة تتطلب اتباع سياسات يمكنها أن تتطور مع حقائق عالم يتسم بالعولمة. ولكن السياسات تتعلق بالبشر، والمصطلح اليوناني القديم ''philoxenia'' بمعنى المودّة نحو الغرباء لا بد وأن يُلهم الجميع خلال انعقاد المنتدى العالمي الثالث المعني بالهجرة والتنمية.

السيد جيانيس راجوسيس، وزير الداخلية واللامركزية والحوكمة الإلكترونية في الجمهورية اليونانية أشار إلى التحديات المحددة التي تواجهها اليونان بوصفها بلد عبور ومقصد، وإلى الحاجة إلى القضاء على الجانب المظلم من الهجرة من خلال التعاون الدولي ولكن أيضاً من خلال تبني آفاق التنمية في بلدان المنشأ. ومع ذلك فإن الأسبقية الأولى تتمثل برأيه في حماية المهاجرين الشرعيين وتهيئة بيئة مأمونة تكفل تحقيق مصالح المواطنين والمهاجرين على السواء.

سعادة السيد إستيبان ب. كونجوس، وكيل الوزارة لشؤون العمال المهاجرين في وزارة الخارجية بالفلبين أكد، بوصفه رئيساً سابقاً للمنتدى، على أن المنتدى يتحرك بصورة

واضحة من توافق في المفاهيم إلى توافق في الإجراءات، وأنه بات يشكل نموذجاً لبيئة سياسة تفضي أكثر من سواها إلى أن تعمل الهجرة لمصلحة التنمية.

سعادة السيد توبياس بلستروم، وزير الهجرة وسياسة اللجوء بالسويد بوصفه رئيساً للاتحاد الأوروبي أكد على ضرورة أن يواصل المنتدى تركيزه على المسائل المتصلة بالهجرة والتنمية وأن يظل عملية غير رسمية تقودها الدول.

السيد جاك باروت، نائب رئيس المفوضية الأوروبية استعرض الأعمدة الثلاثة للنهج العالمي للاتحاد الأوروبي نحو الهجرة: زيادة الحراك ومكافحة الهجرة غير القانونية وتعزيز مساهمتها في التنمية. وفي سياق العنصر الأخير عرض أن يعمل بين أثينا والمكسيك ثم بصورة متضافرة مع المشاركين في المنتدى بشأن وضع صك جديد: ''نبذات الهجرة''.

سعادة السيد صقر غباش وزير العمل بالإمارات العربية المتحدة أكد على أن القيمة الجوهرية للمنتدى تكمن في كونه منبراً لتقاسم الآراء والأفكار وتجارب السياسات في إطار مناخ من الثقة والاحترام مشدداً على الحاجة إلى الموازنة بين التكاليف والمنافع المتعلقة بالهجرة من وجهة نظر جميع الأطراف صاحبة المصلحة.

سعادة السيدة لورينا إسكوديرو، وزيرة الهجرة، إكوادور تكلمت باسم بلدان أمريكا الجنوبية فأشارت إلى تعقيد الحراك البشري بما يتطلب تحليلاً متعدد الأبعاد مع التركيز على حقوق الإنسان.

أما بالنسبة لسعادة السيد خندقار مشرّف حسين، وزير رفاه الوافدين في بنغلاديش فقد جاء المنتدى منذ بداية عمله في عام ٢٠٠٦ ليملأ فراغاً في هيكل الهجرة المتعدد الأطراف. وفي هذا الصدد ناشد جميع البلدان أن لا تضع الحواجز أمام الهجرة في وقت أزمة عالمية.

سعادة السيد نيوكليس سيليكيوتس، وزير الداخلية بجمهورية قبرص عمد إلى التذكير بأن الهجرة لا يمكن أن تكون بديلاً عن التنمية الاقتصادية ولا أن تكون سياسة قصيرة الأجل، ولكن الأمر يحتاج إلى التعامل معها من منظور طويل الأجل.

سعادة السفير علي المحمدي، مدير الشؤون القنصلية بوزارة الخارجية بالمغرب أكد على قيمة النهج التشاركي للمنتدى معرباً كذلك عن التقدير إزاء المساهمة التي يقدمها المنتدى في زيادة الوعي بالحاجة إلى معالجة متزامنة للهجرة غير القانونية وللتآزر بين الهجرة والتنمية.

سعادة السير جون كابوتين الأمين العام لمجموعة دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ ذكر أنه ينظر إلى أهداف المنتدى بوصفها ذات أولوية عليا بالنسبة لجدول الأعمال الإنمائي للدول أعضاء المجموعة التي يمثلها، ومن ثم فقد أنشأت لهذه الغاية مرفق الهجرة لجميع دول المجموعة ومرصد الهجرة التابع لها حيث يمكن تقاسم البحوث والمعلومات بما يتيح صياغة سياسات مستنيرة في هذا الشأن. وقال إن بلدان المجموعة تعدّ المنتدى بمثابة منصة إطلاق فريدة ومناسبة للشراكات التي تعزز المساواة والشفافية والشمول مع المشاركة في اتخاذ القرارات والمبادرات الوطنية والشعور بالتملك في مجال التعاون الإنمائي.

السيدة سوزان شلدون، مدير مكتب السكان والهجرة الدولية بوزارة خارجية الولايات المتحدة أعربت عن تقديرها لقيادة اليونان التي تبدّت في الإعداد للاجتماع بما في ذلك مستقبل هذا الكيان الذي تقوده الدول ويتسم بأنه غير ملزم وديناميي. وأكدت الطابع المتقاطع للهجرة من حيث ارتباطها بالتنمية وحقوق الإنسان وحماية اللاجئين والأمن القومي في جملة أمور كثيرة أخرى مع الحاجة إلى أن تعمل الدول معاً على التماس إجابات عن الأسئلة المتعددة التي تثيرها تلك القضايا.

السيد سعيد محمد حسين، الوزير المفوض للبعثة الدائمة لجزر القمر في جنيف ارتأى أن الهجرة والتغيُّر المناخي هما أكبر تحديين لبلده، وقال إن الاجتماع الثالث للمنتدى يأتي في وقت أزمات متزامنة ومنها أزمات قاسية بالنسبة لأفريقيا على وجه الخصوص موضحاً أن التعاون بين الشمال والجنوب يحتاج من ثم إلى تعزيز فيما يتجاوز المعونة الإنمائية التقليدية.

سعادة الأسقف أوغستينو مارشيتي ممثل الكرسي الرسولي، أكّد على الحاجة إلى التضامن في سياق حراك العمالة.

وأخيراً، أعرب كل من **سعادة السيد كارلوس لوبيز الأمين العام المساعد بالأمم المتحدة والأمين التنفيذي لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (يونيتار) والرئيس الحالي لفريق الهجرة العالمية**، باسم ١٤ من أعضاء الفريق المذكور عن دعمهم في الماضي والمستقبل للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، وهو ما يتجلّى في المساهمة من جانب الأعضاء/الوكالات المنتسبين إلى الفريق المذكور في سير أعمال المنتدى العالمي وفي الاستعدادات المتخذة لانعقاده. وقال محذراً مشاركي المنتدى من السماح بأن يقوّض الركود العالمي ما تم إحرازه من تقدم منذ عام ٢٠٠٦ من حيث الاعتراف بالمكتسبات الإنمائية المرتبطة بالهجرة الدولية، على أن يتم وضع سياسات وممارسات الهجرة على أساس حقوق

الإنسان باعتبار أن الحراك الإنساني عنصر أساسي من عناصر الحرية الإنسانية مع دعم قاعدة القرائن التي يستند إليها صنع السياسات. وفي هذا السياق، أوضح أن الفريق المذكور أصدر صحائف وقائعية متعددة بشأن أثر الأزمة الاقتصادية على الهجرة مع تذكير المشاركين بما تم من إصدار عدد كبير من المنشورات الأخرى، ومن ذلك مثلاً تحليل منظمة العمل الدولية بشأن الأزمة الاقتصادية، وكذلك التقديرات والإسقاطات التي قامت بها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة للمهاجرين الدوليين على أساس كل بلد وما إلى ذلك بسبيل.

وقد خُصّص الجزء الأخير من الجلسة الافتتاحية العامة لطرح تقرير بشأن أيام المجتمع المدني. وبعد مقدمة قصيرة من رئيسها، السيد **كوستا غافراس**، عرض ثلاثة ممثلين لأيام المجتمع المدني أمام الحكومات النتائج والتوصيات الناجمة عن مناقشات المجتمع المدني والتفاعل مع الحكومات.

وجاءت هذه التوصيات متفقة في كثير من النقاط مع توصيات الحكومات: الحاجة إلى إصدار تأشيرات دخول متعددة لتيسير دورية الهجرة، وتسهيل حقوق الضمان الاجتماعي وإمكانية تحويلها وكذلك التأمين الصحي الأساسي؛ والدعوة إلى خفض التكاليف المرتبطة بالهجرة وإعادة صياغة إجراءات الهجرة بما يجعلها أكثر احتراماً أيضاً للكرامة الإنسانية. واستجابة لبيان الأمين العام للأمم المتحدة، ينشغل المجتمع المدني بقضية تغيُّر المناخ وما يترتب عليها من نتائج بالنسبة للهجرة، كما أنهم طلبوا إيلاء اهتمام خاص لمشكلة العنف ضد المرأة والفتاة وكذلك ضد فئات معيّنة من العاملين المستضعفين كما دعوا إلى حماية جميع العاملين المهاجرين بصرف النظر عن وضعيتهم.

وتتيح نبذات الهجرة إمكانية اتباع نهج أكثر تجانساً. وإذا ما تسنّى إيلاء الاهتمام الكافي بالجانب الإنمائي فإنها يمكن أن تصبح أداة تسهم في إحراز مكاسب على طول الخط شريطة أن تشمل معلومات بشأن المهجر وبخصوص جميع المهاجرين بصورة مستقلة عن أوضاعهم. كما أن الاقتراح بإجراء اختبار على أساس نموذج لإنشاء دار مقاصة بما يجعل البيانات المتعلقة بالهجرة والتنمية أيسر إتاحة جاء بوصفه فكرة مهمة أخرى. كذلك تم التشديد على أهمية التمويل الكافي للمنظمات البحثية والأكاديمية.

كذلك فقد أكدت أيام المجتمع المدني على أهمية بناء التحالفات ومنها أيضاً ما يتم مع قطاع الأعمال التجارية من أجل تحسين البيئة التنظيمية بما في ذلك تصديق الاتفاقيات الدولية المختلفة.

وفيما يتعلق بمسألة وضع جداول الأعمال، ففيما تعترف أيام المجتمع المدني بقيمة الحوار على أساس جداول الأعمال التي تضعها الحكومات، فهي تود كذلك أن تعمل على مناقشة قضاياها الخاصة استناداً إلى جداول الأعمال التي تضعها بمعرفتها. وفي هذا السياق طُرح الاقتراح بتحديد جدول أعمال مشترك بينما جرى التشجيع على مزيد من تطوير المشاورات مع الحكومات على المستويين الوطني والإقليمي.

وأخيراً، ناقشت أيام المجتمع المدني الأسلوب الذي يمكن بواسطته تحسين العملية التي تقوم بها فيما يتصل بالشفافية وبإيجاد ذاكرة مؤسسية، ومن ذلك مثلاً ما يتم من خلال إنشاء لجنة توجيهية تضم الرؤساء الذين تولوا مواقعهم في الماضي أو في الحاضر أو الذين يتولونها مستقبلاً كما تضم المؤسسات فضلاً عن عينة متوازنة من ممثلي المجتمع المدني.

باء – المائدة المستديرة ١: كيفية وضع محور الهجرة – التنمية في خدمة تحقيق الغايات الإنمائية للألفية

(منسق المائدة المستديرة: السيد روميو ماتساس/المستشار الوطني اليوناني: السيد مانوس سكولاس)[٦]

استلهمت مناقشات المائدة المستديرة ١ بصورة مباشرة الموضوع الرئيسي لاجتماع أثينا للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية حيث نظرت هذه المائدة المستديرة في الاستراتيجيات التي من شأنها أن توجّه المحور الذي يربط بين ''الهجرة والتنمية'' للعمل من أجل تحقيق الغايات الإنمائية للألفية. وبينما لم يرد تحديداً ذكْر للهجرة في إطار الغايات الإنمائية للألفية إلاّ أنها ترتبط بصورة وثيقة مع تحقيق تلك الغايات (ومن ذلك مثلاً ما يتعلق بالحد من الفقر أو تحقيق المساواة بين الجنسين أو الصحة). وفي هذا الصدد، ناقشت الجلسة الأولى طرائق دمج الهجرة ضمن المسار الرئيسي لعملية التخطيط الإنمائي، فيما ركزت الجلسة الثانية على النُهج الجديدة لإشراك مواقع المهجر لصالح التنمية، واتصلت الجلسة الثالثة بالأسباب الجذرية للهجرة في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة[٧].

(٦) هذا التقرير أتيح أيضاً بفضل جهود مسؤولة مضبطة المائدة المستديرة، السيدة كاترينا لياكوبولاو.

(٧) للاطلاع على ورقات المعلومات الأساسية التي تدعم أعمال هاتين الجلستين، انظر www.gfmdathens2009.org ولأنه ورد ذكر بعض القضايا في جلسات مختلفة للمائدة المستديرة ١، ولتجنُّب حالات التكرار، فسوف يقتصر الأمر على تعدادها عندما تكون أكثر اتصالاً بمواضيع الجلسات.

الجلسة ١-١: دمج موضوع الهجرة ضمن المسار الرئيسي للتخطيط الإنمائي - العناصر الرئيسية والاستراتيجيات الرئيسية والإجراءات الرئيسية[٨]

(الرئيسان المشاركان: اليونان وجمهورية ملدوفا)

نظرت هذه الجلسة في الاستراتيجيات الواجب تنفيذها والعناصر الفاعلة اللازم إشراكها والأدوات التي تستخدم من أجل دمج قضية الهجرة في التخطيط الإنمائي بما يعزز تحقيق الغايات الإنمائية للألفية.

الملاحظات والاستنتاجات الرئيسية

فيما يتعلق بآليات التعميم، لم تقتصر الجلسة على التعرض للجوانب المتصلة بالتنسيق المؤسسي وتعزيز القدرات فحسب، ولكنها أكدت كذلك على القضايا التي كان من المهم أخذها بعين الاعتبار في هذه العملية المتصلة بالتعميم: حماية حقوق الإنسان والمسألة الجنسانية والمنظورات الإقليمية ودور المغتربين إلخ.

وفيما يتعلق بالتنسيق المؤسسي، أكد المندوبون على الحاجة إلى الجمع بين الوزارات المختلفة على صعيد واحد، وأن يكون هناك استراتيجيات سواء على مستوى الوزارة أو المستوى المشترك بين الوزارات. بالإضافة إلى ذلك، فعندما يكون هناك وزارة أو مكتب مستقل مسؤول عن المغتربين، فمن المقترح إشراكه في عملية تنسيق التخطيط الإنمائي. وهناك بعض ''الكُتب البيضاء'' الصادرة فيما يتعلق بالقوانين أو السياسات بهدف زيادة التماسك. وأكد المشاركون كذلك على أهمية أن تعمل بلدان المنشأ والمقصد على إيجاد الآليات الحكومية الملائمة لمثل هذا التنسيق، مع الاعتراف بضرورة أن تكون الأشكال المحددة مناسبة قطرياً، كما أشير كذلك إلى أهمية الحوار مع المهاجرين في هذا الخصوص.

وبالتوازي مع ذلك، وبرغم أن بعض ورقات استراتيجيات الحد من الفقر تشمل قضايا الهجرة، فمن الضروري النظر في كيفية ''تفعيل'' هذه الصلة بطريقة مفيدة للتنمية. وفي هذا المضمار، كان هناك ترحيب بالمبادرة المشتركة المتخذة من جانب المنظمات الدولية بشأن إعداد ''كتيِّب عن تعميم الهجرة ضمن مسار استراتيجيات الحد من الفقر والتنمية''.

وقد أكد كثير من الوفود على القضية المشتركة المتمثلة في الافتقار إلى قدرة تنفيذ مثل هذه الممارسة فيما يتصل بالخبرات والموارد والبيانات والتحليلات فضلاً عن المساعدة

(٨) بعض المسائل التي أثيرت في هذه الجلسة تم تحليلها أيضاً في الجلسة ٣-١ لاجتماع أثينا للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية.

التي قد تدعو الحاجة إليها من جانب بعض البلدان. وثمة قضية أخرى تمثَّلت في ربط هذه الممارسة مع حماية ما للمهاجرين من حقوق الإنسان الأساسية كسبيل آخر لتعظيم المنافع الممكن أن تعود من عمليات الهجرة الدولية على التنمية.

واقتُرح كذلك أن يتلقى المهاجرون الأجور القانونية في السوق بالبلد المضيف وأن تتاح لهم سُبل معمَّمة للحصول على الرعاية الطبية وعلى جميع الاستحقاقات في مجالات التعليم والاستحقاقات الاجتماعية والمالية التي يتمتع بها سكان البلدان المضيفة على نحو ما يتوخاه القانون الوطني، ولكن المناقشة بشأن هذا الموضوع لم تكن حاسمة[٩].

وبالمثل، اعتبرت المسألة الجنسانية عنصراً رئيسياً ينبغي أخذه في الاعتبار لدى تعميم مسألة الهجرة في المسار الرئيسي للتخطيط الإنمائي، لا من ناحية البيانات والإحصاءات الجنسانية فحسب، ولكن فيما يتعلق أيضاً بالاعتراف بالتحديات المختلفة التي يواجهها الرجال والنساء في مجال الهجرة (والموارد المحددة اللازم تخصيصها والمشاريع اللازم تنفيذها لصالح المرأة في هذا الخصوص). كذلك أكد بعض المندوبين على أنه بما أن الأسباب الجذرية للهجرة يمكن أن تكون متماثلة فيما بين بلدان نفس المنطقة، فمن الضروري ربط هذه الجهود كذلك على المستوى الإقليمي إضافة إلى الجهود المبذولة على كل من المستوى الوطني ومستوى المنتدى العالمي.

وأخيراً، تم التأكيد على أن عملية التعميم تشمل كذلك عدة مجالات أخرى للسياسات، ومنها مثلاً مشاركة المغتربين ومسألة التحويلات أو المسألة المتصلة بظاهرة هجرة الكفاءات/استرداد الكفاءات. والجانب الأخير اتسم بأهمية خاصة فيما يتعلق بفقد الموارد البشرية اللازمة لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية، برغم ضرورة النظر إلى الحراك بوصفه خياراً حُراً بمعنى أنه ينبغي أن يتمكن الأفراد من الهجرة عندما يريدون. وطُرحت كذلك حلول تتصل في هذا السياق بإشراك المغتربين وتشجيع التحويلات أو الهجرة المتكررة.

كما لاحظ المشاركون أن الافتقار إلى التنمية غالباً ما يكون هو السبب في الهجرة، وعليه، فإن من المهم اتخاذ التدابير التي من شأنها خفض البطالة بين صفوف العمالة فائقة المهارة ممن لا يتاح لهم فرصة المساهمة في تنمية بلادهم. واقتُرح كذلك أنه فيما ينبغي لبلدان المنشأ أن تتلقى مساعدة إنمائية بما يتفق مع احتياجاتها وأولوياتها المعلنة بغية تحقيق الغايات الإنمائية للألفية، فقد يكون هذا جانباً من الاحتياج لمساعدة مباشرة تقدَّم إلى تلك القطاعات التي تعاني من نقص في الموارد البشرية بسبب الهجرة. واقتُرح كذلك ضرورة إدراج المبالغ

(٩) هذه المسألة جرت مناقشتها أيضاً في الجلسة ٢-١ لاجتماع أثينا للمنتدى العالمي للهجرة والتنمية.

الإجمالية من المكافآت، بما في ذلك جميع العلاوات سواء كانت مالية أو غير مالية، المقدمة إلى المهاجرين، فضلاً عن المساهمات المباشرة أو غير المباشرة لبلدان المنشأ ضمن المساعدة الإنمائية الرسمية لبلدان المقصد، ولكن مناقشة هذا الموضوع لم تكن حاسمة.

وبشأن بيانات وإمكانات نبذات الهجرة، أكد المشاركون مراراً على الحاجة لتوفير المزيد من البيانات والتحليلات كي تستند إليها عملية وضع سياسة متماسكة تربط بين الهجرة والتنمية وتتيح فهم الآثار الناجمة عن الهجرة بالنسبة لتنمية بلدان المنشأ. وعندما يفتقر الأمر إلى تلك البيانات لا بد من دعم القدرات القائمة على المستويات المحلية في بلدان المنشأ النامية لكي توفرها، ومن ذلك مثلاً ما يتم بإيجاد مراصد أو مكاتب إحصائية معنية بالهجرة لتحليل تدفقات الهجرة وأثرها على التنمية. ومن بين العناصر الكثيرة التي اتضحت أهميتها في عملية وتعميم مسألة الهجرة ضمن مسار التخطيط الإنمائي ما تمثّل في توافر المعلومات بشأن الطريقة التي تتطور بها التحويلات في المواعيد والمناطق المختلفة فضلاً عن الموارد التي يتم إنفاقها على التعليم والرعاية الصحية للمهاجرين المغادرين للبلاد، واكتساب المهارات وخسائر المهارات بسبب الهجرة وضرورة تبويب إحصاءات الهجرة حسب القطاع ونوع الجنس والعمر ونوعية الهجرة (مؤقتة أو دائمة أو عائدة).

وعليه، ناقش المشاركون ''نبذات الهجرة'' بوصفها أداة للتوصل إلى بيانات متوائمة وقابلة للمقارنة من أجل تحقيق التماسك ووضع السياسات المتعلقة بالهجرة والتنمية على أساس قرائن ملموسة. وبرغم أن كثيراً من البلدان كانت على بيّنة بالفعل من هذه الأداة فإن المناقشة نظرت في وضع وثيقة متفق عليها دولياً ويمكن طرحها في الاجتماع القادم للمنتدى. وطُرحت بعض الشروط بما يكفل كفاءتها، ومن ذلك ضمان تملُّك البلد الشريك، وضرورة التحديث المنتظم للبيانات، وفعالية استخدام المعلومات في مجال التخطيط الإنمائي. واقترح المشاركون ضرورة أن تكون النبذات المتعلقة بالهجرة مرنة بما يتلاءم مع البلدان المختلفة، ولا ينبغي لها أن تشمل فقط بيانات بشأن الهجرة ولكن تضم كذلك بيانات عن سوق العمل وعن الاستخدام والبطالة، وأن يتم تصنيفها حسب القطاعات. وتم التشديد كذلك على ضرورة أن تشمل معلومات، سواء بشأن بلد المنشأ أو بلد المقصد، فضلاً عن بيانات مبوَّبة حسب نوع الجنس، ولها أن تعتمد على الخبرات المحلية (وينبغي أيضاً أن تتجه الموارد المتاحة إلى توفير واستكمال هذه المعلومات) كما ينبغي أن تتم على المستوى الإقليمي. ويمكن لهذه النبذات أيضاً أن ترتبط باستراتيجيات الحد من الفقر.

وبشأن منابر تبادل المعلومات طُرحت أمثلة عن مراكز موارد المهاجرين بوصفها أداة لإحاطة المهاجرين علماً بشأن حالات المغادرة أو العودة أو إعادة الدمج. وبالتوازي تم

التأكيد على الحاجة لتنظيم حملات توعية عامة في بلدان المقصد لإحاطة الجمهور علماً بمساهمة المهاجرين في التنمية الاقتصادية للبلد المعني.

وأخيراً، ناقش المشاركون قضية الشراكات الشاملة، لا من وجه نظر جغرافية فحسب (بما في ذلك بلدان المقصد والمنشأ) ولا على أساس نهج يتعدد فيه أصحاب المصلحة ولكن أيضاً من زاوية السياسات (بمعنى تغطية مواقع المهجر وقضايا التحويلات وأخلاقية التوظيف وما إلى ذلك) وطُرحت بعض الأمثلة المحدَّدة التي عززت أوجه التآزر بين الهجرة والتنمية سواء على الصعيد الثنائي أو الصعيد الإقليمي. وهذه الأمثلة تعلقت بمسائل تتراوح بين الضمان الاجتماعي ومحاربة الاتجار بالبشر ومسألة الهجرة غير المنتظمة إلى تعزيز الهجرة المنتظمة وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين القانونيين وتيسير تعميم التحويلات. كما طرح مَثَلٌ عن التعاون بين بلدان الجنوب في ضوء مساندة من بلد مانح.

التوصيات وإجراءات المتابعة

أشار التقرير المقدم في نهاية الجلسة إلى الحاجة للعمل على تماسك السياسات وإلى التنسيق على المستوى الوطني والتعاون بين بلدان نفس المنطقة. كما ذكر الحاجة إلى اتباع نهج متوازنٍ جنسانياً إزاء الهجرة فضلاً عن التأكيد على منافع الهجرة لبلدان المنشأ والمقصد على السواء وكذلك للمهاجرين أنفسهم، وأن بوسع المغتربين أن يساهموا في تنمية بلدان المنشأ المتصلة بهم. وعرض التقرير لنبذات الهجرة بوصفها مبادرة جيدة لا بد وأن تسهم فيها مزيد من البلدان مؤكداً على أن مراكز موارد المهاجرين تُعد بدورها مهمة لأنها تقدِّم معلومات للمهاجرين المحتمَلين، وكذلك يمكن للاتفاقات الثنائية أن تخلق حالة من الهجرة أوفر أمناً وأكفأ إدارة. وقد جاءت التوصيات النهائية للجلسة على النحو التالي:

- لا بد من دمج الهجرة ضمن خطط التنمية الوطنية وأيضاً ضمن استراتيجيات الحد من الفقر على أن يكمِّل ذلك السياسات والإجراءات والبرامج العملية على الأصعدة كافة. ويمكن لتفعيلها أن يفضي إلى حالة تكسب فيها جميع الأطراف سواء بلدان المنشأ أو المقصد فضلاً عن المهاجرين أنفسهم.
- ثمة حاجة لأن تكون السياسات متسقة ومنسقة على المستوى الوطني بين الوزارات والوكالات المعنية.
- استناداً إلى نبذات الهجرة للمفوضية الأوروبية، وافق المشاركون على أنها ممكن أن تكون مفيدة للتنمية، وأوصوا بأن يتبعها مزيد من البلدان. على أن النبذات بحاجة إلى تحديث منتظم وأن تتملكها البلدان المعنية مع استخدامها أداة لتحقيق الاتساق

بين سياسات الهجرة والتنمية. وطُرح اقتراح بأن تشمل النبذات بيانات وتحليلات ذات صلة فيما يتعلق ببلدان المنشأ والمقصد، كما أن البلدان والمنظمات الدولية المهتمة مدعوة للتواصل مع المفوضية الأوروبية فيما يتعلق بالتحسينات التي ترغب أن تضفيها على نبذات الهجرة لكي يتم الإفادة عنها في اجتماع المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية لعام ٢٠١٠.

- يمكن للاتفاقات الثنائية والمبادرات الإقليمية أن تعزّز فعالية الشراكات، كما يمكن أن تعزز الشراكات الشاملة بين بلدان المنشأ والمقصد للهجرة التي يتم تنظيمها وإدارتها بما فيه مصلحة التنمية.
- لا بد من تزويد المهاجرين بالمعلومات في كل مراحل عملية الهجرة. وبالتوازي مع ذلك لا بد من تنظيم حملات زيادة الوعي في بلدان المقصد بما يجعل أفراد الجمهور على بيِّنة من مساهمة المهاجرين في تنميتهم.
- فيما يتصل بالمسألة الجنسانية من الضروري توفير بيانات مبوَّبة مع مراعاة الاحتياجات المختلفة والتجارب المتنوعة للمهاجرين والمهاجرات كما ينبغي توخي التوزيع المتكافئ للموارد في هذا الخصوص.

الجلسة ١-٢: إشراك المغتربين والمهاجرين في سياسات وبرامج التنمية - الدور والعقبات؟

(الرئيسان المشاركان: المكسيك وهولندا)

ركزت هذه الجلسة على المساهمات التي يمكن أن يقدمها المهاجرون والمغتربون لتنمية بلدان المنشأ. واستناداً إلى المناقشات التي كانت قد بدأت في بروكسل ومانيلا فقد تناولت المناقشات بالتفصيل سياسات بلدان المنشأ والمقصد في دعم المغتربين. ومن ثم، طُرحت ''خارطة طريق'' لم تقصد أصلاً إلى أن تكون أداة ''صالحة لكل المواقف'' ولكنها تتضمن خمس مراحل لمثل هذه العملية[١٠]، وأتاحت هذه الجلسة تبادل مختلف التجارب بشأن إشراك المغتربين سواء بين بلدان المقصد أو المنشأ وكذلك بين البلدان التي تتوافر لديها خبرات كبيرة أو محدودة فيما يتعلق بإشراك المغتربين بالتنمية.

(١٠) للاطلاع على خارطة الطريق والتعريف العملي الذي يعتمده المنتدى العالمي للهجرة والتنمية بشأن ''المغتربين'' انظر ورقة المعلومات الأساسية لهذه الجلسة.

الملاحظات والاستنتاجات الرئيسية[11]

من بين مجالات العمل لإشراك المغتربين في التنمية، ذكر المشاركون أساساً إصدار سندات المغتربين؛ إضافة إلى حوافز/شراكات لتيسير التحويلات وإضفاء الطابع الرسمي عليها، فضلاً عن استخدام التحويلات بطريقة مشتركة، وكذلك إيجاد أدوات مالية تشجع الاستثمارات المفيدة للتنمية. وطُرحت أمثلة بشأن مبادرات محددة اتخذها بلدان المنشأ والمقصد، سواء بمفردها أو في شراكة مع أطراف أخرى، مع التأكيد على أهمية مواصلة العمل وتوضيح مدى المصداقية وأوضاع المؤسسات المستقرة وشمل هذا كذلك دعم المانحين للتعاون بين بلدان الجنوب.

وبالمثل، طرحت أيضاً أمثلة عن مشاركة المغتربين في الأعمال الخيرية أو في التعمير بعد الكوارث الطبيعية. ومما استرعى الاهتمام طرح حالة اتصلت فيها أولويات الحكومة بسبب الأزمة الاقتصادية الراهنة بإشراك المغتربين حيث تحولت من جانب الأعمال الخيرية إلى الاستثمارات التجارية. ومع ذلك، فقد أكد المشاركون على أن مساهمة المغتربين في تنمية بلدان المنشأ لا تقتصر على التحويلات ولكنها تتعدى ذلك إلى نقل المعلومات والخبرات.

وركزت الجلسة على الاستراتيجيات الحكومية الرامية إلى إشراك المغتربين في التنمية. ومن العناصر الأولى التي جرت مناقشاتها ما كان يتعلق بمبدأ ''اعرف المغتربين من بلدك''. وطُرحت بعض الأمثلة التي اعتمدت فيها الحكومات على منظمات المجتمع المحلي للربط بشبكات المغتربين بينما كانت الحكومات مسؤولة عن تقييم الاحتياجات.

ورغم ما ذكره البعض عن عزمهم على وضع إطار سياسات من أجل إشراك شامل للمغتربين (بما في ذلك تقييم لأثر أنشطة المغتربين) فقد أكد المشاركون صعوبة توفير بيانات

(١١) بدأت هذه الجلسة بأن طرح أحد الرئيسين المشاركين ٦ توصيات من جانب أيام المجتمع المدني: '١' تستطيع الحكومات أن تخفض الحواجز إزاء إنشاء منظمات رسمية للمهاجرين أو مواقع للمغتربين؛ '٢' حكومات بلدان المنشأ والمقصد يمكن أن تدعم بناء قدرات منظمات المغتربين؛ '٣' الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المغتربين يمكن أن تنظم منتديات إقليمية لكي يشارك المغتربون في التجارب والممارسات الجيدة والدروس؛ '٤' فيما يتجاوز هجرة العودة فإن العودة المؤقتة أو الافتراضية يمكن أن تسدي مساهمة لها قيمتها في التنمية؛ '٥' بما أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تلعب دوراً جوهرياً في التنمية وفي إيجاد فرص العمل فيمكن أن يتعاون المغتربون والحكومات على دعمها؛ '٦' منظمات المجتمع المدني بما في ذلك معاهد البحوث ينبغي أن تنفذ استراتيجيات من شأنها أن تشمل مواقع المغتربين في أعمالها.

موثوقة عن المغتربين. وعليه طُرح الاقتراح بأن تشمل نبذات الهجرة كذلك معلومات بشأن المغتربين في بلدان المقصد.

وبالإضافة إلى ذلك، طُرحت أمثلة عديدة عن التفاعل بين الحكومات والمغتربين من أجل معرفة أفضل بالمهارات والفرص المتاحة للتوافق مع التوقعات. وفي هذا المضمار، تم التأكيد على حاجة بعض البلدان إلى تطوير نُهج ملائمة يتم اتباعها إزاء نوعيات المغتربين المختلفة (المهارات المنخفضة/المهارات المرتفعة حسب القطاع إلخ) وكذلك طُرحت أمثلة عن المواقع الشبكية أو قواعد البيانات التي تضم مهارات جاليات المغتربين.

كما سلَّم المشاركون بالحاجة إلى إيجاد سياسات للتواصل مع المغتربين تتسم بالحساسية إزاء نوع الجنس ويتم اتباعها لهم باعتبار أن النساء يواجهن تحديات مختلفة سواء قبل مغادرتهن أو عندما يكنّ مقيمات في الخارج. وتم التشديد كذلك على ضرورة أن تتجنَّب مشاريع المغتربين تعزيز الصور النمطية المقولبة لنوع الجنس.

تمثل العنصر الثاني في بناء الثقة بين الحكومات والمغتربين، حيث أكد المشاركون على الخدمات التي يمكن أن يقدمها بلد المنشأ إلى المغتربين من خلال الشبكات القنصلية وغيرها. ويمكن منح حقوق إضافية من جانب بلدان المنشأ لهذه الغاية، ومن ذلك مثلاً إتاحة الجنسية المزدوجة أو حقوق التصويت، كما يتحقق بناء الثقة نتيجة اتخاذ تدابير محدَّدة رامية إلى تيسير مشاركة المغتربين في التنمية من خلال إصلاح الصكوك والأدوات القانونية والإدارية أو المالية وأيضاً من خلال تغيير المواقف الفكرية. وقد عرضت كذلك المشاريع الحكومية المحدَّدة الرامية إلى تيسير مثل هذه المشاركة فضلاً عن التطرق إلى منح مكافآت رمزية تقدَّم للمغتربين (بما في ذلك دورهم كمصدر للتحويلات) ويتساوى في الأهمية بذل الجهود للحفاظ على التواصل عبر الزمن مع المغتربين وخاصة من خلال التثقيف (ولا سيما بالنسبة إلى الجيلين الثاني أو الثالث) أو من خلال البرامج الإعلامية المحدَّدة.

ولتعزيز هذه الجهود فقد أنشأت بعض بلدان الموطن مجالس استشارية ينتخبها المغتربون، أو قامت بحجز مقاعد للمغتربين في برلماناتها. وبعضها يعقد مشاورات على نطاق واسع مع مغتربيها على أساس سنوي أو نصف سنوي، أو أنشأ بعضها ''صحائف شكاوى'' للمغتربين. وطُرح كذلك عنصر مهم يَمثَل في استحداث وزارة محددة أو مكتب حكومي بعينه يكون مسؤولاً عن قضايا المغتربين.

وأكد المندوبون أهمية وضوح الإعراب عن النوايا بما يخلق خطاباً مشتركاً باعتبار أن الشفافية أمر جوهري في هذا النهج على أساس أن كثيراً من الأفراد المغتربين يترددون

في المساهمة لأنهم ليسوا معتادين على ما تقوم به المؤسسات الحكومية. كما شدَّد المشاركون على الحاجة لكفالة الاستمرارية وتوفير الموارد اللازمة لمواصلة ودعم هذه الشراكات.

وجرى التطرق أيضاً لبناء القدرات، لا من حيث دعم المؤسسات الحكومية العاملة مع المغتربين فحسب، ولكن أيضاً لدعم منظمات المغتربين (فيما يتصل بجمع الأموال وتعزيز الأحوال للمغتربين الأضعف عند منافسة مع الصناديق الإنمائية في المنظمات غير الحكومية) وأيضاً فيما يتصل بإدارة المشاريع وما إلى ذلك). وبالتوازي مع هذا طُرحت مقترحات بشأن مرافق محدَّدة يتم إنشاؤها لصالح المهجر من أجل إتاحة سُبل الحصول على الموارد الإنمائية.

وفيما يتصل بالشراكات، التي يتعين إقامتها، أكد المشاركون ضرورة التنسيق فيما بين الدوائر الوزارية المختلفة ومستويات الحوكمة على الصعيد الوطني. وأكد بعض المندوبين كذلك على أهمية الشراكات من مدينة إلى أخرى فيما يتعلق بإشراك المغتربين وتطرقوا إلى الفوائد الناجمة عن حوار متواصل بين أصحاب المصلحة المتعددين. كما أن الشراكات المحددة فيما بين بلدان المقصد وبلدان المنشأ تيسّر كذلك إشراك المغتربين في مجالات منها على سبيل المثال المسائل المالية (الحصول على الائتمان) أو التأمين الاجتماعي (القيام بإجازة مهنية للمشاركة في التنمية).

وفيما يتصل بمشاركة المغتربين في أنشطة التنمية، طرحت الصعوبات المحدَّدة التي تواجهها البلدان المضيفة، ومنها حقيقة أن أموال المعونات لا يمكن إنفاقها ضمن إطار البلد المانح مما يعوق دعم منظمات المغتربين أو سياسات الدمج التي تحول دون استهداف فئات بعينها على أساس بلد منشئهم[١٢]. بيد أن بعض البلدان المانحة وضعت مشاريع أو أنشأت مرافق من أجل إشراك المغتربين في التنمية بما في ذلك تشجيع المنظمات غير الحكومية القائمة على أخذ منظمات المغتربين بعين الاعتبار عند البحث عن شركاء.

ومن بين القضايا الأخرى، طُرحت فكرة تعزيز إنشاء شبكات للتواصل بين المغتربين على المستوى الإقليمي في مناطق المنشأ والمقصد. وبالمثل، وإن لم يرد ذكر هذا الجانب في ورقة المعلومات الأساسية لهذه الجلسة، فقد اقترح المشاركون أن تكون مساهمة المغتربين في بلدان المقصد هي محور دورة المنتدى مستقبلاً.

وأخيراً طُرح في الجلسة الاقتراح بشأن زيادة من تفعيل هذا التبادل بين الآراء من خلال إصدار كُتيّب بشأن الدروس المستفادة والطرائق العملية لإشراك المغتربين لمصلحة التنمية. وقد وافق على ذلك الكثير من البلدان كما تطوع الكثيرون للمشاركة في وضعه

(١٢) ومع ذلك فقد أُعرب عن الرأي بأن إدراج المغتربين في التنمية يسهم كذلك في دمجها بصورة أوسع في البلد المضيف.

وإنجازه مع حلول موعد الاجتماع القادم للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية في عام ٢٠١٠.

التوصيات وإجراءات المتابعة

أكد التقرير المقدَّم في نهاية الجلسة على أن المغتربين يمثلون عناصر موثوقة من أجل التغيير، لأنهم يقومون بتقديم المعونة المالية والاقتصادية فضلاً عن أنهم يوفرون المعارف والمهارات الممكن تحويلها. وذُكرت كذلك الحاجة لكفالة الاستمرارية للشراكات الثنائية القائمة من خلال تعزيز الثقة والتعبئة، وأنه لهذه الغاية يلزم التكييف المستمر لجدول أعمال مطروح في هذا المضمار. وتم كذلك التأكيد على الحاجة لإشراك منظمات المغتربين في مختلف المشاريع الإنمائية الإقليمية مع إشراك بلدان المنشأ والمقصد فضلاً عن المنظمات فوق الوطنية والمنظمات الإقليمية. وبالإضافة إلى هذا، لا بد من إيلاء الاعتبار لمنح الحقوق بما في ذلك الحق في الجنسية المزدوجة والحق في العودة لصالح المهجر بما يكفل مشاركته في صنع القرار مع بدء عملية بناء للقدرات، رامية إلى إيجاد هيئات للتنسيق والإدارة والرصد سواء على المستوى المجتمعي أو المستوى الوطني. وأخيراً فإن احتياجات بلدان المقصد لا بد من أخذها في الاعتبار بما قد ينطوي على التعاون بشأن مسألة الدمج الاجتماعي للمغتربين الحديثي التنظيم. هذا وقد جاءت التوصيات النهائية للجلسة على النحو التالي:

- إعداد كُتيّب يضم الدروس المستفادة والمبادئ التوجيهية العملية لصالح إشراك المغتربين في الأنشطة الإنمائية.
- إشراك المغتربين يبدأ بأن تعرف مغتربيك. وعليه فثمة اقتراح عملي يتمثل في مواصلة إدراج بيانات عن المغتربين ضمن نبذات الهجرة.
- إيجاد خطاب مشترك بين المغتربين والحكومات بشأن المقاصد والخيارات والإجراءات بالنسبة للتعاون الذي يرمي إلى بناء الثقة و/أو دعمها.
- دعم قدرة منظمات ومؤسسات المغتربين العاملة مع المغتربين من أجل التنمية.
- إشراك منظمات المغتربين في التخطيط الإنمائي لبلدان المقصد والمنشأ مع تأكيد خاص على الإجراءات المتبعة.
- دراسة مساهمات المهاجرين في رفاه بلدان المقصد.
- اعتماد منظور موجّه جنسياً فيما يتصل بتحديد وتوسيع وتنفيذ المشاريع العملية من أجل أن يؤخذ في الاعتبار شواغل واحتياجات الفئات المستضعفة.

الجلسة ١-٣: مناقشة الأسباب الجذرية للهجرة من خلال التنمية، وتحديداً في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة

(الرئيسان المشاركان: بنغلاديش والمملكة المتحدة)

ناقشت هذه الجلسة النتائج التي أسفرت عنها مؤخراً آثار الأزمة الاقتصادية الراهنة بالنسبة لمترابطة الهجرة - التنمية، فضلاً عن الدروس المستفادة من الأزمات السابقة؛ كما استكشفت وسائل حماية المكاسب الإنمائية للهجرة طوال فترة الأزمة. وناقشت الجلسة أساساً ثلاثة عناصر: '١' استجابات السياسات القصيرة الأجل الرامية إلى تحجيم الأثر السلبي الناجم عن التراجع الاقتصادي على مكاسب الهجرة بالنسبة للتنمية؛ '٢' الخطوات المتخذة في الأجل الطويل ودور الصلة بين الهجرة والتنمية في حالة التعافي و '٣' القضايا المحدَّدة المتعلقة بالبعد الجنساني والمهاجرين العائدين.

الملاحظات والاستنتاجات الرئيسية

برغم نقص البيانات، يبدو أن أثر الأزمة الاقتصادية ليس كبيراً على نحو ما كان يتوقع البعض، وإن كان يتعلق تحديداً ببعض المناطق أو القطاعات، سواء من ناحية تدفقات التحويلات أو معدلات البطالة. وقد أكد المشاركون أن استجابات السياسات لا بد وأن تكون على قدر الحالة السائدة في كل بلد على حدة، ولكن ينبغي لها أن تراعي الاحتياجات الفورية فضلاً عن الآثار الطويلة الأجل الناجمة عن التدابير المتخذة، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات المستضعفة. وسوف تستمر الهجرة بعد انتهاء الأزمة باعتبار أن الدوافع الرئيسية ستظل قائمة. وبالإضافة إلى ذلك، فالصلة بين الهجرة والتنمية يمكن كذلك أن تساعد البلدان على التعافي من الكساد الاقتصادي.

فيما يتعلق باستجابات السياسات في الأجل القصير، طُرحت أولاً أمثلة من واقع أزمة سابقة حيث أنشئت وحدات لإدارة الأزمة لمساعدة المهاجرين على مدار الساعة مع تقديم المعلومات إلى عائلاتهم. كما أن المنظمات الدولية ساعدت على عودة المهاجرين، فيما ركزت الاستجابات الحكومية على إيجاد فرص عمل وعلى إعادة تأهيل المدارس لاستقبال أبناء العمال المهاجرين مع تقديم الدعم للمشاريع التي تستهدف مناطق المهاجرين الأصلية فضلاً عن التركيز على الجهود الدبلوماسية المتصلة بمطالبات التعويض والرواتب غير المدفوعة وغير ذلك من الاستحقاقات. ومن واقع هذه التجربة، تم التأكيد على الدور الرئيسي للتعاون الدولي والدعم التقني.

وفيما يتعلق بالأزمة الراهنة فقد أظهرت دراسة حديثة نوقشت خلال الجلسة أن أثر الأزمة يتباين حسب مستوى الاعتماد على تصدير العمالة، والقطاعات التي يتركز فيها المهاجرون، وعلى حقيقة اقتصار الهجرة على بلد أو أكثر من بلدان المقصد (وخاصة إذا ما ضيّقت البلدان السياسات المتبعة فيها). ومن بين توصيات السياسات من واقع الدراسة ما يلي: التحوّط في الأجل القصير وتدارس الهجرة العائدة بطريقة إيجابية من أجل التعافي في بلدان المنشأ واستخدام الأزمة فرصة لوضع استراتيجيات للهجرة في الأجل الطويل ضمن المسار الأساسي للتنمية.

وقد تطرّق مندوب آخر إلى فرص العمل الناشئة عن تزايد الطلب المحلي بوصفه استجابة سياساتية في بلدان المنشأ. وأكد مندوبون على الحاجة لتدارس الهجرة الداخلية في سياق الجلسة، وعلى إدراج بيانات بشأن الهجرة الداخلية في نبذات الهجرة. وطُرح كذلك اقتراح بالتماس حلول للبلدان التي تعاني اختلالات في ميزان المدفوعات بسبب نقص التحويلات المالية. وذكر آخرون عنصر تنظيم المهاجرين غير القانونيين كخيار في وقت الأزمة إضافة إلى بذل جهود لإنهاء ظاهرة الهجرة غير القانونية وخاصة أن تصاريح إقامة بعض المهاجرين تصبح غير صالحة بعد فقدان العمل. وأخيراً، وبما أن البطالة في بلدان المقصد تبدو أعلى بين صفوف المهاجرين، فقد اقتُرح اتخاذ تدابير بشأن التمييز ضد المهاجرين في المجتمع وفي سوق العمل مع مساعدة المهاجرين على الالتحاق بأعمال جديدة وتمكينهم من ذلك بنفس تصريح التأشيرة الذي يحملونه مع جمع بيانات شاملة عن العمال المهاجرين حسب قطاع الاستخدام لتجنُّب البيانات المبسطة والاتجاه نحو إيجاد ''كبش فداء''.

وعمد مندوبون إلى الربط بين الأزمة وبين الأسباب الجذرية للهجرة مؤكدين أنها يمكن أيضاً أن تتصل بالنزاعات أو بتغيُّر المناخ. والظاهرة الأخيرة تستحق النظر بجدية في هذه المناقشة باعتبار أن التكيُّف مع تغيُّر المناخ يمكن أن يكون أمراً محتوماً فضلاً عن أهمية تجنب الهجرة ''المناخية''. وأشار بعض المندوبين إلى أن الأسباب الجذرية يمكن أن تكون موضوعاً لجلسة منفصلة تُعقد في اجتماع يتم مستقبلاً للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية.

ومن بين الحلول الطويلة الأجل رُئي أن من الضروري عدم الاقتصار على مواصلة الالتزام بتحقيق الغايات الإنمائية للألفية فيما يتطلب الأمر أيضاً دعم هذه الالتزامات بما يكفل حماية أكثر الفئات ضعفاً خلال الأزمة باعتبار أن من شأن انخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية أن تؤدي إلى تفاقم آثار الأزمة. وطرحت تدابير إنمائية محدَّدة، منها مثلاً إيجاد فرص عمل بالمناطق الريفية واتخاذ إجراءات نحو تحويل أفضل وأسرع وأكثر أمناً للمبالغ الموجَّهة من الخارج، ووضع استراتيجيات تتعلق بالعودة وإعادة الدمج بما من شأنه أن يشمل حِزَماً

للدعم ومساعدات قانونية وتدريباً وما إلى ذلك. وفي هذا الخصوص طُرح الاقتراح بالتركيز على نمو الدخل بدلاً من النمو الاقتصادي.

وبالنسبة إلى استجابات سياسات الهجرة أكد المشاركون أنها لا بد وأن تراعي القضايا الأطول أجلاً، ومن ذلك مثلاً حقيقة أن عوامل الدفع نحو الهجرة ستبقى مبرَّرة فيما يتجاوز الأزمة بما في ذلك الاختلالات الديمغرافية أو الثغرات التي تشوب سوق العمل. وعليه، طرح الاقتراح بتجنُّب اتخاذ تدابير تقييدية ضد المهاجرين بما يحول دون وقوع ردود فعل سلبية في الأجل الطويل ويكفل تجنُّب تغييرات رئيسية في نظم الهجرة. وبالمثل لا بد من مواصلة جهود الدمج وكذلك الجهود الرامية إلى تيسير سُبل الحراك (استحقاق المعاش التقاعدي والحقوق الاجتماعية)[١٣].

وأخيراً أكد المشاركون على أن الأزمة تمثل كذلك فرصة أمام المجتمع الدولي لكي يناقش ويتعاون بشأن الهجرة، ويمكنها أن تفضي إلى شراكات تقوم بين بلدان المنشأ والمقصد بما يكفل تدفق المعلومات واعتماد تدابير مشتركة من شأنها أن تقلل إلى أدنى حد الأثر السلبي الناجم عن الأزمة. ويمكن للهجرة كذلك أن تكون جزءاً من التعافي إذا ما تم على سبيل المثال مراعاة تنظيم المشاريع على يد المهاجرين.

وفيما يتصل بالمسألة الجنسانية، وبرغم أن القرائن ليست حاسمة فيما يتصل بأثر محدَّد للأزمة على المرأة، فقد أصر المندوبون على الحاجة لرصد هذه المسألة وكفالة الحماية للمرأة باعتبار أن النساء المهاجرات يواجهن خطر التمييز المزدوج كمهاجر وكامرأة وهذا يأخذ في الاعتبار كذلك تأنيث الهجرة. وطُرح مثل على مشروع محدَّد في هذا الصدد تم تنفيذه بواسطة إحدى الحكومات بالتنسيق مع السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية بما يلبي متطلبات السوق المحلية ويتيح تقديم الخدمات الاستشارية، مع دعم مهارة تنظيم المشاريع بين النساء. كذلك فقد أوضحت دراسة استقصائية تمّت بشأن النساء المهاجرات في البلد نفسه أن هؤلاء النساء يرغبن في اكتساب مهارات جديدة بسبب الأزمة.

وفيما يتصل بالهجرة العائدة بسبب الأزمة، فبينما لم تتجسَّد بعد العودة المتوقعة على نطاق واسع، فقد أكد المشاركون حاجة البلدان إلى اعتماد برامج لإعادة الدمج في الأجل الطويل، مع اهتمام بتقديم المشورة القانونية والاعتراف بالمؤهلات الأجنبية وضمان الرعاية الصحية للمهاجرين العائدين مع تجنب إيلاء العائدين رعاية خاصة على حساب معاملة السكان المحليين. والأهم من ذلك ينبغي للبلدان أن تكفل تواؤم مهارات المهاجرين العائدين

(١٣) بشأن الدمج، انظر أيضاً الفصل المتعلق بالمائدة المستديرة ٢.

مع متطلبات الأسواق المحلية. وتوضح البحوث أن العودة تتسم بمزيد من الكفاءة عندما تكون طوعية وبعد أن يتم اكتساب المهارات. وفي هذا الخصوص، وبما أن بلدان المقصد تكون على بيّنة أفضل بمهارات المهاجرين إليها، فقد أشير إلى أهمية أن تعمل جنباً إلى جنب مع بلدان المنشأ وتساعدها في عمليات إعادة الدمج على صعيدها. ومن المهم كذلك العمل على تحسين السياسات بحيث لا يعود المهاجرون بصورة مؤقتة وإنما تتوافر لديهم الدوافع التي تحفزهم على البقاء والمساهمة في بلدهم(١٤).

التوصيات وإجراءات المتابعة

سلَّط التقرير الذي قُدِّم في ختام الجلسة الضوء على أن جمع البيانات والخبرات وتبادلها، إلى جانب الأبحاث، مسألة بالغة الأهمية لصياغة استجابات السياسة العامة وتقييم مختلف آثار الانتكاس الاقتصادي على شتى الحالات. ويتعين وضع بيانات مصنفة حسب الجنس والعمر، وكذلك إيلاء المراعاة الواجبة لتأنيث الهجرة في سياقها الأعم. وشدد هذا التقرير أيضاً على أهمية إقامة الشراكات بهدف تعاون الشركاء على مواجهة الأزمة والتصدي لها والتنسيق في ما بينهم. وأشار التقرير أيضاً إلى المبادئ الأساسية مثل خفض الهجرة القسرية إلى الحد الأدنى وكفالة الهجرة الاختيارية، مع ضرورة حماية حقوق الإنسان للعمال المهاجرين والقضاء على التمييز. وأشار التقرير كذلك إلى أن تسوية وضع المهاجرين غير القانونيين قد يكون جزءاً من الحل.

وعلاوة على ذلك، أشار التقرير إلى الحاجة إلى تضافر الجهود لتحقيق الإنعاش العالمي والوطني ومراعاة فوائد العلاقة بين الهجرة والتنمية وتحدياتها على حد سواء. وفي هذا الصدد، يشكل استحداث فرص عمل ميداناً يتعين استكشافه على نحو أفضل. وتستلزم سياسات الهجرة القانونية إجراءات واضحة وسلسة وفعالة، ولكن لا ينبغي تكييف هياكلها عشوائياً بسبب الانتكاس الاقتصادي، نظراً إلى أن الهجرة قائمة وستظل قائمة. وشدَّد التقرير أيضاً على الحاجة إلى تزامن السياسات، مع مراعاة الظواهر العالمية الأخرى مثل تغير المناخ، وارتفاع أسعار الأغذية، الخ. وأخيراً، دعا إلى الاهتمام على وجه الخصوص بالفئات الأكثر ضعفا مثل النساء والأطفال، مع أن القطاعات التي يسيطر عليها الرجال هي الأكثر تأثراً بالأزمة الاقتصادية الحالية في معظم الأحيان. وينبغي أن تكون صفقات العودة أكثر تركيزاً على التنمية، وعلى المناطق الريفية. وتمخض الاجتماع عن التوصيات الختامية التالية:

(١٤) في هذا المجال، انظر أيضاً الفصل المتعلق بالمائدة المستديرة ٢.

- ضرورة تنسيق تبادل البيانات والخبرات وعدم تقييد الوصول إليها والحرص على شفافيتها بشأن أثر السياسات ذات الصلة، بحيث تستند استجابات السياسات في مواجهة الأزمة إلى أفضل الأدلة المتاحة.
- إقامة الشراكات بين بلدان المقصد وبلدان المنشأ للتنسيق في ما بينها بشأن التعامل مع المظاهر المتنوعة للانتكاس الاقتصادي.
- العمل معاً على التعافي من الأزمة، مع مراعاة الحقائق والفوائد والتحديات التي تنطوي عليها العلاقة بين الهجرة والتنمية.
- النظر بصورة جادة إلى أثر تغير المناخ على الهجرة وإلى تضافر الجهود لمواجهة هذا التحدي.
- الحاجة إلى التركيز بشكل خاص على التحكم بالنزعات المعادية للأجانب والتمييز ضدهم في فترات الأزمات الاقتصادية وتفشي البطالة.
- الاهتمام على وجه الخصوص، في ما يتعلق بالقضية الجنسانية، بتأنيث الهجرة.

جيم – اجتماع المائدة المستديرة ٢: إدماج المهاجرين وإعادة دمجهم وتنقلهم لتحقيق التنمية (المنسقة: د. إيرينا أوميلانيوك/المستشارة الوطنية اليونانية: السيدة ديميترا ميمكوبولو)[١٥]

ركز اجتماع المائدة المستديرة ٢ على مرحلتين حاسمتين في دورة تطور الهجرة – الفترة التي يمضيها المهاجرون في الخارج، وعودتهم إلى الوطن إذا ما اختاروا العودة – والسياسات التي تدعم المهاجرين وتحميهم وتمكنهم وإسهامهم المحتمل في التنمية خلال هاتين المرحلتين.

وجرت المناقشات في سياق الأشكال الناشئة للتنقل المؤقت والدائري التي تشكل نهجاً تقليدية تنطوي على تحديات بالنسبة إلى إدماج المهاجرين في البلدان المضيفة وعودتهم وإعادة دمجهم. واستكملت هذه المناقشات التوجه الإنمائي لاجتماع المائدة المستديرة ١، ولكنها استفادت أيضاً من المناقشات التي جرت في الاجتماعات السابقة للمنتدى العالمي للهجرة والتنمية بشأن حماية المهاجرين وتمكينهم، وكذلك بشأن تعزيز المزيد من الفرص للهجرة القانونية (من خلال الأشكال الجديدة للهجرة الدائرية مثلا).

(١٥) تسنى إعداد هذا التقرير أيضاً بفضل جهود مدوِّن محضر اجتماع المائدة المستديرة ٢، السيد كوستاس كوكوزيكيس.

جلسة المائدة المستديرة ٢-١: دمج المهاجرين في المجتمع وحمايتهم وقبولهم - ربط حقوق الإنسان وتمكين المهاجرين لتحقيق التنمية

(شاركت في رئاسة الجلسة: الأرجنتين والإمارات العربية المتحدة)

بحثت الجلسة في الفرضية القائلة إنه مع زيادة إدماج المهاجرين وتمتعهم بالحماية والقبول في المجتمعات المضيفة لهم، تمكنوا على نحو أفضل من ضمان رفاه عائلاتهم والمساهمة في تنمية البلدان المضيفة وبلدان المنشأ. ووسعت هذه الجلسة نطاق المناقشة المعهودة عن إدماج المهاجرين، باعتباره مجال المهاجرين الدائمين، ونظرت كذلك في الحاجات الأساسية وحقوق الإنسان للمهاجرين المؤقتين أو المتنقلين. وغالباً ما تكون إمكانية حصول المهاجرين المؤقتين أو الموسميين أو غيرهم من المهاجرين المتنقلين على الحقوق والخدمات أقل من المهاجرين الدائمين، غير أن الخبراء يوافقون على أن الهجرة المؤقتة، الأقل مهارة، تعود بفوائد جمة على البلدان النامية، أكثر نسبياً من الهجرة الطويلة الأجل أو الدائمة في أغلب الأحيان[١٦].

الملاحظات والاستنتاجات الرئيسية

توافقت الآراء عموماً بشأن عدم قابلية التصرف في حقوق الإنسان الأساسية للمهاجرين، سواءً في المجتمع أو في مكان العمل، حيث يعاني العديد من المهاجرين المؤقتين من التمييز وكره الأجانب. وفي ما يتعلق بالخدمات والاستحقاقات الاجتماعية الأخرى، برزت الحاجة إلى النظر بصورة أوثق في سبل تكييف السياسات مع مختلف سياقات الهجرة أو أنواعها، الهجرة المؤقتة القصيرة الأجل منها والأطول أجلاً، والهجرة الدائمة، الخ.

والإدماج في المجتمع عملية طويلة الأجل ولا يوجد نموذج واحد يناسب الجميع. ولا يتوافر سوى القليل من الأبحاث والأدلة بشأن آثار الإدماج على التنمية، ويتطلب تقييم البرامج المزيد من الوقت. ولكن بعض الممارسات السليمة بدأ يبرز: فعلى سبيل المثال، أدرجت أستراليا في برنامجها التجريبي الجديد للعمال الموسميين في منطقة المحيط الهادئ، وهو برنامج يشمل ٢ ٥٠٠ عامل، تحليلاً للأثر الإنمائي المترتب عن هذا البرنامج. ولا يزال يتعين اختبار كيفية تأثير وضع المهاجرين أثناء وجودهم في الخارج في قدرتهم على مساعدة أوطانهم في مجال التنمية.

(١٦) انظر أيضاً ورقة المعلومات الأساسية لجلسة المائدة المستديرة ٢ - ١ التي أعدتها د. ليندسي لوويل والسيدة ستيفاني ليزيل من جامعة جورج تاون (www.gfmdathens.org) .

وهناك إقرار على نطاق واسع بالحاجة إلى مراجعة مفهوم التنمية في سياق الإدماج الاجتماعي. ولعل نقل التحويلات الاجتماعية باعتبارها نتيجة للتنمية البشرية من أهم الروابط بين الهجرة، ولا سيما إدماج المهاجرين، والتنمية. ولكن البلدان المضيفة بحاجة أيضاً إلى أن تدرك على نحو أفضل الفوائد التي تعود عليها في مجال التنمية من المهاجرين إليها، المؤقتين منهم والذين يبقون فيها لمدد أطول. ويتعين توفير الخدمات الأساسية في مجال الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية، إلى جانب القوانين والممارسات السليمة المناهضة للتمييز وتشجيع الحوار بين الثقافات.

وتؤدي السياسات التربوية والتدريبية دورا جوهريا أيضاً في تعزيز التنمية البشرية للمهاجرين. وتشهد اليونان بعض الممارسات الجيدة، ومنها المدارس المتعددة الثقافات، ودورات لتعلم اللغات، ودورات التدريب المهني للمهاجرين العاطلين عن العمل. وتشكل ”المراكز التي تعزز فرص العمل“ محطات جامعة تسعى للتوفيق بين الطلب والعرض ومساعدة المهاجرين العاطلين عن العمل.

وتدخل السياسات التي تتيح المساواة في الاستفادة من الخدمات الصحية أيضاً في صلب تعزيز التنمية البشرية للمهاجرين وأفراد عائلاتهم وتشكل جزءاً أساسياً من الإدماج الاجتماعي. وتتراوح الممارسات السليمة في البلدان المضيفة بين التغطية الصحية والرعاية الاجتماعية الشاملة لجميع المهاجرين، كتلك التي تقدمها الأرجنتين والبرتغال، والإمكانية المحددة والمحدودة للاستفادة من الرعاية الصحية، كما في خطة البطاقة الصحية المستخدمة في إسبانيا لجميع المهاجرين الذين يسجلون أسماءهم لدى السلطات المحلية. ويركز البرنامج اليوناني المعني بالإدماج أيضاً على إتاحة الفرصة للمهاجرين للحصول على الخدمات الصحية.

وبوسع رابطات المهاجرين أن تساعد في رفع مستوى مساهمة المهاجرين في التنمية في أوطانهم. وفي إسرائيل، تشمل هذه الرابطات أيضاً رابطات المهاجرين المؤقتين. وبوسع الحكومات أن تعزز قدرات هؤلاء المهاجرين على إسداء المشورة وتبادل المعلومات والاستثمار في أوطانهم. وقد اقترح إشراك الجمعيات الدينية كذلك في هذا البناء للقدرات. وتساهم الأنشطة الجماعية للمهاجرين في مشاريع التنمية المجتمعية في أوطانهم والمساعدة في حالات الطوارئ عند حدوث كوارث طبيعية مثل أمواج التسونامي والفيضانات.

وأفضل ما تُنفَّذ سياسات الإدماج على المستويات المحلية، مما يستلزم لامركزية التمويل وإعداد المشاريع. وتقدم إسبانيا، في إطار خطتها الاستراتيجية للمواطنة والإدماج الاجتماعي، تحويلات مالية إلى مجالس البلدات والمدن عن طريق صندوق التضامن وتقدم

سنوياً المساعدة في مجال التمويل للبرامج المبتكرة الرامية إلى تشجيع إدماج المهاجرين وتوقي حالات الخطر وتعزيز التلاحم الاجتماعي على الصعيد المحلي. وفي اليابان، تعمل الحكومات المحلية عن كثب على تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية، وتوفر المزيد من الفرص، وتحسن بيئة العمل، وتدرس نظام منح التأشيرات.

ولا بد من إرساء الحوار بين الثقافات في أوساط المهاجرين لتعزيز تنميتهم البشرية. ويعد التبادل الثقافي من المبادئ الأساسية للخطة الاستراتيجية للإدماج الاجتماعي في إسبانيا. ويتعين على الحكومات أيضاً تشجيع مشاركة المهاجرين في رسم السياسات وفي الحياة السياسية. وتلجأ البرتغال مثلاً إلى وسطاء اجتماعيين وثقافيين بين دوائر الدولة ومجتمع المهاجرين. وفي أمريكا اللاتينية، يحق للمهاجرين أن يقترعوا في الانتخابات المحلية. وفي اليونان، من المزمع إقرار أنظمة جديدة لمنح المهاجرين حق الاقتراع في الانتخابات المحلية، ومنح الجنسية للجيل الثاني منهم.

ويتعين توفير تمويل خاص لبرامج إدماج جميع أنواع المهاجرين كالتمويل الذي تقدمه إسبانيا في إطار خطتها الاستراتيجية للإدماج. وقد جرت مناقشات مستفيضة بشأن تكاليف وفوائد الهجرة وسياسات التعامل معها. وغالباً ما تضطر الحكومات لعقد موازنات بين تكاليف الخيارات في مجال السياسة العامة وفوائدها. ويعتبر نظام الرعاية الصحية/الاجتماعية الشامل لجميع المهاجرين في الأرجنتين أكثر فعالية من حيث التكلفة على المدى الطويل من إهمال الاحتياجات الطبية والاجتماعية للمهاجرين. واتفق على أنه يتعين إجراء تقييمات لفوائد الإدماج من أجل تحقيق التنمية. ولكن من المجدي أيضاً، وفقاً لمنظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، اتباع نهج وقائعي مضاد لتقييم التكاليف الناجمة عن إقصاء المهاجرين على المهاجرين وعائلاتهم والمجتمع.

وقد تمثل التكاليف الكبيرة للهجرة أيضاً تهديداً جسيماً لرفاه المهاجرين، وفقاً لدراسة أجريت مؤخراً في بنغلادش عن سبل خفض تكلفة الهجرة من خلال القروض المتدنية التكلفة قبل الرحيل[١٧]. واقترح برنامج تجريبي لمنح هذه القروض تشارك في إدارتها حكومة بنغلاديش والمصارف والمنظمات غير الحكومية، يمكن أن تعزز إمكانية إدماج المهاجرين من ذوي الدخل المتدني عن طريق تنقل مؤقت ودائري أكثر أماناً وأيسر من حيث التكلفة.

(١٧) تشكل الدراسة المعنونة " A Market-based Approach to Reduce the Cost of Migration: A Bangladeshi Feasibility Study" التي تمولها الإمارات العربية المتحدة وينفذها البروفسور فيليب مارتن، أحد نتائج منتدى مانيلا العالمي للهجرة والتنمية في مانيلا لعام ٢٠٠٨ (يمكن الاطلاع عليها على الموقع الشبكي للمنتدى العالمي للهجرة والتنمية).

وأثبتت الفلبين أن اتفاقات العمل الثنائية تشكل أطراً توافقية للحد من رسوم استقدام الموظفين ورصدها. وفي الفلبين، حيث ينظم القانون بالفعل بشكل صارم الترتيبات المتعلقة بالرسوم التي يتقاضاها مستقدمو المهاجرين، تتخذ حالياً خطوات لإلغاء رسوم هؤلاء المستقدمين كلياً.

وينبغي أن تكون الاعتبارات الجنسانية وحماية الأطفال جزءاً أساسياً لا يتجزأ من برامج إدماج المهاجرين. وتعتمد اليونان بعض الممارسات الجيدة لحماية المهاجرات وتمكينهن عن طريق إسداء المشورة الخاصة، وتنظيم دورات لتعليم اللغة اليونانية، وتقديم الإرشاد في مجال الحصول على فرص العمل وإقامة المشاريع التجارية. وتأخذ الخطة الاستراتيجية لإدماج إسبانيا حماية المرأة في الحسبان أيضاً. ومن الأولويات الرئيسية للمفوضية الأوروبية إدماج الأطفال، وآثار هجرة الأبوين على المهاجرين وعلى العلاقات الجنسانية داخل الأسرة والمجتمع.

ويكتسب التعاون بين الوزارات ودوائر الخدمات الإدارية العامة والجهات من غير الدول أهمية قصوى. وفي إسبانيا، تمول المديرية العامة لإدماج المهاجرين المنظمات التي لا تستهدف الربح سنوياً لمساعدة المهاجرين في مجال العمالة والرعاية الصحية ورفاه المرأة والشؤون الثقافية والتوعية. وفي أوروبا، يعزز الاتحاد الأوروبي منهجية مفتوحة لتنسيق وضع السياسات المتعلقة بالإدماج التي يجتمع فيها الشركاء الاجتماعيون والمجتمع المدني والفئات المستبعدة في إطار مشاورات سنوية تجري في بروكسل.

وتفيد منظمة الهجرة الدولية أن مراكز إعلام المهاجرين[١٨] يمكن أن تشكل مرفقاً فعالاً لحماية المهاجرين وتمكينهم في المجتمعات التي تستضيفهم، وكذلك القول بالنسبة إلى الحوار المتبادل بين الثقافات مع الوسطاء الثقافيين، كما يحصل في سلوفاكيا والبرتغال. وفي بلدان المنشأ، يمكن لهذه المراكز أن تزود المهاجرين بالمعلومات وترشدهم في حياتهم وعملهم في الخارج. وبوسعها أيضاً أن تربط جهود بلدان المنشأ والبلدان المضيفة، بصورة غير رسمية ورسمية على حد سواء، كما في مراكز الإعلام المحلية التابعة لرابطة صناعات شبكات التخزين في البرتغال. ويمكن لإنشاء الشبكات أن يوفر الوقت والمساحة والمال، عن طريق تبادل المعلومات وتكاليفها، مثلا.

(١٨) تشكل الدراسة المعنونة ”Migrant Resource Centres: Examining global good practices in providing services to empower migrants for development“ التي تمولها الإمارات العربية المتحدة وتنفذها المنظمة الدولية للهجرة، من نتائج منتدى مانيلا العالمي للهجرة والتنمية لعام ٢٠٠٨ (يمكن الاطلاع عليها على موقع المنتدى العالمي للهجرة والتنمية).

وتعزيزاً للحماية المؤسسية للأجانب مما يتعرضون له من كره، أوصى عدد من المندوبين مرة أخرى بتوسيع نطاق التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. واقترح أحد البلدان تجميع أفضل الممارسات في ما يتعلق بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لتحميلها على الموقع الشبكي للمنتدى العالمي للهجرة والتنمية.

التوصيات وإجراءات المتابعة

- تجميع أفضل ممارسات الإدماج ونشرها على الموقع الشبكي للمنتدى العالمي للهجرة والتنمية.
- إجراء المزيد من البحوث عن كيفية تقييم آثار سياسات الإدماج على التنمية (بما فيها تحليلات التكلفة – العائد).
- إجراء دراسة مقارنة عن سياسات الحماية الاجتماعية للمهاجرين.
- النظر في بدء مشروع تجريبي عن برنامج مشترك بين المصارف والمنظمات غير الحكومية لمنح قروض متدنية التكلفة للمهاجرين قبل رحيلهم في متابعة للدراسة التي أعدت في بنغلادش من أجل جلسة المائدة المستديرة ٢ – ١، وإلى تقديم الدروس المستفادة للحكومات الأخرى.
- النظر في تعزيز الشبكات بين مراكز إعلام المهاجرين في بلدان المنشأ والبلدان المضيفة، وتقييم فعاليتها من منظور المهاجرين.

الجلسة ٢–٢: إعادة الإدماج والهجرة الدائرية: هل هما فعالتان من أجل التنمية؟

(الرئيسان المشاركان: البرازيل والبرتغال)

تطرقت الجلسة ثانية إلى موضوع كان قد نوقش في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، لكن من زاوية إعادة الإدماج، التي تعد عنصرا رئيسيا من عناصر الهجرة الدائرية، وهو كذلك عامل جديد للتخطيط من أجل التنمية. وبحثت في الفرضية القائلة بأن إعادة الإدماج الفعلي للمهاجرين العائدين يمكن أن تدعم جهود التنمية، لا سيما على مستوى المجتمع المحلي، وتحديدا في سياق الهجرة الدائرية[١٩].

(١٩) انظر الورقة الأساسية للجلسة ٢–٢ التي صاغها فريق من المسؤولين الحكوميين من البرازيل والبرتغال، متاحة على موقع الفريق التوجيهي للمنتدى العالمي للهجرة والتنمية.

الملاحظات والاستنتاجات الرئيسية

أثناء الأعمال التحضيرية لهذه الجلسة، وفي ورقة المعلومات الأساسية التي أعدتها، اعتبرت أن الهجرة الدائرية تشمل الهجرة المؤقتة والمتكررة والطويلة الأجل والدائمة في جميع مستويات المهارة. وتتطلب الهجرة الدائرية مختلف سياسات العودة وإعادة الإدماج أكثر مما تتطلب نظم هجرة العمالة التقليدية المؤقتة، منها مثلا، أن تضع البلدان المضيفة سياسات أكثر مرونة في السماح بالدخول والإقامة والتوظف، وسياسات أوسع نطاقا لإعادة الإدماج لعودة المهاجرين والمغتربين في بلد المنشأ المؤقتة والطويلة الأجل.

إن التخطيط لأسواق عمل مترابطة على نحو أفضل تتوافق مع أعمال المهاجرين في الخارج وفي الوطن قد يساعد على إضفاء فعالية على الهجرة الدائرية من أجل التنمية. كما توفر بعض برامج هجرة العمالة المؤقتة ممارسات جيدة أيضا للهجرة الدائرية. وأشار بعض المشاركين إلى ضرورة السماح للمهاجرين باستقدام أسرهم، لتعزيز شعورهم بالانتماء وزيادة إدماجهم في البلد المضيف.

وكما هو الحال في الجلسة ٢١، شجعت هذه الجلسة ''التحول في التفكير من العودة/إعادة الإدماج في حد ذاته إلى التنمية''، وإدراج العودة وإعادة الإدماج في مخططاتها الأوسع. فإذا وضعت برامج تنمية سليمة، يرجح أن تنجح إعادة الإدماج على الصعيد الشخصي وقيمته من أجل التنمية. وهذا من شأنه أيضا أن يؤكد على إشراك المجتمعات المحلية في إعادة الإدماج. ومنذ بدء مناقشات الفريق التوجيهي حول هذا الموضوع في عام ٢٠٠٧، أدخلت بعض دول الاتحاد الأوروبي أحكاما جديدة لتسهيل الهجرة الدائرية ضمن سياق أوسع في اعتبارات التنمية، وبدأت برامج رائدة جديدة.

واتفق المشاركون ''على ضرورة وضع استراتيجيات تختلف باختلاف البلد''، تبعا لمراحل تطورها، والقدرات المؤسسية ومستويات المهارة وظروف المهاجرين. وكبلد منشأ وصل إلى مرحلة متقدمة بالفعل في استراتيجية التنمية، توجد لدى موريشيوس القدرة على التفاوض على اتفاقات هجرة دائرية مواتية مع البلدان المستقبلة للعمالة، وخلق بيئة عمل مواتية للعودة وإعادة الإدماج. وربطت موريشيوس، التي تهدف لأن تصبح مركزا عالميا للمعرفة، برامج الهجرة الدائرية لديها مع كندا وفرنسا لتنمية الموارد البشرية وتحديث بنيتها التحتية. وتزعم موريشيوس أنه إذا أرادت البلدان عودة مغتربيها، يجب أن تحدّث قطاعي الصحة والمعرفة فيها على نحو خاص.

وتقرّ ألمانيا بأن الهجرة الدائرية يمكن أن تخفف من حدة ضغوط الهجرة، وعندما تفعل ذلك، يمكن أن تحقق فوائد لجميع الجهات الفاعلة وتسهم في التنمية. إلا أن السياسات

يجب أن تتناسب مع مهارات واحتياجات مختلف الفئات، كأن تكون عالية أو متوسطة أو دنيا بالنسبة للعمال غير المهرة أو الطلاب (المرجع: ''برنامج الخبراء العائدين'' الألماني).

وبالنسبة للمكسيك، ترتبط عملية إعادة الإدماج بالتنمية الوطنية ويجب على صانعي السياسات دراسة الاحتياجات والنواتج المختلفة للعودة للأشخاص المشمولين ببرامج الهجرة الدائرية، والاتفاقات الثنائية، وبرامج العودة الطوعية وغير الطوعية. وهناك ''وصفات'' مختلفة للتنقل. ويتمثل التحدي في كيفية ربطها بالتنمية.

وتعد ''الأطر القانونية ضرورية'' لتسهيل برامج إعادة الإدماج مثل تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة أو ترتيبات التمويل الملائمة. وبوجود برنامج الإصلاح الاقتصادي لديها، أصدرت موريشيوس قوانين جديدة لتيسير الأعمال التجارية، وتحسين العلاقات والحقوق في أماكن العمل، وتبسيط السياسات والمؤسسات الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وخفض الضريبة على الشركات وتشجيع العودة والاستثمار بشكل عام في موريشيوس. وتشمل الأطر القانونية التيسيرية نظما تتسم بالمرونة فيما يتعلق بتأشيرة الدخول والإقامة والدخول مرات عديدة في البلد المضيف، وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين، وحقوق نقل المعاشات التقاعدية، والانتقال بتكاليف منخفضة، واستثمار الأموال، والاعتراف بالمهارات، والحصول على التدريب وإعادة اكتساب المهارات. وتعد ''البطاقة الزرقاء''[٢٠] في الاتحاد الأوروبي التي تمنح العمال المؤهلين القادمين من بلدان العالم الثالث، وسيلة فعالة منخفضة التكاليف لتسهيل الهجرة الدائرية في أوروبا. ورأت بعض الوفود أن ذلك قد يؤدي كذلك إلى هجرة الأدمغة من البلدان النامية.

لكن الإطار السياسي والاقتصادي الأوسع لا يقل أهمية، كما يتضح من برنامج التوظيف المتنقل بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا الذي يعزز دوران العقول تماشيا مع بناء القدرات ومشاركة المجتمع المدني. وتدعو الحاجة أيضا إلى وضع إطار عملي وتكنولوجي لتيسير إشراك أرباب العمل لجعل الهجرة الدائرية فعالة من أجل أسواق العمل. إن مكاتب معلومات العمالة، ومراكز موارد المهاجرين، ووكالات التوظيف وشراكات التدريب هي ممارسات جيدة يمكن العثور عليها في أشكال مختلفة في الشراكات المتنقلة بين الاتحاد الأوروبي ومولدوفا والاتحاد الأوروبي والرأس الأخضر، والاتفاقات بين موريشيوس وفرنسا

(٢٠) إن توجيهات منح البطاقة الزرقاء في الاتحاد الأوروبي، التي دخلت حيز النفاذ في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، تحدد شروطا أكثر جاذبية للعمال القادمين من بلد ثالث لتولي وظائف ذات كفاءة عالية في الدول الأوروبية الأعضاء، بإنشاء إجراءات ذات مسار سريع لإصدار تصاريح إقامة خاصة وتصاريح عمل (انظر http://eur-lex.europa.eul/LexUriServ.do?uri=OJ:L2009:155:0017:0029:EN:PDF)

وبين موريشيوس وكندا، ومجموعة من اتفاقات العمل الثنائية كتلك المبرمة بين اسبانيا وكولومبيا، والبرتغال وأوكرانيا، وبين الفلبين ومجموعة كبيرة من البلدان الشريكة.

وتستطيع بلدان المنشأ ''إدخال الهجرة الدائرية كعامل في استراتيجياتها الإنمائية الأوسع نطاقا''. وكما توضح موريشيوس، فإن ذلك قد يؤدي إلى التقليل من الحواجز التي تحول دون العودة وتوفير الحوافز الموجهة للتنمية لإعادة الإدماج. ويمكن أن تبدأ إعادة الإدماج بالفعل في الوطن وقبل أن يبدأ المهاجرون مغادرة البلد المضيف. وتستطيع بلدان المنشأ أيضا أن توفر الدعم والحماية لمهاجريها أثناء وجودهم في الخارج، وإعدادهم للعودة وإعادة الإدماج. وتدرك المكسيك أن التعليم والصحة والتواصل هي العناصر الثلاثة الأساسية لتحقيق النجاح للمهاجرين في الخارج وإفادة أسرهم ومجتمعاتهم المحلية. إن البرنامج المكسيكي ''حافظ على صحتك، عد وأنت تتمتع بالصحة'' يعزز صحة المهاجرين المكسيكيين في الخارج وأمنهم الإنساني. وأنشأت البرازيل والفلبين مدارس لأطفال المهجر لديها في الخارج، وتقدم الفلبين النصح والتدريب والدعم لإعادة اكتساب المهارات والرفاه لمواطنيها في البلدان المضيفة التي لا تنتشر فيها هذه الخدمات.

وتستطيع البلدان المضيفة أيضا ''دمج الهجرة الدائرية في استراتيجياتها المتعلقة بالهجرة والتنمية'' مع البلدان الشريكة. وهذا يشمل التدريب المهني، ودعم إعادة الإدماج، وبناء القدرات في بلد المنشأ. إن ''برنامج الخبراء العائدين'' الألماني يهدف إلى بناء القدرات في البلدان النامية والناشئة من خلال نقل الدراية التي يمتلكها المغتربون. وتدعم ألمانيا الاستقرار الاقتصادي والسياسي في البلدان الخارجة من النزاع، من خلال عودة المهاجرين المهرة من تلك البلدان، وتوفير التدريب المهني لهم وتنسيبهم. وتقدم هولندا فرص تعليم وتدريب مهني للأشخاص القادمين من البلدان النامية، لتعزيز ''خطط التنمية الشخصية'' لديهم. كما دعت هولندا الدول الشريكة إلى وضع مقترحات لبرامج الهجرة الدائرية الرائدة.

ويمكن لبلدان المنشأ ''التوفيق بين مهارات المهاجرين والوظائف الفعلية في قطاعات التنمية'' في الوطن. وأظهرت الفلبين وموريشيوس أن ذلك ينبغي أن يبدأ قبل المغادرة، من خلال المعلومات والتدريب على المهارات الهادفة إلى تأمين وظائف في الخارج والعودة للعمل بعد انقضاء فترة العمل في الخارج. إن توفير المعلومات للمهاجرين، والإقرار بالمهارات المكتسبة في الخارج، أمور بالغة الأهمية بالنسبة لإعادة الإدماج في سوق العمل في بلدان المنشأ. إن بعض برامج الهجرة الدائرية، مثل برامج العمال الزراعيين الموسميين، لا تتيح للمهاجرين توسيع مهاراتهم، ولا تعترف الكثير من بلدان المنشأ بالمهارات الجديدة والمحسنة التي جلبت إلى الوطن من الخارج. ويوجد لدى الفلبين ٢٧ مركزا للموارد، حيث يقدم

المهنيون والمتطوعون والمنظمات غير الحكومية التدريب والتمويل لكي يبدأ العائدون أعمالا خاصة بهم.

''يجب على البلدان المضيفة وبلدان المنشأ العمل معا''، ومع الوكالات الخاصة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية، لربط العودة والإدماج بمشاريع التنمية، ولا سيما على الصعيد الوطني وصعيد المجتمع المحلي. وينبغي لهذه البرامج أن تدرج المجتمعات المحلية كجهات مستفيدة ووكلاء متعددين لتعبئة الموارد لدعم مبادرات التنمية المجتمعية. ويعد برنامج الهجرة الدائرية الرائد بين موريشيوس وفرنسا مثال عن كيف يمكن لبلد المنشأ أن يدرج الهجرة في برنامج التنمية الوطني لديه، ويستجيب له البلد المضيف من أجل المنافع المتبادلة. ويوفر الاتفاق الثنائي بين موريشيوس وفرنسا فئات معينة من التأشيرات، وللدخول ثانية، على أساس قبول مشترك للتكامل الاقتصادي والاجتماعي للعمال في كلا البلدين. ويعود هذا الاتفاق بالفائدة على موريشيوس لأن كل يورو يدخره المهاجرون في فرنسا تتضاعف قيمته عندما يعود إلى موريشيوس.

يمكن تقاسم تكاليف برامج إعادة الإدماج والهجرة الدائرية عامة من خلال الشراكات، ودفع مبالغ مالية مساوية للأموال الموجودة وتخصص أموال للتدريب. وقد يساعد ذلك على توزيع التكاليف والملكية على نحو أكثر توازنا، لكنه يستخدم أيضا لسد الفجوة بين الاحتياجات العاجلة، مثل الدعم المقدم من الحكومات أو من الجهات المانحة لبدء المشاريع أو لدعم الرواتب، والاكتفاء الذاتي الطويل الأجل للمهاجرين العائدين، و/أو استدامة مشاريعهم التجارية.

وتعتبر شراكات الانتقال المبرمة بين الاتحاد الأوروبي ومولدوفا وبين الاتحاد الأوروبي والرأس الأخضر أطرا استشارية فعالة لإدارة تدفقات الهجرة ورصدها. فقد وضعتا تعاريف مشتركة ومقبولة للطرفين، مثل الهجرة وتعريف الهجرة القانونية والهجرة غير القانونية، أو الدمج/إعادة الدمج، ووضعتا المفاوضات المتعلقة بالهجرة في السياق الأوسع لتدعيم المغتربين، وتطوير السوق وتعزيز قدرات العمل على الصعد الوطنية.

وتعد ''منظمات الخبراء الدولية'' شركاء لا غنى عنهم في جمع أصحاب المصلحة المعنيين معا، في بلد المنشأ وفي البلد المضيف، لوضع برامج الهجرة الدائرية وإدارتها مبدئيا. فعلى سبيل المثال، تقوم موريشيوس، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، بوضع نظام إدارة قاعدة البيانات لتسجيل الأشخاص الراغبين في المشاركة في برنامج الهجرة الدائرية على شبكة الإنترنت. وقدمت منظمة العمل الدولية أيضا المساعدة التقنية في مسائل الضمان الاجتماعي، وساعدت في إبرام اتفاقات ثنائية مع فرنسا وكندا. وتشارك موريشيوس أيضا

في دعوة الاتحاد الأوروبي إلى تقديم مقترحات للتعاون مع بلدان ثالثة. ويقوم البنك الدولي بمتابعة الرصد لهولندا والبرتغال بشأن برامج الهجرة الدائرية لديهما.

وقد تكون ''المنظورات التي تراعي نوع الجنس'' وسيلة لإعادة تكييف سياسات إعادة الإدماج في أشكال جديدة من التنقل. ففي أغلب الأحيان، تكون للنساء العائدات حوافز للعودة أو تعميم مهاراتهن أقل مما هي لدى الرجال. وبالنظر للاحتياجات الخاصة للإناث، يمكن شحذ استراتيجيات التكيف. ويشمل التدريب المقرر لعام ٢٠١٠ في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا منظور المساواة بين الجنسين في برامج إعادة الإدماج.

إن تقييمات تأثير الهجرة الدائرية على التنمية وإعادة الإدماج غير موجودة عمليا. ولمست حكومات عديدة وجود حاجة ملحة لجمع البيانات لهذا الغرض. ويجب تعزيز القدرة على القيام بذلك، وإجراء تقييمات الأثر في بلدان المنشأ. وينبغي تحديد المؤشرات الرئيسية، مع أنه يرجح أن تكون محلية أو ترتبط بمنطقة بعينها[٢١]. إن الآثار المترتبة على العودة وإعادة الإدماج على الأسر والمجتمعات المحلية وأسواق العمل المحلية بحاجة إلى رصد مع مرور الزمن. وكان أحد المؤشرات المقترحة الحراك الاجتماعي للأسرة، ومؤشر آخر هو التأثير المضاعف على معدلات العمالة المحلية.

ولكن ما هي الأطر الزمنية المثلى للتنمية الشخصية، أو لإعادة الإدماج لبدء العمل من أجل التنمية؟ يمكن استخلاص دروس من برامج العودة وإعادة الإدماج الجارية منذ فترة طويلة مثل ''برنامج الخبراء العائدين'' الألماني، وقد تطرح أدوات الرصد والمؤشرات نفسها من تقييمات برامج أخرى (مثل تقييم المنظمة الدولية للهجرة/الهجرة من أجل التنمية في أفريقيا الصادر عن اجتماع الفريق التوجيهي في بروكسل عام ٢٠٠٧).

ولاحظت الحكومات شيئا من ''التكامل بين الإدماج وإعادة الإدماج'' في سياق التنمية. ويمكن أن يبدأ التكامل في بلد المنشأ، ويمكن أن تبدأ العودة وإعادة الإدماج في البلد المضيف. وعلى سبيل المثال، فإن التدريب على المهارات والتوجه للعمل في الخارج يهيئ المهاجرين أيضا للعودة وإعادة الإدماج والعمل في الوطن، إذا ما تم ربطه باحتياجات سوق العمل الحقيقي في كلا البلدين. ويمكن أن تشجع فوائد الضمان الاجتماعي المتنقلة الأشخاص على العودة وتوفير رؤوس أموال إضافية إلى مشاريع الأعمال وإتاحة فرص عمل في الوطن. إن خفض تكاليف الهجرة، ومخاطر الاستغلال من قبل شركات التوظيف في بلد

(٢١) انظر أيضا الدراسة التي أجراها البروفسور جون ولوغي عن ''إعداد العمال المتعاقدين للعودة وإعادة الإدماج – هل هي هامة من أجل التنمية؟''، التي مولتها الإمارات العربية المتحدة، دعما لمناقشات المائدة المستديرة ٢.

المنشأ يمكن أن تمهد السبيل لتوفير حياة تتسم بمزيد من الأمان والحماية للمهاجرين في الخارج. ويمكن أن توسع هذه الظروف خيارات الأشخاص، بما في ذلك قراراتهم المتعلقة بالعودة والاندماج في الوطن.

التوصيات وإجراءات المتابعة

- إنشاء قاعدة بيانات عن برامج الهجرة الدائرية كأداة إعلامية للفريق التوجيهي للمنتدى العالمي للهجرة والتنمية.
- إجراء دراسات طولية أو لمرة واحدة عن تأثير إعادة الإدماج على سوق العمل المحلية في بلد المنشأ.
- إنشاء مرصد لجمع البيانات والتجارب المتعلقة بإعادة الإدماج، ودعم التقييمات في المستقبل. وينبغي للمنظمات غير الحكومية المساهمة في هذا المشروع.
- تحديد مجموعة من المؤشرات لتقييم تأثير وضع استراتيجيات إعادة الإدماج.

دال – المائدة المستديرة ٣: الاتساق السياساتي والمؤسسي وإقامة الشراكات

(المنسق: دكتور رولف جيني/المستشار الوطني اليوناني: مافروماتيس)[٢٢]

يؤدي الاتساق السياساتي والمؤسسي والشراكات في الهجرة والتنمية دورا محوريا في عملية المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية. وتوصل اجتماعا بروكسل ومانيلا إلى أن هذين العنصرين يمثلان دعامتين أساسيتين للمنتدى تستند إليهما جميع المواضيع الأخرى المرتبطة بسياسات وممارسات الهجرة والتنمية. وجرى إخضاع مفهوم الاتساق السياساتي والبرنامجي والآليات المطلوبة لتحقيق المزيد من الاتساق في الترتيبات المؤسسية والحاجة إلى تقييم هذه المفاهيم والترتيبات إلى إجراء مناقشة متعمقة، كما هو الحال بالنسبة للبيانات والأدوات البحثية المطلوبة لوضع سياسات متسقة تستند إلى أدلة. وبالتزامن مع ذلك، وفي سياق الشراكات والتعاون، جرى في هذه الاجتماعات النظر في العمليات التشاورية الإقليمية والمبادرات المشتركة بين الأقاليم التي عقدت مؤخرا.

وواصل منتدى أثينا النقاش بشأن هذه المسائل البالغة الأهمية. كما أتاح اجتماعا المائدة المستديرة ٣، فرصة أخرى للمشاركين للوقوف على التطورات الأخيرة، والإبلاغ عن

(٢٢) يعود الفضل في صدور هذا التقرير أيضا إلى جهود د. مافروماتيس في تدوين وقائع الجلسات.

التقدم المحرز واستكشاف مجالات جديدة لتحقيق الاتساق في صنع السياسات والعمل والتعاون على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية.

الجلسة ٣-١: الاتساق السياساتي والمؤسسي: أحدث البيانات والاستنتاجات البحثية (الرئيسان: المغرب وسويسرا)

بحثت الدورة، من خلال توسيع نطاق مناقشات المنتدى السابقة المتصلة بتجانس السياسات والبيانات والأدوات البحثية، العلاقات المتداخلة بين البيانات وتساوق السياسات. وتناولت دور البيانات واستنتاجات البحوث في دعم وضع سياسات متساوقة ومستندة إلى أدلة بشأن الهجرة والتنمية. وفي نفس الوقت، أبلغت الحكومات عن التقدم المحرز في الترويج للمزيد من التساوق السياساتي والمؤسسي، بما في ذلك الترتيبات المتخذة داخل الحكومات والعوائق التي تحول دون تحقيق ذلك التساوق. وأفضى تحقيق غير رسمي أجري خلال العملية التحضيرية في أوساط عدد من البلدان المشاركة في المنتدى إلى بعض الردود المفصلة، وأظهر ما تقوم به الحكومات من جهود مستمرة وهي تسعى نحو تحقيق هذا التجانس في السياسات والممارسات.

وسلطت ورقة المعلومات الأساسية المقدمة إلى الجلسة ٣-١ الضوء على مجموعة من المسائل تشمل مدى إدماج السياسات المتعلقة بالهجرة والتنمية في ورقات استراتيجيات الحد من الفقر وبرامج العمل الوطنية للتكيف، واستعراض الأهداف الإنمائية للألفية وصلتها بالموضوع الرئيسي لمنتدى أثينا، فضلا عن سياسات المانحين في سياق الهجرة والتنمية. وتركزت المناقشة على كيفية الاستمرار في بناء الإرادة السياسية للأخذ بسياسات متساوقة في مجال الهجرة والتنمية تتسم بالتجانس والفعالية، وكيفية تحقيق فهم أفضل لأهمية جمع وتحليل البيانات بالنسبة للسياسات المستندة إلى الأدلة، بما يشمل الترويج للمزيد من التعاون بين الحكومات والأوساط الأكاديمية والوكالات الدولية وتقييم مساهمة ''نبذات الهجرة'' التي بدأتها المفوضية الأوروبية في وضع الأساس المستند إلى الأدلة المرتبط بالهجرة والتنمية.

الملاحظات والاستنتاجات الرئيسية

شدد الرئيسان المشاركان للاجتماع على الحاجة إلى المزيد من الاتساق والتعاون والتنسيق بين مختلف الوزارات والإدارات داخل كل حكومة وفي ما بين الحكومات، مع تسليط الضوء على ضرورة ''الانتقال من الخطب الرنانة إلى التنفيذ الفعلي''. وتمثل أحد الأهداف الرئيسية للمناقشة في دراسة دور وفائدة البيانات والبحوث المرتبطة بالسياسات التي يمكنها أن تدعم الممارسات والسياسات المتجانسة والفعالة في مجال الهجرة والتنمية، في

مواصلة بناء الإرادة السياسية والقدرات الفنية لهذا الغرض، ومراجعة دور المنسقين الوطنيين للمنتدى في سياق التجانس المؤسسي. كيف يمكن للحكومات الحصول على بيانات وبحوث ذات قيمة سياساتية بما يجعل هذه المعلومات تفيد الحكومات فائدة حقيقية في وضع سياسات تستند إلى الأدلة بصورة أكبر؟ وأُشير أيضا إلى أهمية الفريق العامل المخصص المعني بتساوق السياسات والبيانات والبحوث.

وأقر المشاركون بأنه يحرز فيه تقدم في بناء الإرادة السياسية فإن الافتقار إلى التواصل بين مختلف الوزارات والإدارات كثيرا ما يعوق تحقيق التجانس السياساتي والمؤسسي على الصعيد الوطني. وينبغي أن يشكل النهج الجنساني وحقوق الإنسان للمهاجرين جزءا لا يتجزأ من تساوق السياسات، كما ينبغي أخذ شواغل الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمهاجرين أنفسهم في الاعتبار عند وضع سياسات متساوقة. فتساوق السياسات مرتبط بصورة واضحة بالترتيبات المؤسسية والنهج الحكومي الشامل. وكثيرا ما تقتضي الجهود المبذولة لتحقيق قدر أكبر من التساوق السياساتي والمؤسسي المزيد من الدعم والتمويل الدولي.

بيد أن أي نهج متسق يفترض أيضا مواءمة التشريعات الوطنية مع القانون الدولي وأن يتم تعزيز التنمية والتعددية الثقافية في كل من بلدان المنشأ والبلدان المضيفة وأن تسوى أوضاع المهاجرين غير القانونيين وأن يُعمد إلى محاربة كراهية الأجانب والاتجار بالبشر. إذ ينبغي أن يستند التساوق في سياسات الهجرة والتنمية إلى مسؤولية مشتركة بين بلدان المنشأ والبلدان المضيفة. وأُشير إلى أن الميزانيات الوطنية تضطلع بدور في بناء نهج متساوق وأن التحديات المتصلة بتساوق السياسات تختلف في البلدان المتقدمة عنها في البلدان النامية. وعرض أحد المشاركين أن يقوم بإعداد مذكرة مفاهيمية بشأن متغيرات التساوق في مجال رسم السياسات تكون متاحة للمشاركين في المنتدى. واقترح مشارك آخر عقد اجتماع مائدة مستديرة خاص آخر في عام ٢٠١٠ عن الشراكة مع منظمات المجتمع المدني كما اقترح أن يركز المنتدى أيضا على الكيفية التي يمكن بها للتنمية أن تحد من الهجرة الاضطرارية وتكفل مشاركة أكثر توازنا بين المختصين والأكاديميين. بعد ذلك تحدث مشاركون كثيرون عن جهودهم لإرساء نظم حكومية متساوقة أكثر تنسيقا داخل حكوماتهم بما في ذلك إيجاد جهات اتصال تنسيقية وفرق عمل مشتركة بين الوزارات وأفرقة عاملة إلى جانب دراسات لمناقشة وتقييم المصالح المتنافسة للوزارات المعنية مثال ذلك من خلال تحليل التحديات العالمية ومن ثم تقييمها من منظور الحلول والنهج الوطنية.

وارتأى عدد من المشاركين أيضا أن بناء القدرات بشأن إدارة الهجرة والصلة بين الهجرة والتنمية يمثلان جانبا من جوانب التعاون الدولي والشراكات. ودعوا إلى مواصلة

تعزيز هذا الدعم ولو فقط بسبب تأثيره على القدرات في جمع بيانات موثوقة في مجال الهجرة والتنمية.

وفي ما يتعلق بسياسات المانحين، رأى البعض أن التجارة والسياسات الاقتصادية للمانحين تتناقض مع السياسات الدولية في مجال الهجرة والتنمية، على نحو ما يحدث عندما تسهم سياسات صيد الأسماك في الشمال في تفشي البطالة في الصناعة السمكية في الجنوب. وتفضل الحكومات أحيانا إبرام اتفاقات ثنائية محدودة النطاق على الدخول في اتفاقات متعددة الأطراف تتسم بقدر أكبر من الاتساق.

واتضح من الردود الواردة بشأن الاستبيان غير الرسمي عن التساوق السياساتي والمؤسسي، أن أغلبية تضم ٣٢ حكومة جرى الاتصال بها وضعت سياسات وبرامج جديدة تعكس نهجا متسقا للهجرة والتنمية، وقامت أغلبية أكبر بتنقيح أنشطتها الموجودة بالفعل، كما أن أغلبية ردت بأن مناقشات المنتدى أسهمت في بلورة هذه الأعمال. وفي ما يتعلق بتساوق المؤسسات، أوكلت أغلبية أكبر من الحكومات مسؤولية تنسيق التخطيط والعمل المعني بالهجرة والتنمية إلى وحدة حكومية محددة، كما أن الغالبية عززت دور المنسقين الوطنيين للمنتدى في هذا الصدد، في حين كُلِّف المنسق في أقلية من البلدان بمهمة التنسيق في ما بين الحكومات أيضا.

وبالانتقال إلى العلاقة بين البيانات والبحوث، واتساق السياسات ساد توافق في الآراء مفاده أن تساوق وفعالية سياسات الهجرة والتنمية رهين بتوافر البيانات والبحوث الموثوقة التي يمكن الوصول إليها. وفي حين رأى المشاركون أن هذه البيانات بالغة الأهمية لإيجاد سياسات متساوقة وفعالة، فإن وفرة مصادر البيانات والاستنتاجات البحثية وتشتتها يجعلان الحصول على تلك المعلومات أمرا عسيرا بالنسبة للحكومات. وينبغي بذل جهود لترتيب أولويات الأنشطة البحثية في مجال الهجرة الدولية والتنمية بغرض تكييفها للاحتياجات المحددة لراسمي السياسات الحكوميين.

ورأى المشاركون أن هناك حاجة لتطوير قدرات البلدان النامية على جمع وتحليل البيانات المتصلة بالهجرة والتنمية من خلال مرصد أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ المزمع إنشاؤه قريبا في ١٢ بلدا رائدا من بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، ينفذه تجمع مكون من ٢٠ معهدا من معاهد البحوث والسياسات، أنشأتها وتقودها المنظمة الدولية للهجرة. وجرى التشديد على أهمية التحديث الدوري لهذه البيانات. وأُشير إلى أنه يمكن تحقيق التجانس بإنشاء أفرقة أو لجان عمل فنية وطنية من وزارات متعددة يلتقي في ظلها منتجو البيانات ومستخدموها، تشمل مكاتب الإحصاء الوطنية، كما حدث في سياق

نبذات الهجرة لغرب ووسط أفريقيا التي مولتها الجماعة الأوروبية ونفذتها المنظمة الدولية للهجرة.

والبيانات التي تقوم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بجمعها وتحليلها بيانات قيمة، ولا سيما في ما يتصل بالعمالة والجنسانية وينبغي تعميم الأخذ بها في بحوث محددة. وأُشير إلى أن هناك نقصا في البيانات، مثل المعلومات المتصلة بسوق العمل في العديد من البلدان النامية، كما أشير إلى النموذج الخاص بإحصاءات هجرة اليد العاملة الذي وضعته واختبرته منظمة العمل الدولية والذي من المزمع إدماجه في الدراسات الاستقصائية الخاصة بالأسر المعيشية. والتوصيات التي تضمنها تقرير عام ٢٠٠٩ للجنة الهجرة الدولية المعنون ''للمهاجرين وزنهم'' توفر للحكومات والخبراء خارطة طريق مفيدة لتحسين جمع وتحليل البيانات قبل انعقاد حوار عام ٢٠١٣ الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية.

واستنادا إلى المقترح الصادر عن منتدى عام ٢٠٠٨، لوحظ أن جولة عام ٢٠١٠ للتعدادات السكانية التي يجري الاضطلاع بها حاليا هي المُصدر الوحيد لبيانات الهجرة القابلة للمقارنة دوليا. واقتُرح إشراك مكاتب الإحصاء الوطنية في تحسين بيانات الهجرة كما اقترح معالجة هذه المسألة أيضا في اجتماع شباط/فبراير ٢٠١٠ للجنة الإحصائية في الأمم المتحدة.

وتتمثل إحدى الممارسات الجيدة في تبادل بيانات الهجرة على أساس تعاريف ومنهجية مشتركة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وتدعو الحاجة لإجراء المزيد من البحوث بشأن أثر الهجرة على التنمية، تخطيط السياسات الإنمائية بما في ذلك أثرها في البلدان المضيفة، والآثار الجنسانية لتخطيط سياسات الهجرة والتنمية، وأثر الهجرة على النساء والأطفال الذين يبقون في بلادهم والهجرة فيما بين بلدان الجنوب.

وفي أعقاب المناقشة السابقة التي جرت في المائدة المستديرة ١-١، أثار عدد من المشاركين مسألة نبذات الهجرة التي ابتكرتها الجماعة الأوروبية ونفذتها المنظمة الدولية للهجرة بالشراكة مع أصحاب المصلحة الحكوميين وغير الحكوميين. وفي حين أبدى المشاركون بصفة عامة دعمهم للنهج المتبع ومفهوم النبذات إلا أنهم شددوا على أهمية ملكية البلدان المعنية لهذه النبذات. واقترح بعض المشاركين توسيع نطاق النبذات بإدخال عوامل التنمية البشرية والمزيد من البيانات عن جوانب التنمية الاقتصادية. فنبذات الهجرة إذا ليست مجرد صورة عابرة لحالة الهجرة في البلد المعني في وقت من الأوقات، وإنما هي وسيلة للاستمرار في بناء القدرات الوطنية في مجال تحديث البيانات وتوفير المعلومات ذات الصلة.

وفي حين أشير إلى أن استخدام نموذج موحد لا يخلو من الوجاهة، إلا أن نبذات الهجرة ينبغي تكييفها لحالة كل بلد على حدة، وتطويرها بالتعاون الوثيق مع البلدان المعنية،

باعتبارها عملية لبناء القدرات المؤسسية وتحقيق التساوق بدلا من النظر إليها باعتبارها نشاطا مخصصا. وتوفر نبذات الهجرة أيضا أساسا متينا لإدماج الهجرة في الاستراتيجيات الإنمائية واستراتيجيات مكافحة الفقر الوطنية، وفضلا عن ذلك، تسترشد بها جهود وضع سياسات الهجرة الوطنية.

وفي ما يتصل بالإجراءات والعمليات المستقبلية، رحب عدد من المشاركين بإنشاء الفريق العامل المخصص المعني باتساق السياسات والبيانات والبحوث. ورأوا أن هذه الآلية غير الرسمية الجديدة تساعد المنتدى على مواصلة التركيز على الصلة بين اتساق السياسات والبيانات، بما في ذلك في ما بين الاجتماعات السنوية للمنتدى، وتؤدي إلى فهم أفضل لنتائج البيانات والبحوث بالنسبة للسياسات المنسقة والقائمة على الأدلة بشأن الهجرة والتنمية. وينبغي أن تشارك الأوساط الأكاديمية والمنظمات الوطنية في الفريق العامل لتعزيز الصلة بين راسمي السياسات الحكومية والخبراء غير الحكوميين. وجرى التنويه بفائدة اجتماع الخبراء في فيينا في حزيران/يونيه ٢٠١٠، كما أشير إلى ضرورة أن تتواصل مثل هذه الفعاليات التي تنظم بين الدورات.

التوصيات وإجراءات المتابعة

- ينبغي للمنتدى أن يواصل تركيزه على الاتساق السياساتي والمؤسسي بشأن الهجرة والتنمية، وعلى البحوث والبيانات التي يمكن أن يستند إليها هذا الاتساق. وينبغي لمنتدى ٢٠١٠ في المكسيك أن يتضمن من جديد اجتماع مائدة مستديرة لمناقشة هذه المسائل.
- ويجب مواصلة إيلاء الاهتمام لتعميم وإدماج الهجرة في عمليات التخطيط الإنمائي، بما في ذلك أنشطة ورقات استراتيجيات الحد من الفقر لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وخطط العمل الوطنية للتكيف المتصلة بتغير المناخ.
- ينبغي استخدام تقرير أيار/مايو ٢٠٠٩ المعنون ”المهاجرون لهم وزنهم“ الصادر عن لجنة بيانات الهجرة الدولية والمتصل بأبحاث وسياسات التنمية بوصفه خارطة طريق مفيدة للحكومات والخبراء في تحسين جمع وتحليل البيانات.
- ينبغي الاستفادة من جولة عام ٢٠١٠ للتعداد العام كفرصة هامة لجميع الدول الأعضاء لجمع بيانات الهجرة الدولية. وينبغي تنبيه المكاتب الإحصائية الوطنية كما ينبغي للجنة الإحصائية في الأمم المتحدة أن تنظر في هذا الأمر في اجتماعها القادم في شباط/فبراير ٢٠١٠.

- ينبغي الاستمرار في تبني نبذات الهجرة التي وضعتها الجماعة الأوروبية ونفذتها المنظمة الدولية للهجرة بالشراكة مع الحكومات المعنية والجهات الفاعلة غير الحكومية، بوصفها وسيلة لوضع نهج شامل لجمع البيانات وتحليلها ورسم سياسات متسقة للهجرة والتنمية. وينبغي أن تشمل هذه النبذات التي تملكها البلدان المعنية، بيانات وتحليلات لكل من بلد المنشأ والبلد المضيف. وتُدعى البلدان والمنظمات الدولية التي ترغب أو تهتم بإعداد نبذات للهجرة ووضع النموذج المتصل بها أن تتصل بالجماعة الأوروبية، وسوف يُبلغ عن التقدم المحرز في منتدى عام ٢٠١٠.
- ينبغي للفريق العامل المخصص المعني باتساق السياسات والبيانات والبحوث أن يواصل أنشطته لكي: (١) يستمر في توفير واجهة مشتركة بين راسمي السياسات الحكوميين والباحثين الخبراء، (٢) يناقش سبل تحسين استخدامات وتركيب أولويات الأدلة ذات الصلة بالسياسات، (٣) يكفل أن تجري مناقشة اتساق السياسات والمؤسسات والبيانات والبحوث في ما بين الاجتماعات السنوية للمنتدى، (٤) يساهم في الإعداد للاجتماعات المقبلة للمنتدى. وتظل المشاركة في المنتدى طوعية ومفتوحة، وتشمل الحكومات المهتمة المشاركة في المنتدى والخبراء من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية.

الجلسة ٣-٢: العمليات التشاورية الإقليمية والمنتديات الأقاليمية

(الرئيسان المشاركان: أستراليا وتايلند)

عملاً بالتوصيات المقدمة في مانيلا بشأن العمليات التشاورية الإقليمية والمنتديات الأقاليمية، ركزت الجلسة ٣-٢ على أوجه التعاون والشراكات الإقليمية والأقاليمية، بما يوفر فرصة أخرى للحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة للإبلاغ عن الأنشطة المختلفة المضطلع بها في مناطق معينة واستعراض هذه الأنشطة، وتناول ما يؤديه المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية والعمليات الإقليمية والمنتديات الأقاليمية من دور معزِّز على نحو متبادل.

الملاحظات والاستنتاجات الرئيسية

أوضح الرئيسان المشاركان مفهوم العمليات التشاورية الإقليمية والمنتديات الأقاليمية والدور الذي تؤديه، مُبيِّنين أن هذه العمليات والمنتديات تغطي في الوقت الراهن جميع مناطق العالم بشكل أساسي، وأن الحكومات تشارك فيها لكونها تستطيع الاستفادة بشكل ملموس من تلك الأنشطة، وأن ما تتبعه من نُهج وما لها من جداول أعمال تختلف وفقاً للأولويات الإقليمية. وكانت إحدى المسائل الرئيسية هي دراسة أوجه التآزر بين المنتدى العالمي المعني

بالهجرة والتنمية والعمليات التشاورية الإقليمية والمنتديات الأقاليمية، ومن بينها دراسة الكيفية التي يمكن بها إدراج الاستنتاجات والنواتج التي يتوصل إليها المنتدى العالمي بشأن الصلة بين الهجرة والتنمية، داخل الأعمال التي تضطلع بها العمليات التشاورية الإقليمية المعنية، وكيف يمكن للمنتدى العالمي الاستفادة من خبرات العمليات التشاورية الإقليمية والمنتديات الأقاليمية في تحويل الحوارات غير الرسمية إلى إجراءات ملموسة تتخذها الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة.

وقدمت أستراليا تقرير الاجتماع العالمي لرؤساء وأمانات العمليات التشاورية الإقليمية المعقود في بانكوك في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، الذي جمع بين ممثلين من العمليات التشاورية الإقليمية الرئيسية في جميع أنحاء العالم من أجل تبادل الخبرات والآراء عن قيمة ومزايا تيسير الحوار والتعاون الإقليميين بشأن الهجرة من خلال العمليات التشاورية الإقليمية. وأشير إلى المرونة التي اتسمت بها اهتمامات العمليات التشاورية الإقليمية وجداول أعمالها وفقاً لأولويات الحكومات المشاركة، وصفتها غير الرسمية، وطبيعتها من حيث كونها تحت قيادة الدولة، وإلى الروابط بين العمليات التشاورية الإقليمية والمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، والاتفاق في بانكوك على عقد مثل هذه الاجتماعات كل سنتين، والدراسة التقييمية التي تُجرى حاليا بشأن الآثار المترتبة على العمليات التشاورية الإقليمية ونواتجها (يمكن الاطلاع على تقرير اجتماع بانكوك أيضا على موقع المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية على الموقع www.gfmd.org وموقع المنظمة الدولية للهجرة على الموقع (www.iom.int/jahia/lahia/policy-research/regional-consultative-processes).

وأشارت إكوادور في سياق الحديث عن مؤتمر أمريكا الجنوبية عن الهجرة، إلى النهج الشامل الذي اتبعه المؤتمر بشأن الهجرة والتنمية، وذكرت أن حقوق الإنسان جزءٌ لا يتجزأ من جدول أعماله، وكذلك مسائل هجرة العمال، والتحويلات، والضمان الاجتماعي، وتنظيم الهجرة. ويركز المؤتمر أيضاً بشكل متزايد على مساهمة المهاجرين في التنمية في البلدان المضيفة، وهو جانب ينبغي بحثه أيضاً في سياق المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية.

وأبرزت فرنسا في سياق الحديث عن المؤتمر الأوروبي الأفريقي بشأن الهجرة والتنمية، أوجه التشابه بين المؤتمر والمنتدى العالمي من حيث تركيز المؤتمر بشكل ملموس على الآثار الإنمائية للهجرة، والشراكات والتعاون، والمسؤولية المشتركة بين البلدان المشاركة، والعمل مع المغتربين، وتعزيز الهجرة المؤقتة وغيرها من أشكال الهجرة القانونية، بما في ذلك إنشاء شراكات قوية بشأن الهجرة والتنقل والعمالة؛ وأن أنشطة متابعة المؤتمر تقوم على النهج العالمي بشأن الهجرة الذي اعتمده الاتحاد الأوروبي. وأشارت فرنسا أيضاً إلى الأنشطة

المضطلع بها في إطار مؤتمر ”الحوار ٥+٥“ في منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط والحوار المتعلق بالهجرة العابرة في البحر المتوسط.

وأكدت إحدى المنظمات الدولية التزامها بدعم العمليات التشاورية الإقليمية، مشددة على تنوع جداول أعمالها حتى تتكيف مع الأولويات الإقليمية، وعلى مدى فعاليتها في معالجة الشواغل المباشرة التي تشترك فيها الحكومات المشاركة. وأكدت أهمية ما يتسم به الحوار والتعاون الجاريان في إطار العمليات التشاورية الإقليمية على الصعيد الإقليمي مع المناقشات المعقودة في سياق المنتدى العالمي من طبيعة مكملة ومعززة أحدها للآخر، بما في ذلك إثراء مناقشات المنتدى العالمي من خلال التعرف على الأنشطة التي تضطلع بها عمليات تشاورية إقليمية معينة، ونشوء عمليات تشاورية إقليمية عديدة نتيجة المناقشات الجارية في المنتدى العالمي. وهي تعتزم تعزيز ما تقدمه من دعم للعمليات التشاورية الإقليمية، متى رغبت الحكومات المشاركة في ذلك، بطرق من بينها القسم المخصص للعمليات التشاورية الإقليمية في موقعها على الإنترنت، كما أنها تدعم إنشاء عملية تشاورية إقليمية في منطقة البحر الكاريبي.

وأشارت إندونيسيا إلى عملية بالي، التي تركز على مكافحة الهجرة غير القانونية. وقد أنشأت قدراً أكبر من التعاون بين البلدان في آسيا والمحيط الهادئ، ولا سيما وكالات إنفاذ القانون. وقد ساعدت حلقات العمل المعقودة بشأن قضايا مثل تهريب الأشخاص والهجرة غير القانونية على زيادة تعزيز التعاون، ولاقت دعماً من المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وإنشاء فريق توجيهي جديد من شأنه أن يضمن تنسيق وإدارة العملية. وعلقت إندونيسيا أيضاً على عملية كولومبو، وأبرزت اهتمام العملية بالتعاون في مجال توفير العمالة القانونية في الخارج من بلدان المنشأ الآسيوية، ويشمل ذلك حماية العمال المهاجرين، والحاجة إلى تعظيم الأثر الإنمائي لهؤلاء العمال، وتنمية المهارات. ودعت إلى تعزيز أوجه التآزر بين عملية كولومبو والاتحاد الأوروبي، وسترأس بنغلاديش الاجتماع الوزاري المقبل لعملية كولومبو في أوائل عام ٢٠١٠. وفيما يتعلق بـ ”حوار أبو ظبي“، أشير إلى مشاريع بناء القدرات والتدريب، والتقدم المستمر المحرز في عملية بناء الثقة والحوار. ويجمع حوار أبو ظبي بين بلدان المنشأ للعمالة الآسيوية وبلدان المقصد للعمالة الآسيوية التابعة لمجلس التعاون الخليجي، وسنغافورة، وماليزيا، وذلك في سياق أربع شراكات من أجل التنمية.

وذكرت بنغلاديش، في سياق الإشارة إلى عملية كولومبو، مدى فائدتها للحوار الدائر بشأن أفضل الممارسات والتعاون الملموس، وأكدت أنها سترأس العملية في عام ٢٠١٠.

وتكلم البروفيسور راندال هانسن عن الدراسة التقييمية بشأن العمليات التشاورية الإقليمية، التي صدر بها تكليف من المنظمة الدولية للهجرة. وقد دُعِي إلى إجراء هذه الدراسة في إحدى توصيات المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية المعقود في بروكسل عام ٢٠٠٧. وتمثلت المسائل الرئيسية التي ركز عليها التقييم في التأثير العام للعمليات التشاورية الإقليمية على إدارة الهجرة، والتطور والتوجُّه المستقبلي للعمليات التشاورية الإقليمية.وأجري ما يزيد عن ٨٠ مقابلة شخصية مع الحكومات وجهات فاعلة أخرى، لتناول قضايا مثل التعاريف، وجداول الأعمال الموضوعية، والتغيرات في الممارسات والسياسات، وبناء الثقة والتعاون، وملكية الدولة للعمليات التشاورية الإقليمية. وتتناول الدراسة الدروس المستفادة، مشددة على أن العمليات التشاورية الإقليمية تؤدي الغرض منها على أفضل نحو عندما يتم تعديلها لتلائم السياقات المحددة التي وضعت من أجلها، وحين تتولى الدول قيادتها بحزم. وقُدِّم عدد من التوصيات بشأن الدور المستقبلي للعمليات التشاورية الإقليمية وتطورها، في مسائل من بينها المساهمة في إدارة الهجرة بشكل أفضل وعلى نطاق أوسع على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وبشأن الدور المحتمل للأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة في هذا الصدد.

واعتبر بعض المشاركون أن أنشطة العمليات التشاورية الإقليمية تعد منطلقا مهماً نحو إرساء إدارة أفضل للهجرة ووضع السياسات المتوسطة والطويلة الأجل، إذ تساعد في تشكيل السياسات والممارسات على الصعيدين الوطني والإقليمي. ويختلف نطاق جداول أعمال العمليات التشاورية الإقليمية، ويجري تعديله ليلائم الشواغل الإقليمية ومصالح الحكومات. ومن ثم، فهي تتسم بالمرونة ويمكنها أن تتضمن قضايا، تبعاً لمصلحة الحكومات، تتراوح ما بين إدارة الحدود، والتنمية، وحقوق الإنسان، والمسائل الاجتماعية، والتجارة، وهجرة العمال والعمالة. ويظل أحد العناصر الرئيسية للعمليات التشاورية الإقليمية، وأحد مميزاتها، هو نجاحها في بناء الثقة، وطبيعتها غير الرسمية وكونها ''غير ملزمة''، وهي وسائل قوية لاتباع نهج عملية وموجهة نحو إيجاد حلول لقضايا الهجرة.

وفيما يتعلق بالاستنتاجات والإنجازات والنواتج التي تتوصل إليها العمليات التشاورية الإقليمية، توجد خبرة قيمة في مجال متابعة النواتج وتنفيذها من جانب الحكومات المشاركة. بيد أن بعض هذه الانجازات ''غير مرئي''، إذ يصعب قياس المستوى الملموس من الثقة الذي يمكن للعمليات التشاورية الإقليمية أن تبنيه بين الحكومات، أو إجراء تقييم دقيق للشبكات

الواسعة النطاق وغير الرسمية الناشئة عن اتصالات العمليات التشاورية الإقليمية. وليس يسيراً في جميع الأحيان شرح هذه المزايا لوزارات المالية بهدف الحصول على الدعم المالي المستمر. ولكن توجد أيضاً نواتج مرئية وملموسة للغاية، مثلا، في سياق عملية بالي، التي تعاملت بفعالية كبيرة مع المتاجرين بالبشر ومهربي الأشخاص.

وفيما يتعلق بالتغطية الإقليمية في أفريقيا، تساءل بعض المشاركين عما إذا كانت العمليات التشاورية الإقليمية موجودة في جميع المناطق دون الإقليمية، وذكروا أنه ينبغي أيضا معالجة قضايا مثل الهجرة القسرية، واللاجئين، والتنمية. وأشير بوجه خاص إلى عمليتي الحوار المتعلق بالهجرة في الجنوب الأفريقي والحوار المتعلق بالهجرة في غرب أفريقيا، الجاريتين في جنوب وغرب أفريقيا على التوالي، وإلى العملية التشاورية الإقليمية التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، في شرق أفريقيا، التي تدعمها جميعاً المنظمة الدولية للهجرة، وإلى أن جهوداً تُبذَل لتوسيع نطاق وعمق التغطية للقضايا ذات الأولوية لهذه الحكومات وشركائها، والتي تعتمد جميعها على مدى توافر الموارد.

وأشار المشاركون أيضاً إلى أنشطة بناء القدرات والتدريب الواسعة النطاق التي عززتها العمليات التشاورية الإقليمية ونفذتها على مدى سنوات كثيرة في مجالات التدريب على المهارات، وأمن الحدود والمسائل القانونية، وسياسات التأشيرات، وتبادل المعلومات والاستخبارات، وتيسير هجرة العمال، وقانون الهجرة الدولية، وحقوق الإنسان، والصلة بين الهجرة والتنمية؛ في جملة أمور أخرى. وتضم هذه المناقشات مجموعة كبيرة من الوكالات الحكومية على الصعيد الوطني، ولذلك فهي تؤدي دوراً هاماً في تشجيع اتساق السياسات على الصعيد الوطني.

وأعرب الكثير من المشاركين عن تقديرهم لقيمة تأثير مناقشات المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية بشأن الهجرة والتنمية على جداول أعمال المنتديات الأقاليمية، وجداول أعمال العمليات التشاورية الإقليمية التي تدرج جوانب إنمائية في جداول أعمالها. ففي عدد من جداول الأعمال الإقليمية، أدرِجَت الاستنتاجات والنتائج التي توصلت إليها اجتماعات المنتدى العالمي، وعملت بمثابة محفز للمناقشات والإجراءات الإقليمية وأسهمت فيها. بيد أنه في البعض الآخر، لا تعتبر الصلة بين الهجرة والتنمية من الأولويات، رغم عقد بعض المناقشات حول الآثار الأوسع نطاقاً للهجرة على التنمية.

وبمقدور المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية والعمليات التشاورية الإقليمية والمنتديات الأقاليمية أن يتعلم أحدها من الآخر بطرق مختلفة لأغراض التعزيز المتبادل، وبمقدورها أيضاً تجنب ازدواجية الجهود. واعتبر الكثير من المشاركين التبادل المستمر

للمعلومات بشأن الأنشطة المقابلة أمراً ضرورياً لإعلام المنتدى العالمي أولاً بأول بالأنشطة الإقليمية المضطلع بها والعكس بالعكس. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق إبقاء أنشطة العمليات التشاورية الإقليمية والمنتديات الأقاليمية على جدول أعمال المنتدى العالمي، مثلا، عن طريق تخصيص جلسة من جلسات المنتدى العالمي كل عام وحتى عام ٢٠١٢ لهذه الأنشطة، حيث تتبادل الحكومات خبراتها الإقليمية، ولكن بتركيز خاص على تلك العمليات والمنتديات التي تدرج اعتبارات إنمائية في جداول أعمالها.

ورحب كثير من المشاركين باستخدام موقع المنتدى العالمي على الإنترنت لتسهيل تبادل هذه المعلومات في ما بين الاجتماعات السنوية للمنتدى العالمي بشأن العمليات التشاورية الإقليمية والمنتديات الأقاليمية التي تتعامل مع الهجرة والتنمية. وينبغي أيضاً إقامة رابطة بين موقع المنتدى العالمي وقسم العمليات التشاورية الإقليمية الموسع على موقع المنظمة الدولية للهجرة، الأمر الذي سيؤدي إلى استضافة معلومات أكثر تفصيلا عن كل عملية من العمليات التشاورية الإقليمية الرئيسية، ويزيد التبادلات الجارية فيما بينها. وينبغي أن تشمل التبادلات بين العمليات التشاورية الإقليمية والمنتديات الأقاليمية والمنتدى العالمي معلومات عن جداول أعمالها المختلفة، لتكون ملهمةً لجداول الأعمال والنهج االتي يتبعها الآخرون.

وفيما يتعلق بترجمة الحوار غير الملزم إلى نتائج وإجراءات ملموسة، وهو أمر تمارسه العمليات التشاورية الإقليمية منذ فترة طويلة، رأى المشاركون أنه يمكن لهذه الخبرة أيضاً أن تفيد العملية التي يضطلع بها المنتدى العالمي ذاتها. وفي إشارة إلى الممارسات المتبعة في عمليات تشاورية إقليمية معينة لإنشاء أفرقة عمل من الحكومات المهتمة بموضوع محدد ومقترحات الإجراءات ذات الصلة، رأى البعض أنه يمكن للمنتدى العالمي أن يتبع هذا النهج أيضاً، كأن يتبعه مثلا من أجل عقد الاجتماعات في ما بين الدورات أو الاجتماعات عبر الإنترنت.

وينبغي للعمليات التشاورية الإقليمية والمنتديات الأقاليمية أيضاً أن تعزز التعاون مع المؤسسات الاقتصادية الإقليمية، التي أدرج الكثير منها قضايا الهجرة والتنمية في جداول أعمالها الرسمية. ولهذا الأمر أهمية خاصة لعمليات التكامل الإقليمي والترتيبات المحتملة التي تهدف إلى تمكين الناس من الهجرة الحرة أو الميسرة في بعض المناطق.

وأخيراً، أشير إلى اتساق السياسات والمؤسسات، بطرق من بينها مشاركة وزارات متعددة، وبأن تنتهج أيضاً الحكومات المشاركة في عمليات تشاور إقليمية ومنتديات أقاليمية معينة نهجاً متسقاً في هذه المنتديات، بناءً على المناقشات المستفيضة بشأن هذا الموضوع في المنتدى العالمي.

التوصيات وإجراءات المتابعة

- ينبغي للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، خلال جلساته الثلاث المقبلة حتى عام ٢٠١٢، أن يواصل عقد اجتماع مائدة مستديرة للحكومات المعنية والجهات الفاعلة الأخرى لتبادل الآراء والمعلومات بشأن العمليات التشاورية الإقليمية، والمنتديات الأقاليمية، والمنظمات الإقليمية، وعمليات التكامل الاقتصادي، مع التركيز بوجه خاص على آثار الهجرة على التنمية، وعلى مساهمتها في تعزيز إدارة الهجرة على نحو أكثر فعالية واتزاناً وتعاوناً.
- في ما بين اجتماعات المنتدى العالمي، ينبغي للعمليات التشاورية الإقليمية والمنتديات الأقاليمية أن تتبادل المعلومات على أساس طوعي، من خلال تقديم معلومات عن أنشطتها المتعلقة بالهجرة والتنمية إلى موقع المنتدى العالمي على الإنترنت، الذي ينبغي له أيضاً أن يقيم رابطة مع القسم المعزز على موقع المنظمة الدولية للهجرة على الإنترنت المخصص للعمليات التشاورية الإقليمية، بهدف تسهيل قدر أكبر من التبادل فيما بين العمليات التشاورية الإقليمية بشأن نطاق أوسع من المسائل المتعلقة بالهجرة.
- ينبغي مواصلة الترويج للدور المعزز على نحو متبادل الذي يؤديه المنتدى العالمي والعمليات التشاورية الإقليمية والمنتديات الأقاليمية، لأغراض تبادل التعلم، وضمان إدراج الاستنتاجات والتوصيات التي تتوصل إليها مناقشات المنتدى العالمي داخل المناقشات الجارية في إطار العمليات التشاورية الإقليمية والمنتديات الأقاليمية التي تتعامل مع الرابطة بين الهجرة والتنمية، والعكس بالعكس.
- يمكن للخبرة الإيجابية للعمليات التشاورية الإقليمية والمنتديات الأقاليمية في تحويل الحوار غير الرسمي إلى إجراءات، بطرق من بينها إنشاء أفرقة عمل من الحكومات المهتمة بمتابعة نتائج محددة وتنفيذها، أن تُلهِم على نحو مفيد أعمال المتابعة بين الدورات للنواج والتوصيات التي تسفر عنها مناقشات المنتدى العالمي.

هاء – المنظور الجنساني

نوقش المنظور الجنساني بوصفه قضية أفقية مشتركة بين جميع الموائد المستديرة. وقدم المقرر المعني بالمسائل الجنسانية تقريراً عن أهم الرسائل المتعلقة بالسياسات المستخلصة من المناقشات، في الجلسة العامة الختامية للاجتماع المعقود في أثينا. وأثارت اجتماعات الموائد المستديرة الثلاث بانتظام الحاجة إلى مراعاة المنظور الجنساني في عملية التخطيط الاستراتيجي وتخطيط السياسات بشأن الصلة بين الهجرة والتنمية.

اجتماع المائدة المستديرة ١: حتى يتسنى إعمال هذه الصلة الحاسمة الأهمية بين الهجرة والتنمية في السياسات الإنمائية، مع إيلاء المنظورالجنساني أهميته الواجبة، كان من الضروري عند تعميم مسألة الهجرة في عملية تخطيط التنمية، مراعاة الاحتياجات والخبرات المختلفة للرجل والمرأة. ويتطلب ذلك في جملة أمور، تخصيص الموارد لمجالات سياساتية محددة متصلة بالمنظور الجنساني، مثل التعليم المستمر، والخدمات الصحية، والمعلومات الجنسانية وتوفير الخدمات. ويلزم أيضاً أخذ الشواغل الجنسانية في الاعتبار عند وضع وتنفيذ المشاريع التي يشارك فيها المغتربون. وقد يثبت أيضاً فائدة تحديد سمات الهجرة كأداة مفيدة لأغراض مراعاة المنظور الجنساني في تخطيط الهجرة والتنمية. إلا أنه توجد حاجة عاجلة إلى توافر بيانات مصنفة حسب نوع الجنس لتحقيق هذه الأولويات السياساتية.

وشُدَّد مراراً على أنه ينبغي لعملية تخطيط التنمية أيضاً أن تهدف إلى تحقيق الاستدامة. إلا أن التخطيط لأغراض التنمية المستدامة، على سبيل المثال من خلال إدارة الموارد الطبيعية والآثار الناجمة عن تغير المناخ، ينطوي أيضاً بالضرورة على مراعاة المنظور الجنساني.

اجتماع المائدة المستديرة ٢: يجب مراعاة المنظور الجنساني لدى قيام المجتمعات المضيفة بعملية التخطيط لسياسات إدماج المهاجرين وحمايتهم وقبولهم، وتنفيذ هذه السياسات. وتشمل البرامج والممارسات الإدارية لدعم المهاجرات، على سبيل المثال، إيجاد مراكز خاصة لتقديم دورات في اللغة، وإسداء المشورة الشخصية، والتوجيه لأغراض التوظيف ومباشرة الأعمال الخاصة، وتقديم المساعدة القانونية. ويمكن أيضاً لجهود توعية المهاجرات بحقوقهن من خلال إجراءات رسمية من قبيل توفير الكتيبات وإمكانية الوصول إلى المعلومات بسهولة، أن تعزز أيضاً من إدماجهن في المجتمعات المضيفة. إلا أنه يلزم استكمال هذه الممارسات بجهود تبذل على الصعيد المؤسسي بهدف منع استغلال المهاجرات ومكافحة أشكال التمييز والإيذاء المتعددة.

وبالمثل، يلزم مراعاة المنظور الجنساني في سياسات إعادة الإدماج، وبخاصة عندما يجري تكييف عملية إعادة الإدماج لتلائم أشكالاً جديدة من الهجرة المؤقتة والدائرية. كما أن خدمات تعليم المهارات من جديد وتقديم المشورة يمكن أن تكون ذات أهمية حاسمة في إعداد النساء للعودة وإعادة الإدماج. ويشمل البرنامج التدريبي للعمال المهاجرين لعام ٢٠١٠ التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تدريباً بشأن مراعاة المنظور الجنساني.

اجتماع المائدة المستديرة ٣: يلزم تكثيف التعاون المؤسسي مع المنظمات غير الحكومية، وبخاصة المنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة، مع التركيز على قضايا الهجرة

والتنمية في البلدان المضيفة وبلدان المنشأ على السواء. ويلزم بذل جهود للتنسيق والتعاون لتخطيط وتنفيذ سياسات للحد من الاتجار بالبشر والهجرة القسرية، بما لا يخفف من معاناة البشر فحسب، بل من الشعور بالعار أيضاً.

وتعزيز الشراكات يمكن أن يكون ذا أهمية لأغراض وضع برامج متسقة للأبحاث ولجمع البيانات عبر الحدود. إذ إن البيانات وتحليلها يلقي الضوء على حالات عدم المساواة بين الجنسين. وتوجد حاجة عاجلة إلى إجراء البحوث وجمع البيانات بشأن الأشخاص المخلفين وراء المهاجرين، وبخاصة النساء والأطفال، أخذاً في الاعتبار أيضاً التكاليف الاجتماعية ذات الصلة بالهجرة.

وأخيراً، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لجميع البيانات المتعلقة بنوع الجنس وتحليلها فيما يتعلق بفرص دخول سوق العمالة، وبتأثير المستويات التعليمية والخلفيات الثقافية على تلك الفرص.

واو – الدورة الاستثنائية المعنية بمستقبل المنتدى

اجتمع رؤساء الوفود في جلسة خاصة لمناقشة قضايا تتصل بمستقبل المنتدى. وترأس النقاش السيد بيتر ساذرلاند، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالهجرة الدولية والتنمية.

وفي كلمته الافتتاحية، ذكّر السيد ساذرلاند المشاركين بالتّطورات التي ساعدت على إنشاء المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، وسلّم بأنّ المنتدى قطع أشواطا هائلة ليصبح محفلا فريدا يتيح للحكومات تبادل الآراء والأفكار والخبرات بشأن قضايا الهجرة والتنمية. وشدد على خصوصية المنتدى، ولا سيما كونه بقيادة الحكومات وذا طابع غير رسمي وعلى علاقته بالأمم المتحدة، مما يُساعد كثيرا في إكسابه طابعيْ الشرعية والعالمية.

وتناول المتكلّم منظور منتصف المدة فقدم عرضا موجزا لمسارِ عملٍ من شأنه أن يتيح، على مدى اجتماعات المنتدى الثلاثة القادمة، إجراء تقييم شامل يساعد في استعراض مستقبل المنتدى. وينبغي لهذه العملية أن تبلغ ذروتها خلال فترة رئاسة إسبانيا، وذلك توقعًا للحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية الذي من المقرر أن تعقده الجمعية العامة في عام ٢٠١٣. وفي غضون ذلك، من الضروري تقييم ومراجعة بعض الجوانب العملية للمنتدى بمناسبة اجتماع أثينا.

ودُعي المشاركون إلى تبادل وجهات النظر حول مختلف الجوانب المتعلقة بمستقبل المنتدى. وتركزت المناقشة على الوثيقة التي قدمها الرئيس (على أساس النقاش الذي جرى

مـؤخرا في الفريـق التـوجيهي التـابع للمنتـدى). وأبـرز عمـق الحـوار وعـدد المـتكلمين (٣٩ متكلما) درجة معرفة المشاركين واهتمامهم بالمنتدى. فقد أعربوا عن ارتياحهم التام للطريقة التي يُدار بها المنتدى، ولا سيما طرائق العمل المتبعة فيه. وأكّدوا مجددا أنّ العملية ينبغي أن تبقى غير رسمية وبقيادة الدول. وشددوا على طابعه المتعدد الأبعاد وعلى أهمية البعد التنموي الذي يحتاج إلى تعزيز من خلال مشاركة المسؤولين الحكوميين ذوي الخبرة الخاصة في قضايا التنمية. ولهذا الغرض، هناك حاجة إلى الاعتماد على قاعدة واسعة من الخبرات من جميع أنحاء العالم.

وأعرب عدد من المشاركين عن اهتمامهم بالاقتراح الداعي إلى وضع جدول أعمال متعدد السنوات للمنتدى، ولا سيما من أجل تحقيق بعض الاستمرارية مع العمل في الوقت نفسه على مراعاة الأولويات المواضيعية للرؤساء المعنيين. وأكدوا أيضا على الحاجة إلى توخي المرونة والأخذ بنهج استشرافي وابتكاري، وشدّدوا على أنّ إجراء مشاورات واسعة مع جميع المشاركين من شأنه أن يسهم في إيجاد الملكية.

وتم التسليم على نطاق واسع بجدوى وحدة دعم المنتدى، ولا سيما باعتبارها تصل بين المتناوبين على الرئاسة وتتيح الاستمرارية في تدفق المعلومات عبر الموقع الشبكي للمنتدى، وباعتبارها أيضا وسيلةً لتزويد الرئاسة بالدعم الإداري واللوجستي. وتعهدت حكومات كثيرة بتقديم الدعم المالي لمواصلة عمليات الوحدة في ٢٠١٠.

وجرى التأكيد على الدور الاستراتيجي للفريق التوجيهي التابع للمنتدى، والإشارة في الوقت نفسه إلى الصعوبات المرتبطة بحجمه (٣٤ بلدا حاليا). إذ بالإمكان تصوّر إنشاء فريق أصغر حجما على أساس نظام يُحدَّد فيما بعد ويتكوّن من حكومات ملتزمة. وهيئة أصدقاء المنتدى، المفتوح باب العضوية فيها أمام جميع البلدان والمراقبين في الأمم المتحدة، لا ينبغي إطلاعها فحسب على جميع المسائل المتعلقة بالمنتدى بل ينبغي أيضا مشاورتها والحصول منها على التعقيبات. واقترحت بعض الحكومات فصل اجتماعات الفريق التوجيهي عن اجتماعات هيئة أصدقاء المنتدى، لتجنّب حالات الازدواج والخلط بين أدوار كل منهما.

وكان هناك توافق عام على أنّ النواتج الرئيسية للمنتدى هي التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة، واعتُبرت أيضا مسائل تبادل الممارسات الجيدة والشراكات والتواصل ذات قيمة. واقتُرح تحسين نشر هذه النتائج ومتابعتها، ولا سيما من خلال استخدام الموقع الشبكي للمنتدى أو غيره من الأدوات.

وسلّم كثير من المشاركين بقيمة مساهمات المجتمع المدني في المنتدى. وشددوا على أهمية تحسين الحوار بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، ولا سيما على الصعيد الوطني وأثناء العملية التحضيرية للمنتدى. واعتُبرت الواجهة البينية التي أُنشئت عشية اجتماع الحكومات مفيدةً، وخاصة ما تضمنته من وظائف تفاعلية محسَّنة. وفي الوقت نفسه، شدد عدد من الحكومات على أهمية الحفاظ على الطابع الحكومي للمنتدى.

وأشار بعض المشاركين إلى ضرورة أن يزيد المنتدى من اهتمامه بالمنظمات الإقليمية، ولا سيما بمنحها مركز المراقب، وإلى ضرورة تسهيل مشاركة البلدان ذات الدخل المنخفض وأقل البلدان نموا في عملية التحضير لعقد المنتدى.

وقد ظهر توافق عام في الآراء بشأن ضرورة عقد اجتماعات المنتدى بطريقة تراعي التكاليف وتتماشى مع طابعه غير الرسمي. إذْ ينبغي للحكومات المنظِّمة للاجتماعات أن تقدّم ميزانياتها المؤقتة في وقت مبكر، بحيث يتسنى الإعلان عن التبرعات في الوقت المناسب.

وينبغي تعزيز دور ومسؤوليات مراكز التنسيق الوطنية باعتبارها من العوامل الأولية لتعزيز التماسك الوطني والدولي.

وأحاط ممثل الرئاسة القادمة، المكسيك، علما بالملاحظات التي قُدِّمت خلال الاجتماع وقال إنها ستؤخذ بعين الاعتبار في الأعمال التحضيرية لعقد الاجتماع الرابع للمنتدى. وأعلن أن جدول أعمال اجتماع المكسيك سيعرض على الحكومات بغية إجراء مشاورات في المستقبل القريب. وقال إنّ حكومة بلده تعتزم تحسين مشاركة المجتمع المدني من دون تغيير طابع المنتدى المتسم بقيادة الحكومات. وقال إنّهم يعتزمون أيضا الاستفادة بالكامل من هياكل المنتدى، ولا سيما بجعل الفريق التوجيهي يتحلى بمزيد الفعالية ويعتمد على مساعدة وحدة الدعم. وقال إنّ المكسيك مستعدة للنظر في أفضل السبل لتقييم أثر المنتدى في فكر السياسات، وذلك من أجل تيسير المناقشات المقبلة حول مستقبل المنتدى. وأعلن أيضا أنّ حكومة بلده ستتوخى نهجا واقعيا في تنظيم المنتدى في بويرتو فالارتا في عام ٢٠١٠.

وأشاد السيد ساذرلاند، في ملاحظاته الختامية، بالمشاركين لما قدّموه من مساهمات في المناقشة التي يبدو أنها تعكس اهتمام الحكومات بعملية المنتدى. وأعرب عن أمله في أن يشارك الفريق العالمي المعني بالهجرة بمزيد النشاط في عملية المنتدى، وأن يشارك القطاع الخاص مشاركة أكبر في الحوار العام. وقال السيد ساذرلاند أنّه يتعهد، بعد أن قام الأمين العام للأمم المتحدة بتمديد فترة ولايته كممثل خاص، بمواصلة التزامه بعملية المنتدى التي ذكّر المشاركين بأنّها تعمل بوسائل ودعم مالي محدود للغاية، مما يتطلب مشاركة الجميع في إنجاحها.

زاي – الجلسة العامة الختامية (٥ تشرين الثاني/نوفمبر من الساعة ١٧/٠٠ إلى الساعة ١٨/٣٠)

قُدِّمت في الجلسة الختامية تقارير عن الموائد المستديرة الثلاث وعن المسألة الجنسانية من قبل السيدة إليزابيث أدجي، المديرة العامة لدائرة الهجرة في غانا، فيما يتعلق بالمائدة المستديرة ١؛ والسيدة سيسيليا كاستيلو روميرو، مفوضة المعهد الوطني للهجرة في المكسيك، فيما يتعلق بالمائدة المستديرة ١؛ والسيدة إيفا هاغنسن، كبيرة المستشارين بوزارة العمل والإدماج الاجتماعي في النرويج، فيما يتعلق بالمائدة المستديرة ٣؛ والسيد أندرياس تاكيس، نائب أمين المظالم في اليونان ، فيما يتعلق بالمسألة الجنسانية. وترد محتويات البيانات التي أدلوا بها في التقارير الخاصة بكل مائدة من الموائد المستديرة، فيما ترد في المرفق ١ قائمة بإجراءات المتابعة الملموسة التي من المرجح أن يتم تناولها.

وقام السيد فرانسوا فوينا، بالنيابة عن السيد بيتر ساذرلاند الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالهجرة الدولية والتنمية، بتلخيص المناقشات حول مستقبل المنتدى.

وأشار الرئيس المقبل، سعادة السفير خوان مانويل غوميز روبليدو وكيل وزارة الخارجية لشؤون العلاقات متعددة الأطراف وحقوق الإنسان في المكسيك، إلى طريق المضي قدما من أثينا إلى المكسيك، وأوضح أنّ المكسيك قد بدأت بالفعل استعداداتها الداخلية وأنها ستستفيد من تجارب البلدان التي نظمت المنتديات السابقة، وستحقق مشاركة جهات فاعلة جديدة وتستحدث مبادرات جديدة. والمكسيك ملتزمة بالعمل بطريقة جامعة وشفافة لمدّ الجسور وتعزيز التعاون الدولي، ومنح دور مركزي لمسألة احترام حقوق الإنسان التي هي بمثابة مسؤولية مشتركة. وتسلّم المكسيك بأن أثر مناقشات المنتدى يتوقّف على كيفية ترجمتها إلى أفعال.

ولاحظت الرئيسة المنتهية ولايتها، السيدة ثيودورا تزاكري نائبة وزير الداخلية واللامركزية والحوكمة الإلكترونية، في كلمتها الختامية أنّ المنتدى اكتسب، منذ إنشائه، زخما باعتباره نقطة مرجعية عالمية تربط بين العديد من مواضيع الهجرة والتنمية. وأفادت بأنّ المنتدى قد برهن عن قيمته وقدرته على الثبات. وأفادت بأنّ بلجيكا رسمت ملامحه وحددت مقوِّمات جدول أعماله، والفلبين عززت هيكله التنظيمي وسلطت الضوء على مسألة حقوق الإنسان، فيما تمثلت مساهمة اليونان وتَركَتها التي خلفتها للعملية في جعل سياسات الهجرة تتكامل بقوة ضمن استراتيجيات التنمية، ولا سيما في ضوء بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ويشكل هذا الموضوع الجسر الذي يربط بين منتديات الماضي ومنتديات المستقبل. وأخيرا، حثّت الرئيسة جميع المشاركين على الشروع اعتبارا من يوم الغد في العمل على تناول جميع المقترحات والتوصيات التي قدمت خلال اليومين من المناقشات، كل حسب أولوياته، ولكن مع تحويل نتائج المنتدى إلى سياسات فعلية.

٥ - ملاحظة ختامية

عُقد الاجتماع الثالث للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية في أثينا في وقت بلغ فيه عدد المهاجرين الدوليين مستويات قياسية، حيث تشير أحدث أرقام إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إلى أنّ ٢١٤ مليون شخص يعيشون خارج بلدانهم الأصلية، وذلك على الرغم من التباطؤ الذي شهدته الهجرة الدولية في الآونة الأخيرة بسبب الأزمة الاقتصادية.

ويتزايد الاعتراف بالمنتدى باعتباره أكبر المحافل العالمية وأكثرها شمولا في مجال الحوار حول الهجرة الدولية والتنمية. وأظهر اجتماع أثينا أنّ المنتدى قد قطع أشواطا هائلة وهو بصدد التأثير بشكل حاسم في السياسات والممارسات وذلك على الرغم من أنه لا يزال في عامه الثالث.

وقد شهدنا رئاسة اليونان أيضا المشاركةَ النّشطة لبلدان كانت قد التزمت حتى الآن بموقف الانتظار والترقّب. وقد وسَّع ذلك من النطاق العالمي للمنتدى وعزّز أهميته باعتباره مجالا للحوار بشأن السياسات. أمّا المشاركة النشطة من جانب مقرري السياسات والخبراء داخل الحكومة وخارجها، سواء من المناطق النامية أو المتقدمة من العالم، فهي آخذة في الازدياد.

ومرة أخرى، ركز اجتماع أثينا الاهتمام على مجالين من مجالات السياسة العامة من شأنهما، إذا تم ربطهما بذكاء، أن يساعدانا بل وهما يساعدانا فعلا على بلوغ الأهداف التي رسمناها لأنفسنا في المنتدى، وهي الأخذ بهجرة تتسم بمزيد من الأمان والانتظام، وازدياد الأثر الإنمائي. ويواجه المنتدى تحديا رئيسيا يتمثل في بقائه استشرافيا ومهمًّا للسياسات وضمان تجسيد توصياته في سياسات وأفعال على أرض الواقع. ولا توجد واجبات ملزمة في منتدى غير رسمي كهذا، ولكن الأفكار والسياسات الجيدة يمكن أن تشكل مصدر إلهام في اتخاذ التدابير المناسبة التي يمكن أن يستفيد منها الجميع.

ولتحقيق هذه الغاية، سيحتاج المنتدى إلى ضمان تماسكه الداخلي، ليكون بذلك أيضا نموذجا يحتذى به كل أعضائه المؤسسين. وبالإمكان مواصلة تعزيز أدوار هيئاته الداعمة (أصدقاء المنتدى، والفريق التوجيهي، والهيئة الثلاثية، ومراكز التنسيق وغيرها) لجعل العملية أكثر كفاءة ومرونة. وتحتاج العملية أيضا، بالإضافة إلى الحفاظ على طابعها غير الرسمي، إلى توسيع قاعدتها من المانحين لتشمل أطرافا من غير الفئة القليلة من أنصارها الأوفياء الذين ما فتئوا يساندونها حتى الآن. وأخيرا، هناك حاجة ملحة لمتابعة توصيات السياسة العامة التي

تُوضع كل عام، لأنّها هي التي تكفل سير المنتدى إلى الأمام باعتباره عملية متصلة وليس مجرد سلسلة من الاجتماعات السنوية التي لا صلة لها ببعضها البعض.

ونحن واثقون من أنّ هذه التحديات سوف تُواجَه الواحدة تلو الأخرى في ظل القيادة الرشيدة لمن سيتعاقبون على الرئاسة في المستقبل، وبالتعاون مع أعضاء المنتدى ومع الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالهجرة الدولية والتنمية.

المرفق الأول

المنتدى العالمي الثالث المعني بالهجرة والتنمية

أثينا/٤-٥ تشرين الثاني/نوفمبر

التوصيات وإجراءات المتابعة[(١)]

المائدة المستديرة ١-١: تعميم مراعاة مسألة الهجرة في التخطيط الإنمائي - الجهات الفاعلة الرئيسية، والاستراتيجيات الرئيسية، والإجراءات الرئيسية.

١ - ينبغي **دمج مسألة الهجرة في خطط التنمية الوطنية** واستراتيجيات الحد من الفقر، وعلى أن تتم تكملتها بسياسات وإجراءات وبرامج ملموسة على جميع المستويات.

٢ - يجب كفالة **اتساق السياسات والتنسيق** بين الوزارات والوكالات المعنيَّة على المستوى الوطني.

٣ - ينبغي لمزيد من البلدان النظر في الأخذ بـ "**نبذات الهجرة**" (على أساس أعمال المفوضية الأوروبية) من أجل تحقيق الاتساق بين الهجرة وسياسات التنمية، وتحديثها بانتظام، على أن تكون خاصة بالبلدان المعنيَّة، وقد تشمل بيانات وتحليلات بشأن البلدان الأصلية وبلدان المقصد. ويسع البلدان والمنظمات الدولية المهتمَّة الاتصال بالمفوضية الأوروبية للاستعلام عن كيفية تحسين نبذات الهجرة (ويقدَّم تقرير بهذا الشأن إلى المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية لعام ٢٠١٠).

٤ - تعزز **الاتفاقات الثنائية والمبادرات الإقليمية** فعالية الشراكات التي قد تسهم في تحسين إدارة وتنظيم الهجرة لصالح التنمية بين البلدان الأصلية وبلدان المقصد.

٥ - ينبغي تقديم **مزيد من المعلومات للمهاجرين** في جميع مراحل الهجرة؛ وتنظيم حملات للتوعية في بلدان المقصد لإطلاع الجمهور على إسهامات المهاجرين في تنميتها.

---

(١) هذه صيغة مختصَرة عن القوائم والشروحات الكاملة المتعلقة بالتوصيات وإجراءات المتابعة الممكنة، التي ترد في الفصول المكرَسة للموائد المستديرة في هذا التقرير.

٦ - يتعين جمع مزيد من **البيانات المصنفة جنسانياً** لمراعاة الاحتياجات والخبرات المختلفة للمهاجرين، سواء من الرجال أو النساء. وينبغي تخصيص الموارد على نحو عادل بهذا الصدد.

المائدة المستديرة ١-٢: إشراك المغتربين والمهاجرين في سياسات وبرامج التنمية - ما هو دورهم؟ وما هي المعوقات التي يواجهونها؟

٧ - وضع **دليل** يتضمَّن الدروس المستفادة والمبادئ التوجيهية العملية لإشراك المغتربين في أنشطة التنمية.

٨ - **إدراج البيانات المتعلقة بالمغتربين في سمات الهجرة.**

٩ - وضع **خطاب مشترك للمغتربين والحكومات** بشأن النوايا والخيارات والإجراءات الممكنة للتعاون سعياً إلى بناء و/أو إدامة الثقة.

١٠ - **دعم قدرات منظمات المغتربين** والمؤسسات العاملة مع المغتربين في سبيل التنمية.

١١ - **إشراك منظمات المغتربين** في التخطيط الإنمائي لبلدان المقصد والبلدان الأصلية على حد سواء، مع التركيز بوجه خاص على الجانب الإجرائي.

١٢ - **بحث** إسهامات المهاجرين في رفاه بلدان المقصد.

١٣ - الأخذ **بالمنظور الجنساني** في تحديد مشاريع ملموسة ووضعها وتنفيذها مع مراعاة شواغل واحتياجات الفئات الضعيفة.

المائدة المستديرة ١-٣: تناول الأسباب الجذرية للهجرة عن طريق التنمية، وتحديداً في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة

١٤ - كفالة **تبادل البيانات والخبرات** المتعلقة بأثر السياسات المعتمدة، على نحو منسَّق وشفاف ومن غير قيود، كي ترتكز الاستجابات السياساتية للأزمة الاقتصادية على أفضل الأدلة المتاحة.

١٥ - **إقامة الشراكات بين البلدان الأصلية وبلدان المقصد** في التعامل مع المظاهر المتنوعة للانكماش الاقتصادي والتنسيق فيما بين هذه البلدان.

١٦ - **العمل معاً على التعافي من الأزمة**، في ظل مراعاة حقائق وفوائد وتحديات العلاقة بين الهجرة والتنمية.

١٧ - إيلاء الاعتبار الواجب **لأثر تغير المناخ** على الهجرة وللجهود المشتركة لمواجهة هذا التحدي.

١٨ - التركيز بوجه خاص على **التعامل مع نزعات كره الأجانب والتمييز** في أوقات الأزمات الاقتصادية وفقدان الوظائف.

١٩ - إيلاء اهتمام خاص **لتأنيث الهجرة**.

المائدة المستديرة ٢-١: إدماج وحماية وقبول المهاجرين في المجتمع - الربط ما بين حقوق الإنسان وتمكين المهاجرين من أجل التنمية.

٢٠ - جمع **أفضل ممارسات الإدماج** ونشرها على الموقع الشبكي للمنتدى.

٢١ - إجراء **مزيد من البحوث بشأن كيفية تقييم آثار** سياسات الإدماج على التنمية (ومنها تحليلات تكاليف السياسات وفوائدها على الجميع).

٢٢ - إجراء **دراسة مقارنة بشأن سياسات الحماية الاجتماعية** للمهاجرين.

٢٣ - النظر في **بدء مشروع رائد لمصرف/برنامج غير حكومي للمهاجرين يتمثل في منح قروض بكلفة منخفضة في مرحلة ما قبل المغادرة**، وذلك كإجراء متابعة لدراسة بنغلاديش في إطار المائدة المستديرة ٢-١.

٢٤ - النظر في **تعزيز الشبكات القائمة بين المراكز المخصصة لموارد المهاجرين** بوصفها مرافق لإعلام ودعم المهاجرين في المهجر، وإدماجهم في الخارج، وعند عودتهم إلى بلادهم. تقييم فعالية هذه المراكز من منظور المهاجرين.

المائدة المستديرة ٢-٢: إعادة الإدماج والهجرة الدائرية: مدى الفعالية بالنسبة للتنمية

٢٥ - إنشاء **قاعدة بيانات بشأن برامج الهجرة الدائرية** تعمل كأداة إعلامية للمنتدى.

٢٦ - إجراء **دراسات طولية أو في مرة واحدة بشأن أثر إعادة الإدماج على سوق العمل المحلية** في البلد الأصلي.

٢٧ - إقامة **مرصد لجمع البيانات والخبرات المتعلقة بإعادة الإدماج** دعماً للتقييمات المستقبلية. وينبغي للمنظمات غير الحكومية أن تسهم في هذا المشروع.

٢٨ - تحديد **مجموعة من المؤشرات لتقييم** الأثر الإنمائي لاستراتيجيات إعادة الإدماج.

المائدة المستديرة ٣-١: الاتساق السياساتي والمؤسسي - آخر البيانات ونتائج البحوث

٢٩ - ينبغي للمنتدى مواصلة التركيز على الاتساق السياساتي والمؤسسي في مجال الهجرة والتنمية، كما ينبغي للبحوث والبيانات أن تدعم هذا الاتساق، بما يشمل **اجتماعات الموائد المستديرة في عام ٢٠١٠**.

٣٠ - إيلاء الاهتمام المستمر **لتعميم مراعاة وإدماج الهجرة في التخطيط الإنمائي**، بما يشمل ورقات استراتيجية الحد من الفقر، والأنشطة الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخطط العمل الوطنية للتكيف مع تغير المناخ.

٣١ - استخدام تقرير **'تعداد المهاجرين' الصادر في أيار/مايو ٢٠٠٩** عن اللجنة المعنية بجمع بيانات الهجرة الدولية لأغراض بحوث التنمية والسياسات ليكون بمثابة خارطة طريق لتحسين جمع البيانات وتحليلها.

٣٢ - استخدام جولة **التعداد العالمي لعام ٢٠١٠** في جمع البيانات عن الهجرة الدولية. وينبغي أن تكون المكاتب الوطنية للإحصاء متأهبة لذلك، كما ينبغي للجنة الأمم المتحدة الإحصائية أن تتناول هذا الموضوع في اجتماعها المقبل في شباط/فبراير ٢٠١٠.

٣٣ - استخدام "**نبذات الهجرة**" التي أعدَّتها المفوضية الأوروبية كأداة للحصول على البيانات الشاملة ورسم السياسات المتسقة بشأن الهجرة والتنمية. وينبغي للبلدان والمنظمات الدولية المهتمة الاتصال بالمفوضية الأوروبية لمزيد من المعلومات. ويبلَّغ عن التقدم المحرز في منتدى عام ٢٠١٠.

٣٤ - ويتعين على **الفريق العامل المخصص المعني باتساق السياسات والبيانات والبحوث** التابع للمنتدى أن يواصل أنشطته بوصفه فريقاً تطوعياً ومفتوح العضوية، بما يشمل الحكومات والخبراء والمنظمات الدولية (انظر الأهداف المفصلة في الفصل المكرس للمائدة المستديرة ٣ في هذا التقرير).

المائدة المستديرة ٣-٢: العمليات الاستشارية الإقليمية والمنتديات الأقاليمية

٣٥ - مواصلة عقد **اجتماعات الموائد المستديرة للمنتدى بشأن العمليات الاستشارية الإقليمية والمنتديات الأقاليمية والمنظمات الإقليمية وعمليات**

التكامل الاقتصادي على مدى الأعوام الثلاثة المقبلة، مع التركيز بوجه خاص على الآثار الإنمائية للهجرة.

٣٦ - **وفي الفترات بين اجتماعات المنتدى**، ينبغي للعمليات الاستشارية الإقليمية والمنتديات الأقاليمية **تبادل المعلومات** طوعاً عن طريق **الموقع الشبكي للمنتدى**. إقامة وصلة إلكترونية بين الموقع الشبكي للمنتدى والموقع الشبكي للمنظمة الدولية للهجرة المخصص لتحسين العمليات الاستشارية الإقليمية.

٣٧ - مواصلة تعزيز **الدور المتعاضد بين المنتدى والعمليات الاستشارية الإقليمية والمنتديات الأقاليمية** بحيث تتحقق استفادة متبادلة، وإدراج استنتاجات/توصيات المنتدى في جداول أعمال العمليات والمنتديات التي تتناول مسألتي الهجرة والتنمية.

٣٨ - ويمكن للتجربة الإيجابية الناتجة عن العمليات الاستشارية الإقليمية والمنتديات الأقاليمية، من خلال ترجمة الحوار غير الرسمي إلى إجراءات ملموسة، أن **تلهم** على نحو مفيد **أنشطة المتابعة** المرتبطة بنتائج وتوصيات المنتدى.

المرفق الثاني

المنتدى العالمي الثالث المعني بالهجرة والتنمية

أثينا/٤-٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩

أفرقة اجتماعات الموائد المستديرة

المائدة المستديرة ١: العمل على نجاح مترابطة الهجرة – التنمية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

المنسق: السيد روميو متساس/المستشار الوطني اليوناني: السيد مانوس سكولاس

المقرر العام: السيدة إليزابيث أدجل (غانا)

الاجتماع ١-١: تعميم مراعاة مسألة الهجرة في التخطيط الإنمائي- الجهات الفاعلة الرئيسية، والاستراتيجيات الرئيسية، والإجراءات الرئيسية.

الرئيسان المشاركان: جمهورية مولدوفا واليونان

أعضاء الفريق: إثيوبيا وإسبانيا وجامايكا وفرنسا وموريشيوس والنرويج واليمن

المدخلات الأخرى: المفوضية الأوروبية ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة ومكتب تقرير التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

المقرر: موريشيوس

الاجتماع ١-٢: إشراك المغتربين والمهاجرين في سياسات وبرامج التنمية – ما هو دورهم؟ وما هي المعوقات التي يواجهونها؟

الرئيسان المشاركان: المكسيك وهولندا

أعضاء الفريق: أرمينيا وإسرائيل وبنغلاديش والسلفادور وغانا وفرنسا وكندا ومصر والهند

المدخلات الأخرى: المبادرة المشتركة بين المفوضية الأوروبية والأمم المتحدة بشأن الهجرة والتنمية، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المقرر: أرمينيا

الاجتماع ١-٣: تناول الأسباب الجذرية للهجرة عن طريق التنمية، وتحديداً في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة

الرئيسان المشاركان: بنغلاديش والمملكة المتحدة

أعضاء الفريق: أذربيجان وألمانيا وجنوب أفريقيا والصين ومصر واليمن واليونان

المدخلات الأخرى: المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومكتب تقرير التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

المقرر: جنوب أفريقيا

المائدة المستديرة ٢: إدماج وإعادة إدماج المهاجرين والتنقل في سبيل التنمية

المنسق: د. إيرينا أوميلانيوك/المستشار الوطني اليوناني: السيدة ديميترا ميميكوبولو

المقرر العام: السيدة سيسيليا روميرو كاستييو (المكسيك)

الاجتماع ٢-١: إدماج وحماية وقبول المهاجرين في المجتمع - الربط ما بين حقوق الإنسان وتمكين المهاجرين من أجل التنمية

الرئيسان المشاركان: الأرجنتين والإمارات العربية المتحدة

المتحدثان: إسبانيا واليونان

أعضاء الفريق: أستراليا والبرازيل وإكوادور ومصر واليونان وإسرائيل والمكسيك والفلبين والبرتغال وإسبانيا ومنظمة العمل الدولية واللجنة التوجيهية الدولية للتصديق على الاتفاقية بشأن العمال المهاجرين والمنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والبنك الدولي

المقرر: الفلبين

الاجتماع ٢-٢: إعادة الإدماج والهجرة الدائرية - مدى الفعالية بالنسبة للتنمية

الرئيسان المشاركان: البرازيل والبرتغال

المتكلمون: ألمانيا والمكسيك وموريشيوس

أعضاء الفريق: ألبانيا وكولومبيا وإثيوبيا وفرنسا وألمانيا واليونان وغواتيمالا وموريشيوس والمكسيك ومولدوفا وهولندا والفلبين وسويسرا والمفوضية الأوروبية

ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والبنك الدولي

المقرر: كولومبيا

المائدة المستديرة ٣: الاتساق السياساتي والمؤسسي وإقامة الشراكات

المنسق: د. رولف جيني/المستشار الوطني اليوناني: د. جورج مافروماتيس

المقرر العام: السيدة إيفا هاغينسين (النرويج)

الاجتماع ٣-١: الاتساق السياساتي والمؤسسي – آخر البيانات ونتائج البحوث

الرئيسان المشاركان: سويسرا والمغرب

أعضاء الفريق: أستراليا وجامايكا وفرنسا وفنلندا وليتوانيا والمملكة المتحدة وموريشيوس

المقرر: المملكة المتحدة

الاجتماع ٣-٢: العمليات والمنتديات الإقليمية والأقاليمية

الرئيسان المشاركان: أستراليا وتايلند

المتكلمون: إكوادور وإندونيسيا وفرنسا وكندا

أعضاء الفريق: أستراليا وإكوادور وإندونيسيا وبيلاروس وتايلند وفرنسا ومولدوفا والولايات المتحدة الأمريكية

المقرر: إندونيسيا

المرفق الثالث

"دمج سياسات الهجرة في استراتيجيات التنمية لمنفعة الجميع"

الثلاثاء ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩

١٧/٠٠–١٩/٠٠ التسجيل، مركز مؤتمرات "ميغارون" (Megaron) أثينا الدولي

الأربعاء ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩

٧/٣٠–٨/٤٥ التسجيل، مركز مؤتمرات ميغارون أثينا الدولي (استراحة قهوة)

٨/٥٠ إغلاق أبواب قاعة أ. تريانتي (A. Trianti Hall)

٩/٠٠–١٠/٠٠ الجلسة الافتتاحية بحضور فخامة رئيس الجمهورية اليونانية، قاعة أ. تريانتي (A. Trianti Hall)

الكلمة الترحيبية:

- السيدة ثيودورا تزاكري، نائبة وزير الداخلية، وتحقيق اللامركزية والحوكمة الإلكترونية في الجمهورية اليونانية، رئيسة منتدى أثينا لعام ٢٠٠٩

الكلمات الافتتاحية:

- معالي السيد جورج أ. باباندريو، رئيس الوزراء ووزير الخارجية في الجمهورية اليونانية
- صاحب السعادة بان كي – مون، الأمين العام للأمم المتحدة
- معالي السيد جيانيس ن. راغكوسيس، وزير الداخلية وتحقيق اللامركزية والحوكمة الإلكترونية في الجمهورية اليونانية

بيان لـ:

- صاحب السعادة السيد استيبان ب. كونيخوس الابن، وكيل الشؤون الخارجية في جمهورية الفلبين، رئيسة المنتدى لعام ٢٠٠٨

١٠/٠٠–١٠/١٥ استراحة قهوة، The Muses Foyer

١٠/١٥–١٣/٠٠ الجلسة الافتتاحية (تابع) والمناقشة العامة، قاعة أ. تريانتي (A. Trianti Hall)

١٠/١٥–١٢/٣٠ – مداخلات المشاركين

١٢/٣٠–١٣/٠٠ – تقرير بشأن "الأيام المكرسة للمجتمع المدني" – منتدى عام ٢٠٠٩

١٣/٠٠–١٥/٠٠ حفل غداء في ضيافة الحكومة الهيلينية، The Muses Foyer

١٥/٠٠–١٨/٠٠ اجتماعات الموائد المستديرة

المائدة المستديرة ١	المائدة المستديرة ٢	المائدة المستديرة ٣
العمل على نجاح مترابطة الهجرة – التنمية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية	إدماج وإعادة إدماج المهاجرين والتنقل في سبيل التنمية	الاتساق السياساتي والمؤسسي وإقامة الشراكات
المنسق: السيد روميو متساس	**المنسق: إيرينا أوميلانيوك**	**المنسق: د. رولف جيني**
الاجتماع ١-١ (قاعة ن. سكالكوتاس – *N. Skalkotas Hall*)	الاجتماع ٢-٢ (قاعة باكويت – *Banquet Hall*)	الاجتماع ٣-٢ (*MC 3 Hall*)
تعميم مراعاة مسألة الهجرة في التخطيط الإنمائي– الجهات الفاعلة الرئيسية، والاستراتيجيات الرئيسية، والإجراءات الرئيسية.	إعادة الإدماج والهجرة الدائرية – مدى الفعالية بالنسبة للتنمية	العمليات والمنتديات الإقليمية والأقاليمية
الرئيسان المشاركان:	**الرئيسان المشاركان:**	**الرئيسان المشاركان:**
السفير د. مركوريوس كارافوتياس – اليونان	**صاحبة السعادة السيدة ميتزي غورغل فالينتي دا كوستا** – البرازيل	**السيد بيتر هيوغز** – أستراليا
السيدة إكاترينا بوراشيك – **جمهورية** مولدوفا	**البروفسور آوغوستو مانويل كورريا** – البرتغال	**صاحب السعادة السيد سيهاساك فوانكتكيو** – تايلند
المقرر:	المتكلمون*:	المتكلمون:
السيد فيفيكنندسينغ جويسوري – موريشيوس	**السيد مايكل تتزلاف (السيد هانس يواكيم ستانغ)** – ألمانيا	**صاحبة السعادة السيدة لورينا إسكوديرو** – إكوادور
	السيد رولاندو غارسيا ألونزو – المكسيك	**السيدة نيكول مارتان** – فرنسا
	السيد أنيل كومار كوكيل – **موريشيوس**	**د. عريفيان حبيبي** – إندونيسيا
	المقرر:	**البروفسور راندال هانسن** – كندا
	السيدة خيمينا بوتيرو – كولومبيا	المقرر:
	* وقد تكلم السيد هوغو تافاريس آوغوستو باسم رئيس الاجتماع البرتغالي	**السيد أشسانول حبيب** – إندونيسيا

١٩/٣٠-١٨/٠٠	حفل استقبال تستضيفه نائبة الوزير السيدة تزاكري، The Muses Foyer.

الخميس ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩

١٢/٠٠-٩/٠٠ اجتماعات الموائد المستديرة (تابع)

المائدة المستديرة ١	**المائدة المستديرة ٢**	**المائدة المستديرة ٣**
العمل على نجاح مترابطة الهجرة – التنمية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية	إدماج المهاجرين وإعادة الإدماج والتنقل في سبيل التنمية	الاتساق السياساتي والمؤسسي وإقامة الشراكات
المنسق: السيد روميو متساس	**المنسق: د. إيرينا أوميلانيوك**	**المنسق: د. رولف جيني**
الاجتماع ١-٢ (*MC 3 Hall*)	الاجتماع ٢-١ (قاعة ن. سكالكوتاس – *N. Skalkotas Hall*)	الاجتماع ٣-١ (قاعة باكويت – *Banquet Hall*)
إشراك المغتربين والمهاجرين في سياسات وبرامج التنمية– ما هو دورهم؟ وما هي المعوقات التي يواجهونها؟	إدماج وحماية وقبول المهاجرين في المجتمع – الربط ما بين حقوق الإنسان وتمكين المهاجرين في سبيل التنمية.	الاتساق السياساتي والمؤسسي – آخر البيانات ونتائج البحوث
الرئيسان المشاركان:	**الرئيسان المشاركان:**	**الرئيسان المشاركان:**
صاحب السعادة السيد خوان مانويل غوميز روبليدو – المكسيك	**صاحب السعادة السيد بابلو تيتامانتي – الأرجنتين**	**صاحب السعادة السيد محمد البرنوسي – المغرب**
صاحب السعادة السيد هان – ماوريتس شابفيلد – هولندا	**السيد أليكس زلامي – الإمارت العربية المتحدة**	**صاحب السعادة السيد إدوارد غنيسا – سويسرا**
المقرر:	المتكلمون:	المقرر:
السيد فاهي غيفورغيان – أرمينيا	**السيدة ناسيا إيوانو – اليونان**	**السيد تيموثي غرين – المملكة المتحدة**
	السيدة إستريلا رودريغز – إسبانيا	
	المقرر:	
	السيد مانويل إمسون – الفلبين	

١٢/٠٠–١٣/٣٠	حفل غداء في ضيافة الحكومة الهيلينية، The Muses Foyer
١٣/٣٠–١٦/٣٠	**اجتماعات الموائد المستديرة (تابع)**
	اجتماع ١–٣ (قاعة ن. سكالكوتاس – *N. Skalkotas Hall*)
	تناول الأسباب الجذرية للهجرة التنمية، وتحديداً في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة
	الرئيسان المشاركان:
	صاحب السعادة السيد محمد عبد الحنَّان – بنغلاديش
	السيدة ليزا فيليبس – المملكة المتحدة
	المقرر: **السيد يوهان فيك** – جنوب أفريقيا
١٤/٠٠–١٦/٠٠	**جلسة خاصة:** مستقبل المنتدى (قاعة باكويت – Banquet Hall)
	رؤساء الوفود فقط
١٦/٠٠–١٧/٠٠	استراحة قهوة The Muses Foyer
١٧/٠٠–١٨/٠٠	**الجلسة الاختتامية، قاعة أ. تريانتي (A. Trianti Hall)**
	– التقارير بشأن اجتماعات الموائد المستديرة
	المقرر العام للمائدة المستديرة ١: **السيدة إليزابيث أدجل** – غانا
	المقرر العام للمائدة المستديرة ٢: **السيدة سيسيليا روميرو كاستييو** (المكسيك)
	المقرر العام للمائدة المستديرة ٣: **السيدة إيفا هاغينسين** (النرويج)
	المقرر العام للقضايا الجنسانية: **السيد أندرياس تاكيس** – اليونان
	النتائج المتعلقة بمستقبل المنتدى: **السيد بيتر سذرلند** (السيد فرنسوا فوِينا)
	– المناقشة النهائية للتقارير
١٨/٠٠–١٨/١٥	**– "السبيل للمضي قدماً" (The Way Forward) – صاحب السعادة السيد خوان مانويل غوميز روبليدو**، وكيل الشؤون المتعددة الأطراف وحقوق الإنسان، وزارة الخارجية، المكسيك
١٨/١٥–١٨/٣٠	**– الكلمة الختامية لرئيس المنتدى لعام ٢٠٠٩**
١٨/٤٥–١٩/٣٠	**مغادرة المشاركين بالحوافل إلى مكان تنظيم العشاء الوداعي (مقابل "ميغارون موسيكيس" Megaron Mousikis)**
١٩/٣٠–٢٢/٠٠	**العشاء الوداعي في ضيافة نائبة الوزير السيدة تزاكري (Alsos Nymfon، Agios Stefanos)**
٢٢/٠٠	**التوجه بالحوافل إلى الفنادق**

المرفق الرابع

التبرعات المقدمة إلى المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية المعقود في أثينا عام ٢٠٠٩

الجهة المانحة	المبلغ	الغرض
التبرعات المالية		
البلدان		
أستراليا	٢٥ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية	أتعاب مستشارين دوليين
بلجيكا (عن طريق المنظمة الدولية للهجرة)	٣٥ ٠٠٠ يورو	مشاركة مكاتب السياسات الإنمائية
الدانمرك	٧٥٠ ٠٠٠ كرونة دانمركية	مشاركة أقل البلدان نموا
فنلندا	٤٥ ٠٠٠ يورو	الإعداد للجلسة ٣-١
إسرائيل	٥ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية	المساعدة في تكاليف الترجمة التحريرية
هولندا	١٠٠ ٠٠٠ يورو	المناسبات التحضيرية/أموال غير مخصصة
	٥٥ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية	تنفيذ مشاريع متابعة للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية
النرويج	١٠٠ ٠٠٠ يورو	مشاركة أقل البلدان نموا
إسبانيا	١٠٠ ٠٠٠ يورو	تبرعات مقدمة إلى وحدة الدعم
السويد	٧٠٠ ٠٠٠ كرونة سويدية	مشاركة أقل البلدان نموا
سويسرا	٣١ ٢٥٠ يورو	المساعدة في تكاليف الترجمة التحريرية
الإمارات العربية المتحدة	٢٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية	تنفيذ مشروع متابعة للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية
	٢٥ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية	تنفيذ مشروع متابعة للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية
المملكة المتحدة (وزارة التنمية الدولية)	٢٥ ٠٠٠ جنيه استرليني	مشاركة أقل البلدان نموا

جهات مانحة أخرى		
مجموعة بلدان أفريقيا ومنطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ	٢٠٠ ٠٠٠ يورو	مشاركة بلدان مجموعة بلدان أفريقيا ومنطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ
مؤسسة ماك آرثر	١٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية	مشاركة أقل البلدان نموا
تبرعات غير مالية		
البلدان		
بلجيكا	تبرعات عينية	إعارة مستشارين دوليين
المكسيك	تبرعات عينية	المساعدة في الترجمة التحريرية
هولندا	تبرعات عينية	إعارة مستشارين دوليين
سويسرا	تبرعات عينية	إعارة مستشارين دوليين
جهات مانحة أخرى		
الجماعة الأوروبية	تبرعات عينية	تقديم مترجمين شفويين
منظمة العمل الدولية	تبرعات عينية	تقديم مكان لعقد جلسات جنيف التحضيرية والمساعدة في الترجمة التحريرية
المنظمة الدولية للهجرة	تبرعات عينية	إعارة مستشارين دوليين وتقديم مساعدة تقنية

المرفق الخامس

أيام المجتمع المدني للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية **إدماج سياسات الهجرة في استراتيجيات التنمية من أجل منفعة الجميع** **البرنامج** ٢-٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ منتجع أستير بالاس، فولياغميني، أثينا، اليونان	
الأحد، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩	
الوصول: فريق مؤسسة أوناسيس للترحيب في الفندق ردهة فندق ويستين - منتجع أستير بالاس ردهة فندق أريون - منتجع أستير بالاس	
١٧/٠٠-٢٠/٠٠ ردهة فندق ويستين	**التسجيل**
٢٠/٠٠-٢١/٣٠ غرفة استقبال وتقديم مشروبات، فندق ويستين	**حفل استقبال ترحيبي - كوكتيل**

المؤتمر، اليوم الأول	
الاثنين، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩	
٨/٠٠-٩/٣٠ ردهة فندق ويستين	**التسجيل**
٩/٤٥-١١/٣٠ قاعة بيرغولا	**حفل الافتتاح** **بحضور فخامة رئيس الجمهورية الهيلينية الدكتور كارولوس بوبولياس** خطابات ترحيبية موجزة: – **السيد أنتوني إس. بابادميتيريو** رئيس مؤسسة ألكساندر إس. أوتاسيس ذات النفع العام – **السيد كوستا غافراس** رئيس أيام المجتمع المدني مداخلات من أعضاء الحكومة اليونانية والأحزاب السياسية – **الدكتور ديميتريوس ج. بابادميتريو** رئيس معهد سياسات الهجرة بيانات: – **السيد جيم كليفتون** رئيس شركة غالوب والمسؤول التنفيذي فيها – **السيدة نيلي إسيبوفا** مديرة بحوث الهجرة العالمية والمديرة الإقليمية لمؤسسة غالوب لاستطلاعات الرأي **مناقشة** **"عند خط الانطلاق" للسيدة ماريانا موسشو** أمينة مجلس مؤسسة ألكساندر إس. أوناسيس ذات النفع العام

الاثنين، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩	
جلسات المائدة المستديرة	
١٣/٠٠-١١/٣٠	**المائدة المستديرة ١:**
قاعتي أطلس ألف وباء وقاعات كوسموس ألف وباء وجيم وقاعة إيريس	**"كيفية تسخير الصلة بين الهجرة والتنمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية"** **الجلسة ١-١** دمج الهجرة في العناصر الرئيسية لتخطيط التنمية واستراتيجياتها الرئيسية ومشاريعها الرئيسية. **الجلسة ١-٢** إشراك المغتربين والمهاجرين في سياسات وبرامج التنمية – ما هو دورهم؟ وما هي العقبات التي تواجههم؟ **الجلسة ١-٣** التصدي للأسباب الجذرية للهجرة من خلال التنمية، ولا سيما في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة.
١٤/٣٠-١٣/٠٠ قاعة بيرغولا، فندق ويستين	**وجبة الغذاء**
١٦/١٥-١٤/٤٥ قاعتي أطلس ألف وباء وقاعة إيريس وقاعات كوسموس ألف وباء وجيم	**المائدة المستديرة ٢:** **"إدماج ا لمهاجرين وإعادة وإدماجهم وانتقالهم بين البلدان من أجل التنمية"** **الجلسة ٢-١** إدماج المهاجرين في المجتمع وحمايتهم وقبولهم فيه – الربط بين حقوق الإنسان وتمكين المهاجرين من أجل التنمية. **الجلسة ٢-٢** إعادة الدمج والهجرة المتنقلة – هل هما فعالتان للتنمية؟
١٦/٤٥-١٦/١٥ غرفة استقبال وتقديم مشروبات، فندق ويستين	**استراحة**

الاثنين، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩	
١٦/٤٥-١٧/٤٥ قاعة بيرغولا، فندق ويستين	**جلسة عامة** **رسالة من مانيلا** **السيدة فيكي غارشيتورينا** رئيسة مؤسسة أيالا **الانطباعات الأولى – المائدة المستديرة ١ والمائدة المستديرة ٢**
١٧/٤٥-١٨/٣٠	**وقت فراغ**
١٨/٣٠	**الانطلاق لزيارة متحف أكروبوليس الجديد**
١٩/٣٠-٢٢/٣٠	**متحف أكروبوليس الجديد، جولة وعشاء**
المؤتمر، اليوم الثاني	
الثلاثاء، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩	
٨/٣٠-٩/٣٠ قاعة بيرغولا، فندق ويستين	**جلسة عامة** **اختتام أعمال المائدة المستديرة ١ والمائدة المستديرة ٢: النقاط الرئيسية**
٩/٣٠-١١/٠٠ قاعتي أطلس ألف وباء وقاعة إيريس وقاعات كوسموس ألف وباء وجيم	**المائدة المستديرة ٣:** **"تلاحم السياسات والتلاحم المؤسسي والشراكات"** **الجلسة ٣-١** **الجلسة ٣-٢** تلاحم السياسات والتلاحم المؤسسي – أحدث البيانات ونتائج البحوث. العمليات والمنتديات الإقليمية والأقاليمية.
الثلاثاء ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩	
١١/٠٠-١١/٣٠ غرفة استقبال وتقديم مشروبات، فندق ويستين	**استراحة**
١١/٣٠-١٣/٠٠ قاعتي أطلس ألف وباء وقاعة إيريس وقاعات كوسموس ألف وباء وجيم	**المائدة المستديرة ٤** **الجلسة ٤-١** **الجلسة ٤-٢** بناء التحالفات: قطاع الأعمال والعمل مع الجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني مستقبل المنتدى

١٣/٠٠-١٤/٣٠ قاعة بيرغولا، فندق ويستين	**وجبة الغذاء**	
١٥/٠٠-١٦/٣٠ قاعة بيرغولا، فندق ويستين	**جلسة عامة:** **اختتام أعمال المائدة المستديرة ٣ والمائدة المستديرة٤: النقاط الرئيسية**	
١٦/٣٠-١٧/٤٥	**جلسات لقاء المجتمع المدني والحكومات**	
	لقاء المائدة المستديرة ١ ''كيفية تسخير الصلة بين الهجرة والتنمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية'' قاعة أطلس ألف (فندق ويستين)	**لقاء المائدة المستديرة ٢** ''إدماج المهاجرين وإعادة دمجهم وانتقالهم بين البلدان من أجل التنمية'' قاعة أطلس باء (فندق ويستين)
	لقاء المائدة المستديرة ٣ ''تلاحم السياسات والتلاحم المؤسسي والشراكات'' قاعة إيريس (فندق ويستين)	**لقاء المائدة المستديرة ٤** ''بناء التحالفات: وضع خطة عمل مشتركة بين القطاع الخاص والمجتمع المدني ومقرري السياسات'' قاعة أثينا ألف (فندق أريون)

الثلاثاء، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩	
١٦/٣٠-١٧/٣٠ قاعات كوسموس ألف وباء وجيم، فندق ويستون	**تقديم تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩** ”تذليل العقبات – التنقل البشري والتنمية“ **السيدة جيني كلوغمان** المديرة المسؤولة عن تقرير الأمم المتحدة عن التنمية **مناقشة**
١٧/٣٠-١٧/٤٥ قاعة استقبال وتقديم مشروبات، فندق ويستين	**استراحة**
١٧/٤٥-١٩/١٥ قاعات كوسموس ألف وباء وجيم، فندق ويستين	**الجلسة العامة الختامية** – **السيد كوستا غافراس** رئيس أيام المجتمع المدني – **السيدة ثيودورا تساكري** نائبة وزير الداخلية واللامركزية والحوكمة الإلكترونية ********** – **الدكتور ديليب راثا** خبير اقتصادي أقدم، الفريق المعني بالهجرة والتحويلات المالية، مجموعة آفاق التنمية، البنك الدولي (واشنطن العاصمة) **”التحويلات المالية والتنمية في أوقات اليسر والعسر“** **مناقشة** ********** – **السير بيتر ساثرلاند** الممثل الخاص للأمم المتحدة لشؤون الهجرة الدولية والتنمية **احتفال منح جائزة ”هيستيا“ أوناسيس الدولية في مجال إدماج المهاجرين والتنمية البشرية** ********** **ملاحظات ختامية** **التسليم من اليونان إلى المكسيك**
١٩/١٥-٢٠/٠٠	**وقت فراغ**
٢٠/٠٠-٢٢/٣٠ قاعة بيرغولا، فندق ويستين	**حفل وداع – سهرة يونانية**

قائمة الرؤساء والمقررين

المائدة المستديرة ١

المقررة العامة: كاثلين نيولاند				المنسقة: أنتيغون ليبيراكي	
المائدة المستديرة ١-١ قاعتي كوسموس ألف وباء		**المائدة المستديرة ١-٢ قاعتي أطلس ألف وباء**		**المائدة المستديرة ١-٣ قاعة أطلس ألف وقاعة إيريس**	
الرؤساء	**المقررون**	**الرؤساء**	**المقررون**	**الرؤساء**	**المقررون**
خالد كوسر	جان بيير كاسارينو	وليام غويس	غرايمي هوغو	آنا أفيندانو	ريتشارد بلاك
كاثلين نيولاند	كوستيس فايتسوس	سيد سيف	لورا تشابيل الحق	دون فلين	بينود خادريا

المائدة المستديرة ٢

المقرر العام: مهدي لحلو		المنسقة: آنا ترايندافيليدو	
المائدة المستديرة ٢-١ قاعتي كوسموس ألف وباء وجيم		**المائدة المستديرة ٢-٢ قاعتي أطلس ألف وباء وقاعة إيريس**	
الرؤساء	**المقررون**	**الرؤساء**	**المقررون**
دانييل فيرجر	مهدي لحلو	تشاد بوليك	إبراهيم عواد
سين سوك لي	ماتلوتلينغ ماتلو	تسنيم سيديكوي	جون أوتشو
كامالام بانيكر	جيني كلوغمان	نيها ميسرا	تشرالامبوس كاسيميس

المائدة المستديرة ٣

المقررة العامة: دوريس بيشكي		المنسقة: روبي غروباس	
المائدة المستديرة ٣-١ قاعتي كوسموس ألف وباء وجيم		**المائدة المستديرة ٣-٢ قاعتي أطلس ألف وباء وقاعة إيريس**	
الرؤساء	**المقررون**	**الرؤساء**	**المقررون**
سوزان مارتن	دوريس بيشكي	راجان إيرودايا سيباستيان	باريزا كاستانيوس لويس ميغيل
ساسكيا جنت نوليس	مايكل كليمانس	ماريو سانتيلو	ميشيل كلين سولومون
عبد الله محمد	ديليب راثا	خادي ساخو نيانغ	تشوكوي إميركا تشيكيزي

المائدة المستديرة ٤

المقرر العام:		المنسق:	
هاري كيريازيس (٤-١)		ديمتريوس ج. بابادميتريو (٤-١)	
مارتينا لايبش (٤-٢)		غريغوري مانياتيس (٤-٢)	
المائدة المستديرة ٤-١ قاعتي كوسموس ألف وباء وجيم		**المائدة المستديرة ٤-٢ قاعتي أطلس ألف وباء وقاعة إيريس**	
الرؤساء	**المقررون**	**الرؤساء**	**المقررون**
إيلين يوست	فيرونيكا سينثا ساراسواتي	كولين راجاه	جينيفر برينكيرهوف
أنغيليكا سالاس	ماريلينا هينكابيه	مارتينا لايبش	كاثرين تاكتاكوين
ديفيد أركليس	هاري كيريازيس	فيكي غارتشيتورينا	ناتاشا إسكندر

المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية – الأيام المخصصة للمجتمع المدني
أثينا ٢٠٠٩

بدعم أساسي من:
مؤسسة ماك آرثر

وبدعم من:
مؤسسة أليكساندر إس. أوناسيس للمنفعة العامة
معهد المجتمع المفتوح
مؤسسة ويسترن يونيون

المرفق السادس

المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية – أثينا – ٢٠٠٩

تقرير
عن اجتماعات الأيام المخصصة للمجتمع المدني – التي عقدت
في سياق المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية

إدماج سياسات الهجرة والتنمية
استراتيجيات من أجل تحقيق المنفعة الجميع

أثينا، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩

أثينا: المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية ٢٠٠٩
تقرير عن سير الاجتماع

المائدة المستديرة ١
كيف يمكن تسخير العلاقة بين الهجرة والتنمية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للتنمية

محصلة الجلسات

١-١ إدماج الهجرة في تخطيط التنمية – الأطراف الفاعلة الرئيسية – الاستراتيجيات الرئيسية – الإجراءات الرئيسية.

١-٢ إشراك المغتربين والهجرة في وضع سياسات وبرامج التنمية – أدوارهما؟ القيود التي تعترضهما؟

١-٣ معالجة الأسباب الجذرية للهجرة من خلال التنمية، ولا سيما في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة.

المائدة المستديرة ١ – موجز مختصر وتوصيات رئيسية من أجل اتخاذ إجراءات:

عقدت كل جلسة في ظل خلفية من الاقتناع المشترك بأن الهجرة تسهم بالفعل في التنمية (بالرغم من أنها لا تشكل بديلا لسياسة شاملة للتنمية)، وبأنه ينبغي النظر إلى المهاجرين بصفتهم مشاركين ناشطين في التنمية، وبأنه ينبغي أن يستفيد المهاجرون فضلا عن بلدان المنشأ وبلدان المقصد بمزايا سياسات الهجرة وتخطيط التنمية. وأحاط المشاركون علما بأوجه التفاوت والمزايا التفاضلية للتنمية في الاقتصاد العالمي، إضافة إلى المنازعات العنيفة، بصفتها الأسباب الأساسية للهجرة، وأحاطوا علما بأن مساهمات المهاجرين بحد ذاتها لا يمكن أن تتغلب على العوامل الهيكلية ولا الحوكمة الرديئة. ووافق المشاركون على أن المراعاة الدقيقة لحقوق الإنسان وحقوق العمل للمهاجرين تعد أساسا جوهريا للتنمية. وأعرب مشاركون كثيرون عن تأييدهم للمصادقة على الاتفاقات الدولية ذات الصلة بحقوق المهاجرين، بما في ذلك اتفاقيات منظمة العمل الدولية، واتفاقيات حقوق الإنسان الأساسية، ولا سيما ، اتفاقية الأمم المتحدة الدولية المتعلقة بحقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وتنفيذ تلك الاتفاقيات.

١ – ينبغي أن تتخذ إجراءات حازمة، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، لتنظيم ورصد سياسات التوظيف، وإنفاذ القوانين المطبقة: وإقرار أعلى حد للرسوم المسموح بها،

وإقرار ممارسة أن يدفع أرباب العمل رسوم التعيين باعتبار ذلك ممارسة جيدة؛ وإقرار سياسات حماية المُبلغين عن المخالفات وإيجاد آليات للإبلاغ عن الإساءات.

٢ - ينبغي منح فترة سماح للمهاجرين الذين يفقدون وظائفهم نتيجة لحالة الكساد الاقتصادي، مشفوعة بالسماح لهم بالبقاء في بلد المقصد، لإتاحة الفرصة لهم كي يجدوا وظيفة أخرى. والسماح بعودة المهاجرين الذين يقررون العودة إلى أوطانهم وأن يعودوا إليها في أمان وبكرامة.

٣ - تخفيض تكاليف معاملات الهجرة: وتبسيط الاشتراطات المتضمنة في الوثائق (غالبا ما تتضمن طلبات القبول تفاصيل كثيرة ومن المستحيل من الناحية العملية أن يستكملها شخص عادي بدون مساعدة محام)، وتخفيض مصاريف الحصول على الوثائق الرسمية مثل جوازات السفر وتبسيط إجراءاتها، وزيادة توفير المعلومات عن إجراءات الهجرة لتقليل اعتماد المهاجرين على الوسطاء؛ وإضفاء طابع المهنية على ممارسات القنصليات المتصلة بإصدار التأشيرات ورصد تلك الممارسات، والحد من التعسف والممارسات الرديئة من قبيل طلب الرشى.

٤ - ينبغي أن تتخذ مبادرات أكثر قوة لمكافحة المعلومات الخاطئة عن المهاجرين وأثر الهجرة الذي يثير الرأي العام ضد المهاجرين.

٥ - ينبغي أن تشترك جميع الوزارات والإدارات التي تتناول مسائل الهجرة في المناقشات بين الوزارات والإدارات الحكومية بشأن الهجرة والتنمية (المتعلقة بصياغة السياسات وتنفيذها) - بما في ذلك على سبيل المثال، وزارات الصحة، والتعليم، والعمل والضمان الاجتماعي، ولا سيما التنمية/المساعدات الخارجية. وينبغي أن يتم التنسيق أيضا بصورة ''عمودية''، على جميع المستوى الحكومي - الوطني، ومستويات الولاية والمقاطعة والبلديات. ويتعين إجراء مشاورات منتظمة مع هيئات التنسيق التابعة للحكومات وبين منظمات المجتمع المدني (بما في ذلك منظمات المهاجرين).

٦ - يتعين النظر في وضع أنظمة مبسطة وشفافة من أجل الحصول على تصاريح العمل وتستند إلى الطلب، وتوفر حماية قوية لمستويات الأجور وأوضاع العمل.

٧ - ينبغي وضع مدونات سلوك تنظم التوظيف على أسس أخلاقية بحيث لا تقيد حرية الحركة وتتجنب التمييز على أساس المنشأ القومي.

٨ - ينبغي وضع سياسات في القانون الوطني لحماية العاملين بالمنازل، والتعاون مع منظمات المجتمع المدني لرصد وتعزيز الامتثال لتلك السياسات.

٩ - ينبغي تقليل العقبات التي تعترض إنشاء منظمات للمغتربين، وبناء قدراتهم، وإشراك أعضاء جاليات المغتربين في عمليات تخطيط التنمية وتنفيذها على أساس روتيني. وينبغي التماس آراء المهاجرين، ورابطات المهاجرين وأفراد جاليات المغتربين بشأن القضايا المتصلة بأوجه القصور في الحكم والعقبات التي تعترض التنمية، والاهتمام بتلك الآراء.

١٠ - ينبغي علاج مسألة فقدان الموارد البشرية في قطاع الصحة وذلك بالاستثمار في ذلك القطاع في بلدان المنشأ، وزيادة الإمداد بالموظفين العاملين في مجال الرعاية الصحية من ذوي المهارات، وتعزيز نظام الصحة العامة لتمكينه من دفع أجور محسنة وتهيئة أوضاع عمل محسنة لعدد ملائم من العاملين في مجال الرعاية الصحية.

١١ - ينبغي توجيه رسالة واضحة من المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية إلى مؤتمر كوبنهاغن المعني بتغير المناخ مفادها أنه يتعين أن تحتل مسألة المهاجرين والمهاجرين المحتملين ومصالحهم في مكانة بارزة في جدول أعمال سياسة المؤتمر.

المائدة المستديرة ٢

إدماج المهاجرين وإعادة إدماجهم وتدويرهم من أجل تحقيق التنمية

محصلة الجلسات

٢-١ إدماج المهاجرين في المجتمع وحمايتهم وقبولهم؛ ربط حقوق الإنسان بتمكين المهاجرين من أجل تحقيق التنمية

٢-١ إعادة الإدماج والهجرة الدائرية - هل هما فعّالتان في تحقيق التنمية؟

المائدة المستديرة ٢ - موجز مختصر وتوصيات رئيسية من أجل اتخاذ إجراءات:

ركزت الجلسات على ثلاث مجموعات من القضايا الرئيسية هي: الحقوق والهجرة الدائرية وإعادة الإدماج.

الحقوق

يحق لجميع العمال المهاجرين التمتع بحقوق العمل الأساسية بما في ذلك عدم التمييز (أي التمتع بنفس المعاملة ونفس أوضاع العمل، ونفس الأجور مقارنة بالعمال الوطنيين). الأمر الذي من شأنه أن يوفر الحماية في مجالي الحقوق وأوضاع العمل على حد سواء للعمال

المهاجرين، فضلا عن العمال الوطنيين. وهذه الحقوق منصوص عليها في اتفاقيات ومعاهدات الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية، على حد سواء.

١ - ينبغي التصديق على هذه الاتفاقيات وتنفيذها ويمكن أن يساعد المجتمع المدني في رصد تنفيذها.

٢ - نود أن نؤكد التوصيات التالية بصفتها الحد الأدنى لمجموعة الشروط لكل من المهاجرين المؤقتين والمهاجرين المقيمين لآجال طويلة.

- مرونة تصاريح البقاء: تغيير تصاريح البقاء من البقاء لآجال قصيرة إلى البقاء لآجال طويلة.
- إتاحة إمكانية التنقل وحرية الحركة.
- إتاحة إمكانية الحصول على المزايا (المعاش التقاعدي والتأمينات والتأمين الصحي وتراكم الاستحقاقات).
- إتاحة فرص الحصول على العدالة.
- إتاحة فترة زمنية معقولة للمهاجرين العاطلين كي يتسنى لهم الحصول على وظائف جديدة.
- إتاحة التعليم العام والتأمين الصحي الوقائي للجميع.

٣ - ينبغي أن تعي الحكومات أن تكاليف عدم اتخاذ إجراءات قد تكون أكثر من تكاليف تقديم هذه الخدمات.

٤ - ينبغي إيلاء الاهتمام بصفة خاصة لحالة الضعف التي تعتري العاملين في الخدمة المترلية.

الهجرة الدائرية

ينبغي النظر إلى الهجرة الدائرية على أساس أنها تختلف بصورة جوهرية عن برامج الهجرة المؤقتة كما يتعين إيضاح مفهوم الهجرة الدائرية على صعيد السياسة العامة. وفي جميع الحالات:

٥ - ينبغي أن تجري الحكومات تعديلات على أنظمة التأشيرات بحيث تسمح بمنح تأشيرات دخول لمرات عديدة ووضع برامج ''اختبار'' لمن يفكرون في العودة.

٦ - ينبغي أن يدفع أصحاب الأعمال تكاليف التوظيف، ولكن ينبغي أن تدفع الحكومات تكاليف التدريب وتطوير المهارات أو برامج التدرب على اللغات بصفتها خدمات عامة. ونحن نسلم بالفعل بأن البلدان النامية قد لا تكون قادرة على توفير هذه الخدمات برمتها.

٧ - ينبغي أن تكون مدة برامج الهجرة الدائرية طويلة بحيث تمكن المهاجرين من اكتساب مهارات متراكمة وتوفير مدخرات.

٨ - لا ينبغي أن تؤدي برامج الهجرة الدائرية إلى تشتيت الأسر لفترات زمنية طويلة وينبغي أن تُيسر هذه البرامج قابلية تحويل الاستحقاقات.

إعادة الإدماج

٩ - تدعو الحاجة إلى إبرام اتفاقات ثنائية/متعددة الأطراف - من أجل تحديد سياسات إعادة الإدماج وتنفيذها.

١٠ - ينبغي الترويج للدور الذي تقوم به الحكومة المحلية والدور الذي يضطلع به المجتمع المدني بقيمتيهما.

المائدة المستديرة ٣
السياسات العامة والاتساق المؤسسي والشراكات

محصلة الجلسات

٣-١ الاتساق السياساتي والمؤسسي: أحدث البيانات ونتائج الأبحاث

٣-٢ العمليات والمنتديات الإقليمية والأقاليمية

المائدة المستديرة ٣ - موجز مختصر وتوصيات رئيسية من أجل اتخاذ إجراءات:

استندت مناقشات المائدة المستديرة إلى ورقات المعلومات الأساسية والنتائج التي خلصت إليها تلك الورقات. وأثيرت مسألة فهم التحدي الذي يمثله الاتساق بصفتها مسألة تتسم بالأهمية: ماذا يتعين اتساقه ومن ينبغي اتساقه من أجل أي غرض؟ ولقد أثارت الأزمة الاقتصادية العالمية تساؤلات بشأن مفاهيم الاتساق السابقة، ودور الدولة وضرورة حماية المهاجرين وحقوقهم التي ينبغي معالجتها، بما يتناقض مع تجريم المهاجرين المُشاهد في الوقت الحاضر.

ينبغي فهم التنمية بصورة عامة كما هو الحال بالنسبة لمفهوم التنمية البشرية وينبغي أن تؤخذ في الحسبان التكاليف والمزايا الاجتماعية، ولا ينبغي التركيز فحسب على النمو الاقتصادي. وبالمثل، ولكي تصبح سياسة الاتساق ذات مغزى، يتعين بحث في جميع أشكال الهجرة. ويشمل ذلك الهجرة المؤقتة، والهجرة الدائمة، والهجرة غير المنتظمة، فضلا عن الهجرة الدائرية والهجرة العائدة، ولكن توجد أيضا ثمة حاجة إلى حماية المهاجرين وأفراد جاليات المغتربين.

وأبرزت المائدة المستديرة الحاجة إلى وضع إطار راسخ للحقوق إستنادا إلى الاتفاقيات الدولية. واعتبرت حقوق الأفراد وأسرهم بمثابة نقطة التقاء محتملة لاجتماعات المجتمع المدني في المنتديات المحلية والإقليمية والوطنية والدولية.

وفي الوقت نفسه، من الضروري كسر الحواجز القائمة بين الهجرة والتنمية ومجالات أخرى ذات صلة مثل التجارة. ولا بد أيضا من زيادة الاهتمام من مراعاة تغير المناخ في سياق الهجرة والتنمية، على حد سواء.

وهناك حاجة إلى تحسين قاعدة الأدلة، ولكن من الضروري أيضا أن يستخدم صانعو السياسات الأدلة والبحوث المتوافرة. ويتعين أن تشترك منظمات المجتمع المدني في البحوث وبرامج السياسات وفي المداولات بطريقة أكثر شمولا وفي مشاورات ذات مغزى؛ وهذا أمر له صلة بصفة خاصة بمؤسسات الهجرة ومنظمات أخرى جاليات المغتربين التي يتعين عليها أن تلتمس السبل للحصول على تأييد الحكومات بطريقة ذات جدوى وتستند إلى المبادئ. ومن ثم هناك حاجة إلى الشفافية فيما يتعلق بالبيانات والأبحاث المتوفرة وحجم البيانات المتوفرة.

توصيات:

١ - من شأن الربط بين نبذات الهجرة واستراتيجيات حدة الفقر أن يشكل أداة مفيدة للربط بين التعاريف الأوسع نطاقا وتحديد الاحتياجات اللازمة للبرامج والتعاون.

٢ - يتعين زيادة تعزيز الدراسات التحليلية عن التحويلات المالية وآثارها. ينبغي أن لا تقتصر الدراسات التحليلية على أعلى الأرقام، بل ينبغي أن نبحث أيضا في الفوائد وتكاليف المزايا بالنسبة للأفراد وللجاليات التي تنتمي إليها أسرهم. وفي هذا السياق، وعلى غرار ما عليه الحال في المواضيع الأخرى لخطط البحوث، يتعين أن تكمل المنهجيات الكمية والنوعية بعضها البعض كي يتسنى فهم النطاق والحجم، فضلا عن العمليات.

٣ - وتشمل مجالات البحوث التي سيكون من المفيد أن تحدد أولوياتها ما يلي: مجالات العلاقة بين الهجرة والتنمية وآثار كل منها على التكاليف الاجتماعية والبشرية؛ وقياس مؤهلات العمال المَهَرة؛ والبحوث المتعددة الاختصاصات التي تشمل قطاعات أخرى؛ وأثر الهجرة على الأطفال. ويتعين إعداد بحوث تخصيص الحكومات للأموال من أجل مراقبة الهجرة في مقابل مجالات تطوير الهجرة، فضلا عن أثر التمويل على تحسين مستوى البحوث. وهناك حاجة إلى إعداد بحوث عن أثر الهجرة في البلدان المتلقية على نحو يتسم بقدر أكبر من الدقة، ومن الضروري تشجيع تبادل نتائج البحوث مع المهاجرين أنفسهم. وينبغي أن تتضمن تعدادات/مسوح ٢٠١٠ قضايا محددة في موضوع الهجرة، وساد شعور بضرورة عدم تفويت هذه الفرصة.

٤ - وحيث أن قطاع الصحة مهم للتنمية والهجرة، في بلدان المنشأ وبلدان المقصد، وحيث أن المعلومات من منظمات المغتربين متوفرة، ينبغي إبراز هذا القطاع بصفة خاصة بصفته مجالا رائدا للبحوث يمكن من خلاله فهم الروابط بين الهجرة ونتائجها في المجتمعات؛ وسمات التمييز الخاصة بين المهارات العالية والمهارات المنخفضة، والهجرات التي تدر دخلا عاليا والهجرات التي تدر دخلا منخفضا، وكيفية استخدام المهارات (بما في ذلك الاعتراف بالمؤهلات، وما إلى ذلك)؛ فضلا عن مسألة فقدان المهارات.

٥ - واعتبر إنشاء مركز لتبادل البيانات والبحوث المتوفرة أمرا ملائما - ويمكن إنشاؤه على أساس إبرام اتفاقات ثنائية رائدة بين البلدان.

٦ - واتُفق على أهمية بناء القدرات بالتعاون بين موظفي الحكومة والمجتمع المدني في مجالات قضايا حقوق الإنسان، والتنوع، وتفهم الهجرة، وأولويات التنمية. ورئي أن من المستصوب إنشاء هياكل ثلاثية على غرار الهياكل القائمة في منظمة العمل الدولي وهيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة وأنها سوف تحقق نتائج، بيد أنه يتعين أن تضم هذه الهياكل منظمات المهاجرين ورابطات المغتربين. وهذا نموذج مفيد ويمكن البدء في إنشائه على جميع الصُعد المحلية والوطنية والإقليمية فضلا عن الصعيد العالمي. ومن الضروري بناء قدرات منظمات المجتمع المدني ومنظمات المهاجرين ومنظمات المغتربين لتمكينها من المشاركة في صياغة السياسات. وأثير موضوع الحاجة إلى تطوير مفاهيم تتعلق بإدماج المهاجرين العائدين في بلدان المنشأ.

٧ - ويتعين بذل الوقت وتسخير الموارد البشرية والموارد المالية من أجل تحقيق مشاركة المجتمع المدني فضلا عن إعداد البحوث، وينبغي الاستفادة بالتعاون مع الحكومات لتحقيق التحسينات الضرورية لمنفعة بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد، ولكن أولا وقبل كل شيء، لمنفعة المهاجرين وأسرهم.

اجتماع المائدة المستديرة ٤

حصيلة الجلسات
٤-١- بناء التحالفات: قطاع الأعمال
٤-٢- مستقبل المنتدى

اجتماع المائدة المستديرة ٤ - عرض مقتضب وتوصيات رئيسية باتخاذ إجراءات:

ركزت الجلسة الأولى لهذه المائدة المستديرة على موضوع ''بناء التحالفات: تعاون قطاع الأعمال مع الجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني''، وتوصلت إلى استنتاج مفاده أن الوضع الراهن غير مُرض، وأن التحالفات بين المجتمع المدني وقطاع الأعمال والحكومة ضرورية لتحقيق ما يلي:

١ - تحسين البيئة التنظيمية

(أ) لدينا بالفعل مجموعة من معاهدات واتفاقيات منظمة العمل الدولية (٩٧ و ١٤٣ و ١٨١). وتُحث الحكومات على التصديق على هذه المعاهدات والاتفاقيات وإنفاذها.

(ب) يتعين علينا السعي لتحقيق المزيد من الشفافية والوضوح

'١' تدعو الحاجة إلى توافر معلومات واضحة عن المعاهدات والاتفاقيات الثنائية المتعلقة بالهجرة. ومن الضروري إطلاع المجتمع المدني على هذه الاتفاقات من أجل إسداء ما يلزم من مشورة بهذا الصدد للعمال المهاجرين.

'٢' ينبغي جعل قوانين وأنظمة الهجرة الوطنية مفهومة، والحد من عدد التصنيفات، وإدخال تعديلات عليها عند الضرورة فقط.

'٣' ينبغي أن تكون إجراءات الهجرة خالية من التعقيدات وأن تتم معالجتها بسرعة وبأسلوب منتظم وميسور التكلفة.

٢ - حماية العمال المهاجرين عن طريق ما يلي

(أ) كفالة حقوق الإنسان وحقوق العمالة لجميع العمال بغض النظر عن وضعهم فيما يتعلق بالهجرة.

(ب) إعلام الجهات المعنية بواجباتها.

(ج) تطبيق نفس المعايير على جميع أصحاب العمل فيما يختص بحماية العمال (فالمهاجرون قد يستغلون مهاجرين آخرين أحيانا).

(د) التعاون بين المجتمع المدني والحكومة والسعي للحصول على بيانات أفضل (أعداد المهاجرين وهوياتهم).

(هـ) إيصال معلومات واضحة ومتسقة وجديرة بالثقة عن المسائل ذات الأهمية بالنسبة للمهاجرين، بما في ذلك ما يتعلق بالرعاية الصحية والمشورة القانونية.

'١' اختيار أفضل الأساليب حسب السياق ومستوى إلمام المهاجرين بالقراءة. ويمكن أن يتم ذلك باستخدام مطويات وكتيبات سهلة المنال ويسيرة الاستخدام تتضمن ''ميثاقا لحقوق المهاجرين''.

'٢' فمثلا، في لوس أنجليس تعمل المنظمات غير الحكومية والمسؤولون الحكوميون المكلفون بمسائل الهجرة والكنائس ونقابات العمال وغرف التجارة الإقليمية والمسؤولون القنصليون المكسيكيون معا لإعلام العمال المهاجرين بحقوقهم.

٣ - تحسين صورة المهاجرين عن طريق التعريف بحقائق الأمور

(أ) ينبغي اعتبار المهاجرين أطرافا فاعلة في قطاع الأعمال وأصحاب مشاريع تجارية يرسمون معالم اقتصاد جديد، وليس فقط مجرد ''عمال مهاجرين''.

(ب) ينبغي أن يستخدم قطاع الأعمال خبراته في مجال التسويق لعرض مسوغات تجارية لاستخدام العمال المهاجرين وللمساعدة على تحسين صورة المهاجرين في أذهان الجمهور.

(ج) ينبغي إجراء ونشر دراسات عن الأثر الإيجابي للمهاجرين على الاقتصاد.

٤ - تقاسم أفضل الممارسات بين جميع القطاعات

(أ) ينبغي إنشاء منتدى أو منصة على الإنترنت لتبادل المعلومات عن أساليب العمل المجدية وغير المجدية.

(ب) ينبغي أن يعقد قطاع الأعمال وغيره من فئات المجتمع المدني اجتماعات منتظمة.

استطلعت الجلسة الثانية، المعقودة في نفس الوقت، مستقبل المنتدى وأجرت تقييما ناقدا له فيما يتعلق بأربع مسائل رئيسية، هي:

- للمجتمع المدني مهمته الخاصة ولكنه ليس منفصلا عن المنتدى الحكومي.
- يدعو المجتمع المدني إلى المزيد من المساءلة عن توصيات المنتدى الحكومي.
- يبحث المجتمع المدني في مساءلته هو بنفسه.
- تشكل أيام المجتمع المدني التي ينظمها المنتدى العالمي فرصة فريدة للحوار على الصعيد العالمي. غير أن هذه الأيام يجب أن تستند إلى عمليات وهياكل ديمقراطية وشفافة لكي تسمح بتحقيق نتائج أفضل وبتحسين التعلم والتركيز.

وعلى ضوء ما سبق، قُدمت التوصيات التالية:

١ - فيما يتعلق بالمهمة الأساسية لأيام المجتمع المدني:

(أ) ينبغي للأيام أن تركز على سبيل الأولوية في جدول أعمالها على التأثير على الحكومات.

(ب) ينبغي أن يعالج المشاركون في أيام المجتمع المدني القضايا الخاصة بهم وأن يتعلم بعضهم من بعض، استنادا إلى جدول الأعمال الخاص بهم.

(ج) يجب أن تركز الأيام على الهجرة والتنمية، مع المداومة على اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان.

٢ - كيف نقيس أثر أيام المجتمع المدني على المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية؟

(أ) آلية الرصد: تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إقامة عملية رصد شفافة لأثر أيام المجتمع المدني على المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية. وتتدرج الصفة الرسمية والآليات المقترحة لذلك من آليات رسمية وملزمة إلى أساليب مساءلة غير رسمية.

(ب) وينبغي على الأقل تقديم تقرير باسم الحكومات في بداية أيام المجتمع المدني. وينبغي تشجيع المعاملة بالمثل فيما يتعلق بتقديم التقارير.

(ج) ويُشجع تعزيز التنسيق مع العمليات القائمة، مثل عمليات منظمة العمل الدولية ومجلس حقوق الإنسان لاستعراض ورصد الاتفاقات المصدقة (إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية).

(د) ينبغي السعي لتقييم منظمات المغتربين وإعطاؤها مكانة أبرز في جميع جوانب العملية.

٣ - كيف يمكن للمجتمع المدني كفالة أن تأخذ الحكومات مأخذ الجِد النتائج التي يتوصل إليها والتوصيات التي يقدمها في مجال السياسات، وأن تتخذ إجراءات بشأنها؟

النقاط التالية ذات أهمية بالغة في هذا الصدد:

(أ) تدعو الحاجة إلى تقديم توصيات أكثر تركيزا: ويعني ذلك ضرورة زيادة تركيز المواضيع أيضا.

(ب) تكوين الوفود المشاركة في أيام المجتمع المدني والتمثيل فيها والخبرات في هذا المجال هي من الأمور الحاسمة.

(ج) ينبغي إبلاغ الوفود المشاركة في أيام المجتمع المدني مسبقا بهوية ممثلي الحكومات في المنتدى العالمي.

(د) من النتائج الهامة للأيام تحديد أفضل الممارسات لجعل التوصيات أكثر دقة وقابلية للتطبيق.

(هـ) تتحمل الوفود المشاركة في الأيام مسؤولية رسمية عن الاتصال بمكونات المجتمع المدني على نطاق أوسع، سعيا للإلمام بآراء شريحة أكبر من الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني.

٤ - ما هي أنواع العمليات والهياكل والمبادئ التي ينبغي إنشاؤها لإنجاح المنتدى والأيام بصورة أفضل؟

(أ) ينبغي أن تكون العملية المؤدية إلى أيام المجتمع المدني عملية مستمرة وشفافة وديمقراطية (بالرجوع إلى الآليات الأخرى القائمة في الأمم المتحدة).

(ب) ينبغي للأيام أن تستوحي من مشاورات أولية وطنية وإقليمية أو مواضيعية، قائمة أو مستحدثة، وأن تستند إليها. وينبغي للحكومات إتاحة المجال لهذه المشاورات.

(ج) ينبغي لهذه المشاورات أن تُدمج أولويات المجتمع المدني وتعكسها على نحو دقيق، وأن تُسهم في وضع جدول أعمال للمجتمع المدني على الصعيد العالمي.

(د) ينبغي إقامة شبكات وتحالفات وطنية تركز على القضايا تركيزا يتجاوز ''رفع الشعارات'' (ويمكن اعتبار عملية المجتمع المدني في الفلبين قبل المنتدى/الأيام مثالا على ذلك).

هيكل الذاكرة المؤسسية للمجتمع المدني وقيادة العملية

(أ) تم التوصل إلى توافق في الآراء حول ضرورة كفالة الاستمرارية عن طريق ''هيئة أو هيكل ما'' بقيادة المجتمع المدني. وتناولت المناقشة نماذج مختلفة تراوحت ما بين تمديد ولاية اللجنة الاستشارية الدولية، وفريق إنشاء توجيهي متكامل (اللجنة والمؤسسات المضيفة)، واتحاد دولي للجهات الفاعلة في المجتمع المدني، ووحدة اتصالات خاصة بالمجتمع المدني تصاحبها صفحة مدخل للمجتمع المدني على الإنترنت من أجل تشجع التبادل والحوار والمحافظة على قاعدة بيانات لجميع الجهات المشاركة.

مسائل أخرى

(أ) لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الجمع بين أيام المجتمع المدني والمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية أو الفصل بينها، بيد أنه إذا تقرر الاحتفاظ بترتيبات الجمع بين الحدثين فإنه يُشجع عقدهما في مكان واحد وتخصيص يوم كامل للحوار بين الحكومات والمشاركين في أيام المجتمع المدني.

(ب) ينبغي إبقاء الصلة مع الحدث الموازي.

(ج) يجب النظر في تحقيق التوازن في تشكيل الوفود المشاركة من مختلف قطاعات المجتمع المدني، بما في ذلك تمثيل منظمات المهاجرين تمثيلا جيدا.

(د) لا يُشجع الإفراط في الهيكلة – وينبغي أن تُفسح أيام المجتمع المدني مجالا لتكوين الشبكات والتعلم.

أثينا، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩،
أيام المجتمع المدني، أثينا، ٢٠٠٩

قائمة الرؤساء والمقررين والمنسقين

اجتماع المائدة المستديرة ١

المقررة العامة — **المنسق**

كاثلين نيولاند — أنتيغون ليبيراكي

الرؤساء — **المقررون**

خالد كوسر — جان بيير كاسارينو

وليام غويس — غاريمي هوغو

آنا أفندانو — ريتشارد بلاك

كاثلين نيولاند — كوستيس فايتسوس

سيد سيف الحق — لورا تشابيل

دون فلين — بينود خادريا

اجتماع المائدة المستديرة ٢

المقرر العام — **المنسقة**

مشدي لحلو — آنا ترياندافيليدو

الرؤساء — **المقررون**

دانييل فيرغير — مشدي لحلو

تشاد بوليك — إبراهيم عوض

جين سوك لي — ماتلوتلنغ ماتلو

تسنيم صديقي — جون أوتشو

كمالام بنيكر — جيني كلوغمان

نيبا ميسرا — شارالامبوس كاسيميس

اجتماع المائدة المستديرة ٣

المقررة العامة — **المنسقة**

دوريس بشكي — روبي غروباس

الرؤساء — **المقررون**

سوزان مارتين — دوريس بشكي

راجان إيرودايا سيباستيان — باريسا كاستاوس لويس ميغيل

ساسكيا غينت نولس — مايكل كلمنس

ماريو سنتيو	ميشيل كلاين سولومون
عبد الهادي محمود	ديليب راثا
خادي ساخو نيانغ	تشكوو إيميكا تشيكيزي

اجتماع المائدة المستديرة ٤

المقررة العامة	**المنسقان**
مارتينا ليبش	ديمتريوس ج. بابادمتريو
الرؤساء	غريغولري مانياتيس
إلين يوسي	**المقررون**
كولين راجا	فيرونيكا سينيها ساراسواتي
أنجليكا سالاس	جنفر برنكهوف
مارتينا ليبش	ماريلينا هنكابي
ديفيد أركليس	كاثرين تكتاكوين
فيكي غارتشيتورينا	هاري كيريازيس
	ناتاشا إسكندر

المرفق السابع

المنتدى العالمي الثالث المعني بالهجرة والتنمية – أثينا، ٤ و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر

شكر وعرفان

نود أن نخص بالشكر الجهات التالية:

- فرقة عمل أثينا للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية لعام ٢٠٠٩
  - الرئيس: السفير أناستاسي سكوبيليتيس
  - المستشارون العلميون: السيدة كريسانتي بروتوغيرو، الدكتور غيورغي مافروماتيس، السيدة ديميترا ميميكوبولو، السيد مانوس سكولاس، السيدة كاتارينا كونتولي، السيدة أناستاسيا لوانو، السيدة أورانيا ستفاروبولو
  - التنظيم: قائدة المشروع – السيدة أنغيليكي لوسيفيدو،
  - الفريق: السيدة ديميترا باغيتاكو، السيدة فاليا ديماراكي، السيد ستيليوس إفثيميو، السيدة ألكسندرا فيتيلي، السيدة جوانا كاريانو، السيدة ستيلا سامارتسي، السيد ساتتز تساناتوس، السيدة كريستينا فاسالا – كوكيناكي.
  - المستشارون الدوليون: السفيرة ريغيني دي كليرك، السيد فرانسوا فوينا، الدكتور رولف كورت جيني، السيد روميو ماتساس، السيد ألبرت موسز، الدكتورة إيرين أوميلانيوك.
- وحدة دعم المنتدى
- الوزارات اليونانية التالية: وزارة الداخلية، واللامركزية والحوكمة الإلكترونية (وبخاصة المديرية العامة لسياسات الهجرة والاندماج الاجتماعي)، ووزارة الشؤون الخارجية (وبخاصة مديرية مجموعة البلدان الأربعة)، ووزارة الهياكل الأساسية، والنقل والشبكات، ووزارة العمل والضمان الاجتماعي، ووزارة الصحة والتضامن الاجتماعي، ووزارة العدل، والشفافية وحقوق الإنسان، وحماية المواطن، ووزارة الثقافة والسياحة.
- الأمانات العامة للاتصالات، والمساواة بين الجنسين، والإعلام؛
- البعثات الدائمة لليونان في سفارات اليونان

- سفاراتا بلجيكا والمكسيك في أثينا
- البعثة الدائمة للمكسيك في جنيف
- معهد سياسات الهجرة بأثينا
- المنظمة الوطنية اليونانية للسياحة
- مؤسسة ألكسندر س. أوناسيس للمنفعة العامة
- بلدية أثينا
- مركز ميغارون الدولي للمؤتمرات في أثينا.